



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

تقييم أداء مؤسسات ضمان القروض في النظام المصرفي

(دراسة تطبيقية)

”دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الأسواق المالية“

إعداد الطالب:

محمد خالد مسلماني

إشراف الدكتور:

عفيف صندوق

الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

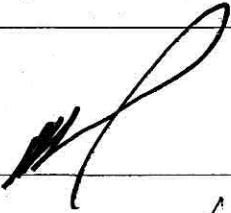
كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

تم إجراء التعديلات المطلوبة على رسالة الماجستير التي ناقشها الطالب محمد مسلماني بعنوان:

"تقييم أداء مؤسسات ضمان القروض في النظام المصرفي - دراسة تطبيقية"

وذلك من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم على الرسالة:

اسم عضو اللجنة	الصفة	التوقيع
د. عمار ناصر آغا	عضواً	
د. عفيف صندوق	عضواً مشرفاً	
د. مطيع الشلبي	عضواً	

وقد تمت المناقشة العلنية لرسالة الماجستير بتاريخ 27 / 3 / 2023.

2023/ 5 / 10



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

إقرار

أنا الطالب: محمد خالد مسلماني

أصرح بأن هذا البحث المقدم لنيل درجة الماجستير بعنوان: "تقييم أداء مؤسسات ضمان القروض في النظام المصرفي - دراسة تطبيقية" هو من إنجازي ونتاج عملي وجهدي، ولم يسبق أن نُشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

دمشق في 2023/05/10

محمد خالد مسلماني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَاتَّخَذُوا

الإهداء

إلى أستاذي الأول الذي علمني معنى الحياة وأمسك بيدي على دروبها إلى من كان سندي وقوتي....

والذي العزيز رحمه الله

إلى النور الذي يضيء حياتي ونبع الحنان والعطاء وأملّي المتجدد وسلطانة قلبي....

أمي الغالية

إلى جبهتي الشامخة... نبراسي المضيء... وسندي الحنون المكافح والمضحّي....

أخي وليد

إلى عبق الطيبة والبهجة... زنبق الود... بسمة العائلة وروح الطيبة....

أختي ولاء

إلى سندي الثاني ... من أشارك معه المرح واللعب والاهتمامات....

أخي مجد

إلى الدرة الرقيقة.... وإشراقة الصباح...قنديلة الفكر والطموح....

أختي نور

إلى من أمضيت معهم أجمل الأيام وما عرفت منهم إلا الطيب والوفاء....

أصدقائي وزملائي

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر وأحمد الله عزَّ وجل أن هداني ووفقني لهذا الأمر، وأمدني بالقوة والصبر وأعانني عليه لإتمامه.

ولا بد لي في نهاية هذا المشوار أن أتوجه وأتقدم بأسمى آيات الشكر الجزيل لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة الحكم الكرام الذين تفضلوا بقبول تحكيم هذا البحث:

الأستاذ الدكتور: عفيف صندوق (الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق)
الذي منحني من علمه ووقته الكثير وتفضل علي بقبول إشرافه على هذا البحث، ولم يدخر جهداً في مساعدتي حتى إتمام هذا العمل فجزاه الله عني كل خير وأدام عليه الصحة والعافية.

الأستاذ الدكتور: عمار ناصر آغا (عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الأستاذ في قسم المصارف والتأمين)
لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على البحث وما بذله في سبيل إغناء ودعم هذا البحث.

الأستاذ الدكتور: مطيع الشلبي (الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق)
لتفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على البحث وما بذله في سبيل إغناء ودعم هذا البحث.

والشكر موصول للدكتور **محمد حمرة** (رئيس قسم المصارف والتأمين في كلية الاقتصاد جامعة دمشق، الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق).

والدكتور **علي كنعان** (نائب عميد كلية الاقتصاد للشؤون العلمية في جامعة دمشق الأستاذ في قسم المصارف والتأمين) كما أذكر أصدقائي وزملائي وجميع العاملين في قسم المصارف والتأمين وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وفاتني ذكر اسمه.

فهرس المحتويات	
III	الإهداء
IV	كلمة شكر وتقدير
1	ملخص الرسالة
2	الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث
3	مقدمة البحث
4	مشكلة البحث
5	أهمية البحث
6	أهداف البحث
7	فرضيات البحث
8	متغيرات البحث
9	منهجية البحث
9	مجتمع البحث وعيّنته
10	حدود البحث
10	الدراسات السابقة
18	مصطلحات البحث

20	الفصل الأول: مؤسسات ضمان القروض
21	المبحث الأول: التأمين على الائتمان
21	أولاً: التأمين
22	ثانياً: التأمين على الائتمان
22	مفهوم التأمين على الائتمان
23	تعريف تأمين الائتمان
24	المبادئ العامة لتأمين الائتمان
25	المبحث الثاني: تاريخ وتعريف مؤسسات ضمان القروض وأسباب نشأتها
25	مقدمة عن مؤسسات ضمان القروض
26	أولاً: تاريخ مؤسسات ضمان القروض
28	ثانياً: تعريف منشآت ضمان القروض
29	ثالثاً: أسباب نشأة مؤسسات ضمان القروض
30	المبحث الثالث: أهداف وأنواع مؤسسات ضمان القروض ومخاطرها
30	أولاً: أهداف مؤسسات ضمان القروض
31	ثانياً: أنواع مؤسسات ضمان القروض
32	ثالثاً: مخاطر مؤسسات ضمان القروض
37	المبحث الرابع: دور مؤسسات ضمان القروض في الاقتصاد وشروط برامج الضمان
37	أولاً: دور مؤسسات ضمان القروض في الاقتصاد
40	ثانياً: الشروط العامة لبرامج مؤسسات ضمان القروض

42	ثالثاً: لمحة عن بعض التجارب العالمية والعربية في مجال ضمان القروض
49	الفصل الثاني: التسهيلات والمخاطر الائتمانية والإيرادات المصرفية
50	مقدمة
50	المبحث الأول: محفظة التسهيلات الائتمانية
50	أولاً: مفهوم التسهيلات الائتمانية
51	ثانياً: تعريف محفظة القروض
51	ثالثاً: أنواع التسهيلات الائتمانية
58	رابعاً: أنواع محافظ القروض
59	المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية
59	أولاً: المخاطر الائتمانية
60	ثانياً: مصادر مخاطر الائتمان
61	ثالثاً: أسباب مخاطر الائتمان
63	رابعاً: طرائق قياس المخاطرة الائتمانية
63	المبحث الثالث: الإيرادات المصرفية
63	أولاً: مفهوم الإيرادات
64	ثانياً: أنواع الإيرادات
66	ثالثاً: مصادر الإيرادات في المصارف
68	المبحث الرابع: مشكلة تمويل الاستثمار في سورية والأردن ودور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
68	أولاً: مفهوم التمويل وتعريفه

69	ثانيًا: أنواع التمويل
72	ثالثًا: مفهوم الاستثمار وتعريفه
73	رابعًا: محددات الاستثمار
74	خامسًا: مشاكل تمويل الاستثمار في الأردن
74	سادسًا: مشاكل تمويل الاستثمار في سورية
75	سابعًا: دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
80	الفصل الثالث: عرض التجربة الأردنية في ضمان القروض
81	المبحث الأول: نشأة الشركة الأردنية لضمان القروض وأهدافها
81	أولًا: نشأة الشركة الأردنية لضمان القروض
82	ثانيًا: أهداف الشركة الأردنية لضمان القروض
82	المبحث الثاني: برامج الشركة الأردنية لضمان القروض وأسلوب تقديم الخدمة
82	أولًا: برامج ضمان القروض
82	برامج الشركات الصغيرة
87	البرنامج الوطني لمواجهة أزمة كورونا
90	ضمان تمويل الشركات المايكروية
92	برامج الشركات المتوسطة
97	ثانيًا: برنامج ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية
97	ضمان المبيعات المحلية

98	ضمان ائتمان الصادرات
101	ثالثاً: أسلوب تقديم الخدمة
103	المبحث الثالث: امتيازات الشركة الأردنية لضمان القروض ومعوقاتها
103	أولاً: امتيازات خدمات الشركة الأردنية لضمان القروض
104	ثانياً: المعوقات التي تواجه الشركة الأردنية لضمان القروض
105	المبحث الرابع: تحليل الأداء المالي للشركة الأردنية لضمان القروض وإمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية
105	أولاً: تحليل تطور الأداء المالي للشركة الأردنية لضمان القروض
106	ثانياً: الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية
109	الفصل الرابع: الإطار العملي للبحث
110	المبحث الأول: تطور قيم متغيرات البحث
110	أولاً: محفظة القروض المضمونة
114	ثانياً: الجهات التمويلية المشاركة بالعملية التمويلية مع الشركة الأردنية لضمان القروض
115	ثالثاً: قيمة محفظة التسهيلات الائتمانية المضمونة لعينة المصارف المشاركة
120	رابعاً: تطور قيمة المطالبات لعينة المصارف المشاركة
123	خامساً: تطور قيمة إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد
126	المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية
126	الأسلوب الإحصائي المستخدم
129	مخطط متغيرات البحث
130	الإحصاء الوصفي

132	دراسة الاستقرارية
135	تحليل الارتباط
137	دراسة الأثر
166	دراسة معنوية فروق أداء البنوك
175	النتائج
178	التوصيات
180	المراجع

فهرس الجداول

81	جدول رقم (1): كبار مالكي أسهم الشركة الأردنية لضمان القروض
89	جدول رقم (2): قائمة المستفيدين من برنامج كورونا وفق سقوف التمويل بحسب الموقع الرسمي للشركة الأردنية لضمان القروض بتاريخ 2022/11/30
100	جدول رقم (3): ملخص أهم المعلومات المتعلقة ببرامج الشركة الأردنية لضمان القروض حسب التقرير السنوي للشركة للعام 2021
105	جدول رقم (4): تطور الأداء المالي للشركة الأردنية لضمان القروض من العام 2014 الى العام 2021

جدول رقم (5): تطور قيمة محفظة القروض المضمونة من الشركة الأردنية لضمان القروض خلال أعوام الدراسة	110
جدول رقم (6): قيمة محفظة القروض المضمونة موزعة بحسب الجهة التمويلية.....	114
جدول رقم (7): تطور قيمة المحفظة المضمونة خلال أعوام الدراسة موزعة بحسب عينة المصارف المشاركة	116
جدول رقم (8): تطور قيمة المطالبات خلال أعوام الدراسة موزعة بحسب عينة المصارف المشاركة. 121	121
جدول رقم (9): تطور قيمة إجمالي التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد خلال أعوام الدراسة وموزعة حسب المصارف المشاركة	124
(المبالغ بالآلاف - دينار أردني).....	124
جدول (10): بيانات الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث.....	130
جدول (11): دراسة استقرار السلاسل الزمنية.....	134
جدول (12): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	136
جدول (13): نموذج الانحدار التجميعي لأثر X_1 في Y_1	138
جدول (14): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر X_1 في Y_1	140
جدول (15): نموذج التأثيرات العشوائية لأثر X_1 في Y_1	142
جدول (16): اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة	143
جدول (17): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.....	144

145	جدول (18): نموذج الانحدار التجميعي لأثر X_1 في "Y1"
147	جدول (19): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر X_1 في "Y1"
149	جدول (20): نموذج التأثيرات العشوائية لأثر X_1 في "Y1"
	جدول (21): اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة
150	
151	جدول (22): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية
152	جدول (23): نموذج الانحدار التجميعي لأثر X_2 في Y2
154	جدول (24): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر X_2 على Y2
156	جدول (25): نموذج التأثيرات العشوائية لأثر X_2 في Y2
	جدول (26): اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة
158	
158	جدول (27): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية
159	جدول (28): نموذج الانحدار التجميعي لأثر X_3 في Y3
161	جدول (29): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر X_3 في Y3
163	جدول (30): نموذج التأثيرات العشوائية لأثر X_3 في Y3
	جدول (31): اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة
165	
165	جدول (32): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

جدول (33): معنوية فروق متوسطات قيم مؤشر إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد بين البنوك الخمسة في الأعوام المدروسة 2014-2021	167
جدول (34): معنوية فروق متوسطات قيم مؤشر إيرادات البنك من الفوائد الدائنة المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين البنوك الخمسة في الأعوام المدروسة 2014-2021	169
جدول (35): معنوية فروق متوسطات قيم مؤشر القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة بين البنوك الخمسة في الأعوام المدروسة 2014-2021	171
جدول (36): معنوية فروق متوسطات قيم مؤشر القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع بين البنوك الخمسة في الأعوام المدروسة 2014-2021	173

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1): نسبة المنشآت التي تلجأ للتمويل من المصارف إلى إجمالي عدد المنشآت للفترة (2013-2020)	77
الشكل (2): نسبة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	78
الشكل رقم (3): تطور قيمة محفظة القروض المضمونة خلال أعوام الدراسة	113
الشكل رقم (4): قيمة المحفظة المضمونة موزعة على بعض الجهات التمويلية المشاركة	115
الشكل رقم (5): تطور قيمة المحفظة المضمونة خلال أعوام الدراسة موزعة حسب عينة المصارف المشاركة	120

الشكل رقم (6): تطور قيمة المطالبات خلال أعوام الدراسة موزعة حسب عينة المصارف المشاركة.....123

الشكل رقم (7): تطور قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من عينة المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

والأفراد خلال أعوام الدراسة.....126

ملخص الرسالة

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء مؤسسات ضمان القروض في مؤشرات المصارف المتعاملة معها وذلك بوساطة دراسة التجربة الأردنية المتمثلة بالشركة الأردنية لضمان القروض والمصارف التجارية التقليدية المتعاملة معها.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته، إذ جمع البيانات المتعلقة بمحفظة القروض المضمونة والبيانات المصرفية من التقارير السنوية الدورية لكل من الشركة الأردنية لضمان القروض وعينة الجهات التمويلية المتعاملة معها وهي أعلى خمسة مصارف مشاركة مدة ثماني سنوات من العام 2014 إلى العام 2021، ثم حلّل الباحث تلك البيانات واختبر الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية في البرنامج الإحصائي (E-Views) لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

أظهرت النتائج أن لضمان القروض أثر طردي في إيرادات المصرف وإجمالي التسهيلات المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأثر عكسي في المخاطر الائتمانية.

كما أوصت الدراسة بتذليل كل الصعوبات والمعوقات أمام عمل الشركة الأردنية لضمان القروض بسبب التأثير الإيجابي والواضح على مختلف مؤشرات المصارف المتعاملة معها.

الكلمات المفتاحية: ضمان القروض، مؤسسات ضمان القروض، النظام المصرفي.

الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث

مقدمة البحث

لا شك أن النظام المصرفي بكل مكوناته يمثل القلب لأي اقتصاد وطني، لما له من دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك على اختلاف نوع هذا الاقتصاد سواء كان نامياً أم متقدماً، إذ يمارس ذلك الدور بوساطة نشاط عمله الرئيس في منح الائتمان والتمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية في المجتمع سواء كانت حكومية أم خاصة أم فردية فهو (أي النظام المصرفي) يجمع المدخرات الوطنية في الاقتصاد ليصار إلى استخدامها في أفضل المنافذ، وهذا يعود بالنفع على كل من أصحاب المدخرات والجهة الحاصلة على التمويل، وعليه فإنّ البحث في أية وسيلة تدعم وتساند هذا القطاع المهم هي ضرورة وألوية عمل للحكومات.

تعدّ مخاطر عدم السداد من أهم المخاطر المصرفية التي تهدّد عمل القطاع المصرفي لأنها بالدرجة الأولى تخفّض من موارد المصرف المالية المتمثلة بأموال المودعين وبالدرجة الثانية قد تطل ثروة المساهمين، وإذا تعمّقت أزمة عدم السداد قد تدفع المصرف نحو الإفلاس.

وتنوّعت الوسائل التي طبّقت من قبل الحكومات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فكان منها تبسيط حصولها على القروض وإنشاء مصارف متخصصة بإقراض ذلك النوع من المشاريع والعديد من الإعفاءات، وكان من أحد تلك الوسائل ضمان القروض، أي توسّط جهة معينة بين المصرف وبين المشروع طالب التمويل الذي تنطبق عليه شروط اعتباره من بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ثم تقوم هذه الجهة بضمان المشروع المقترض لدى المصرف بنسبة كبيرة في حال تخلفه عن خدمة التمويل المقدّم له.

قدّم مفهوم ضمان القروض خدمة كبيرة للمصارف التي أحجمت طويلاً عن تقديم تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو فرضت ضمانات كبيرة تتناسب مع المخاطر المنطوية على إقراضهم، فالمصارف تميل لإقراض الشركات الكبيرة أو العملاء الذين يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، كما تميل لمنح تمويلات قصيرة الأجل

تستطيع من خلالها تحقيق أرباح سريعة، وكل ذلك لا يتناسب مع حاجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تمويلات طويلة الأجل وقدرة محدودة على تقديم الضمانات المناسبة.

إنَّ النظام المصرفي وما ينطوي عليه من تقديم تسهيلات ائتمانية (منح الائتمان أو القروض) وخدمات مصرفية يقوم على أمرين أساسيين وهما العائد والمخاطرة، وبوجود خدمة ضمان القروض تشجعت المصارف على منح القروض لأولئك العملاء الذين لا يستطيعون تلبية المتطلبات المختلفة للحصول على التمويل، ومع ازدياد أهمية موضوع تأمين مخاطر عدم السداد التي تتعرض إليها المؤسسات المصرفية في الاقتصاد فقد أنشئت العديد من المؤسسات المختصة بضمان القروض التي أثرت بشكل أو بآخر في النظام المصرفي وهذا ما سوف يتناوله هذا البحث بواسطة الفصول الآتية:

- الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث.
- الفصل الأول: مؤسسات ضمان القروض.
- الفصل الثاني: التسهيلات والمخاطر الائتمانية والإيرادات المصرفية.
- الفصل الثالث: عرض التجربة الأردنية في ضمان القروض.
- الفصل الرابع: الإطار العملي للبحث.

مشكلة البحث

تتزايد المخاطر المصرفية يوماً بعد يوم وأصبحت الحاجة ملحة إلى تحويل تلك المخاطر أو تشارك تلك المخاطر بين أطراف عدة دون فوات فرصة الحصول على عوائد أو الحد من قدرة المصارف على منح التمويل، وأضاف إلى ذلك الدور الحيوي الذي تؤديه المصارف في الإسهام بالنشاط الاقتصادي بواسطة عمليات التمويل المقدم إلى شرائح المجتمع المختلفة والقطاعات الاقتصادية، وكذلك لأهمية عمليات الائتمان التجاري المقدم من المؤسسات الاقتصادية لعملائها في تحفيز العمل التجاري وتنشيطه، لذلك كان لابد من ظهور أدوات ومنتجات تأمينية جديدة، لتحقيق تغطية أشمل

للمخاطر التي تتعرض إليها مؤسسات الأعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوفير آلية وإدارة حديثة للمخاطر الائتمانية التي قد تتعرض إليها هذه المؤسسات المصرفية والاقتصادية من احتمال تعثر المقترضين أو إفلاسهم، فظهر التأمين على الائتمان الممنوح من المؤسسات المصرفية والاقتصادية، ليسد تلك الحاجة، ثم تطور هذا المجال وأضحى مؤسسات تأمينية أو صناديق مختصة بهذا النوع من التأمين تمثل ضامناً للمنشأة المقترضة لدى الجهة الممولة أو المقرضة نتيجة ضعف الضمانات المقدمة أو قلتها أو انعدامها من هذه المنشأة المقترضة للجهة الممولة.

وبذلك نجد أنه لم يكن هناك تخطيط لعمل مؤسسات ضمان القروض أو صناديقها وإنما أتت وليدة الحاجة، وتقليدًا لدول أخرى في أحيان أخرى، وهذا أكسب العالم خبرة واسعة في هذا المجال وأدى إلى القول إن الفكرة الأساسية من ضمان القروض كانت ولا زالت ناجحة ولكن تختلف من حيث التطبيق والتنفيذ من دولة إلى دولة ومن نظام اقتصادي إلى آخر، ولكنها بشكل أو بآخر فقد أثرت على جانب مهم جدًا في الاقتصاد ألا وهو القطاع المصرفي ذلك الجزء الذي لا يتجزأ من الاقتصاد واستقراره ضروري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتلعب المصارف دوراً رئيساً في التأثير على السياسة النقدية التي تعتبر أداة من أدوات السلطة النقدية في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

وعليه تتلخص مشكلة الدراسة في معرفة أثر ضمان القروض في مؤشرات القطاع المصرفي في الاقتصاد مع الأخذ في الحسبان فروق الأداء بين المصارف المدروسة، بوساطة الإجابة عن الأسئلة البحثية الآتية:

- هل كان هناك أثر لضمان القروض في محفظة التسهيلات الائتمانية المصرفية، وإيرادات المصارف؟
- هل كان هناك أثر لضمان القروض في مخاطر الائتمان في المصارف؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

- تعدّ العلاقة بين النشاط المصرفي والتنمية في الاقتصاد علاقة متكاملة وقوية، وهذا يعني بالضرورة أن ما يؤثر إيجاباً في أحد طرفي تلك العلاقة فإنّه ينعكس إيجاباً في الطرف الآخر وهذا البحث يدرس إمكانية زيادة نشاط المؤسسات المصرفية بما يؤدي دوراً في تعزيز التنمية على الأصعدة جميعها.
- يؤدي الاستثمار دوراً كبيراً في زيادة معدلات النمو في الاقتصاد ولكنه يتطلب وفرة التمويل جيداً حتى يحقق هدفه بفعالية في الاقتصاد، فإذا ما كانت المصارف يرتابها الخوف من منح التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية فذلك سوف ينعكس سلّياً على الاستثمار ومن ثمّ سوف تعرقل معظم مشاريع البنى التحتية أو المشاريع التنموية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- لا بد من البحث عن وسائل تمكّن مانح الائتمان من تجنب المخاطر المرتبطة به وما يترتب عليها من مخاطر أخرى كمخاطر السيولة مثلاً وتكون تلك الوسائل تتمتع بالقدرة والملاءة الكافية لتحمل الخسائر إن وقعت.
- الحاجة إلى مواكبة التطورات العالمية الخاصة بمجال تأمين مخاطر الائتمان، والمخاطر المصرفية عامة والتخفيف منها إذ أصبحت مجالاً رئيسياً في معظم الدول المتقدمة وتُمارس باحتراف.
- التغيرات الاقتصادية المتسارعة في العالم وعلى رأسها التوجه نحو اقتصاديات السوق المفتوح والحاجة إلى إعطاء القطاع الخاص فرصة الاستثمار بمشاريع تنموية وبنى تحتية، وهذا بالطبع يحتاج إلى تمويل ضخم وكبير مضمون بضمانات غير اعتيادية، أي ليس كمشاريع الدولة المضمونة بضمان قوة الدولة، وسيادتها.
- إنّ موضوع التأمين على الائتمان مهم جداً لما له من آثار إيجابية في النمو والاقتصاد في البلاد، ومن ثمّ تقدم هذه الدراسة خطوة جديدة وحديثة في سبيل إدخال مفاهيم متطورة على السوق المصرفي وتتيح إمكانية الاستفادة منها في بحوث قادمة.

أهداف البحث

تتجلى أهداف البحث بما يأتي:

- تسليط الضوء على أثر ضمان القروض في المؤشرات المصرفية المختلفة من أرباح وإيرادات مصرفية ومخاطر ائتمانية.
- دراسة التجربة الأردنية بالتعرض للمؤشرات المصرفية الخاصة بالمصارف المتعاملة مع مؤسسة ضمان القروض.
- الوقوف على وضع سورية من ناحية تأمين هذا النوع من المخاطر المصرفية ووضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

فرضيات البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث، وتحقيقاً لأهدافه صيغت الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إجمالي محفظة القروض المضمونة وإجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين مؤشرات المصارف المتعاملة معها (إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد، إيرادات البنك من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مخاطر المحفظة المضمونة، مخاطر محفظة التسهيلات المقدمة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة).
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين أداء المصارف المتعاملة مع الشركة الأردنية لضمان القروض.

متغيرات البحث

يتمثل المتغير المستقل للدراسة بشكل رئيس بحفظة القروض المضمونة، ولكن لغرض بيان أثره على مؤشرات المصارف فقد تمّ تقسيمه لثلاثة متغيرات محسوبة على الشكل الآتي¹:

- إجمالي محفظة القروض المضمونة.
- إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل المتغيرات التابعة فيما يأتي:

- حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إيرادات المصرف من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- المخاطر الائتمانية على مستوى محفظة القروض المضمونة من خلال النسبة (القروض المضمونة المتعثرة (المطالبات) بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة)².
- المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيلات المصرفية من خلال النسبة (القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة (القروض غير العاملة) بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة)³.

¹ Beck, T., Klapper, L. F., & Mendoza, J. C. (2010). The typology of partial credit guarantee funds around the world. Journal of Financial Stability. Vol: 6(1). P-P: 10-25. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.

² محمد، مياد. (2015). التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص 125.

³ فائق، آفين. (2015). "أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة (دراسة تطبيقية)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة حلب. حلب: سورية. ص 64.

منهجية البحث

ستعتمد هذه الدراسة على المناهج الآتية:

i. **المنهج الوصفي**، وذلك بوساطة:

➤ الاعتماد على الكتب والدوريات والمقالات والدراسات، والرسائل الجامعية المتعلقة بموضوع البحث، لوضع

الإطار النظري للبحث.

➤ الاعتماد على أحدث القوائم والتقارير المالية للشركة الأردنية لضمان القروض وللمصارف المتعاملة معها.

ii. **المنهج التحليلي الكمي (القياسي)**، وذلك لغرض بيان تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة واعتماد

نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الـ Panel Data وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي E-views

الإصدار العاشر.

مجتمع البحث وعينته

يتمثل النشاط الرئيس لمؤسسات ضمان القروض في تأمين الائتمان أي التأمين ضد مخاطر عدم السداد، وهذا نوع

واحد من أنواع التأمين الكثيرة جدًا، وعليه فإن الشركة الأردنية لضمان القروض لا تعتبر عينة من مجتمع التأمين الكبير

جدًا الذي يندرج تحته شركات التأمين الكثيرة التي تقوم بالتأمين ضد مخاطر مختلفة وعديدة، وعليه فإن الدراسة الحالية

تعدّ دراسة حالة الشركة الأردنية لضمان القروض.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي فيتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الأردني وعينة الدارسة تتمثل بأعلى خمسة

مصارف مشاركة بالعملية التمويلية التي تمنح القروض بضمانة الشركة الأردنية لضمان القروض.

حدود البحث

الحدود الموضوعية: يتكوّن النظام المصرفي في الاقتصاد بشكل عام من المصرف المركزي والمصارف العامة والخاصة، ولكن ينحصر مجال هذا البحث في دراسة ما إذا كان هناك أثر لعمل الشركة الأردنية للقروض المتمثّل بضمان القروض في مؤشرات أعلى خمسة مصارف تجارية تقليدية مشاركة بالعملية التمويلية.

الحدود الزمانية: وتتضمن الفترة الممتدة من العام 2014 إلى العام 2021.

الحدود المكانية: يتناول هذا البحث الشركة الأردنية لضمان القروض وأعلى خمسة مصارف مشاركة بالعملية التمويلية.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

1. دراسة (الزامل، نواف عليان مفلح، 2007)، أثر برامج الشركة الأردنية لضمان القروض على حجم الائتمان

للبنوك التجارية لفترة 1995-2004".⁴

هدفت هذه الرسالة إلى تحليل أثر العديد من العوامل في حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن أبرز تلك العوامل برامج ضمان القروض وبرامج ضمان ائتمان الصادرات التي تنفذها الشركة الأردنية لضمان القروض.

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والتحليلي بوساطة تحليل البيانات المنشورة للبرامج التي قدمتها الشركة الأردنية لضمان القروض، وتحليل البيانات المنشورة والمتعلقة بحجم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية الأردنية في المدة (1984 - 2005).

⁴ الزامل، نواف عليان مفلح. (2007). أثر برامج الشركة الأردنية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية لفترة 1995-2004. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. المفرق: الأردن.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، نذكر منها:

- تُسهم برامج الشركة الأردنية لضمان القروض في زيادة حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة.

- يُسهم برنامج ضمان قروض الأفراد المقدم من الشركة الأردنية لضمان القروض في زيادة حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية الأردنية.

2. دراسة (نجار، أسامة، 2008)، دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2006-2008).⁵

هدفت الدراسة إلى مناقشة السياسة الائتمانية للبنوك في فلسطين فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبحثت في مؤسسات ضمان القروض والدور الذي تمارسه في تعزيز حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل نشاط الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان القروض في توسيع حجم قاعدة الائتمان المصرفي.

وصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود دور فعال لصندوق ضمان القروض في توسيع حجم الائتمان الممنوح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادته.

3. دراسة (محمد، مياد، 2015)، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل "دراسة للتجربة الأردنية مع إمكانية الاستفادة منها في سورية".⁶

⁵ النجار، أسامة. (2008). دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. بيرزيت: فلسطين.

⁶ محمد، مياد. (2015). التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية.

هدفت هذه الرسالة إلى تحليل أثر استخدام التأمين على الائتمان في تعزيز عمليات التمويل والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية من جهة، والحد من المخاطر الائتمانية من جهة أخرى.

ودُرست التجربة الأردنية في تقديم خدمة التأمين على الائتمان والتعرف على مدى نجاحها وتطورها، وإمكانية الاستفادة منها في السوق السورية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والكمي.

اعتمد الباحث على التقارير المالية للشركة الأردنية لضمان القروض للمدة الممتدة بين عامي 2005 و2012.

استخدم الباحث أيضًا أسلوب الاستبانة في مجتمع إحصائي يتكون من العاملين المختصين في المصارف السورية للتعرف على إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية.

توصلت الدراسة السابقة إلى النتائج الآتية:

- يؤدي التأمين على الائتمان دورًا جوهريًا في تعزيز عمليات التمويل.
- يوجد أثر مباشر للتأمين على الائتمان في الحد من المخاطر الائتمانية.
- هنالك تشابه بين البيئتين المصرفية والتأمينية الأردنية والسورية بحيث يتيح إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية.

4. دراسة (عبد الحكيم، سلطان، 2015)، صندوق ضمان القروض FGAR ودوره في دعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2004-2014).⁷

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد الوطني والصعوبات التي تواجه تلك المؤسسات التي من أهمها العراقيل المالية.

⁷ عبد الحكيم، سلطان. (2015). صندوق ضمان القروض FGAR ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الفترة (2004-2014). رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. الجزائر: الجزائر.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومجتمع الدراسة تكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميعها في الجزائر، وعينة الدراسة من 58 موظف تنوعوا بين مديرين ورؤساء أقسام في مؤسساتهم.

توصلت الدراسة بنتائجها إلى أن صندوق ضمان القروض يلعب دوراً هاماً في تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض من البنوك وذلك بتوفير الضمانات اللازمة، ولكن ومع جهود الدولة الحثيثة لمساعدة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه ظل يعاني من مشاكل التمويل التي تعدّ أكبر عائق يحول بينها وبين تطور تلك المؤسسات، وأوصت الدراسة بابتكار آليات جديدة تساعد على حل مشاكل المؤسسات وتفي باحتياجاتهم التمويلية.

5. دراسة (قبي، صبرينة، 2015)، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من القدرة الائتمانية الممنوحة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة صندوق ضمان القروض -وكالة ورقلة- من 2004 إلى غاية 2015.⁸

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور صندوق ضمان القروض والآليات التي يستخدمها في لتوفير حجم التمويل المطلوب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن في قسمها النظري، إذ تطرق الباحث إلى بعض التجارب الأخرى في الدول وقارنها بحالة الجزائر، واستخدمت منهج دراسة الحالة في قسمها العملي بالتطبيق على حالة الصندوق الجهوي لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وصلت هذه الدراسة إلى أن الصندوق الجهوي يؤدي دوراً مهماً في تسهيل الحصول على التمويل.

⁸ صبرينة، قبي. (2015). دور صندوق ضمان القروض في الرفع من القدرة الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة صندوق ضمان القروض -وكالة ورقلة- من 2004 إلى غاية 2015. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة: الجزائر.

6. دراسة (الخالدة، محمد كامل، والخزاعلة، أحمد سالم، 2019)، دور مؤسسة ضمان الودائع وضمان القروض

في تخفيض مخاطر الجهاز المصرفي الأردني.⁹

تمثلت أهداف الدراسة في تقييم مستوى دور مؤسسة ضمان الودائع في تخفيض مخاطر الجهاز المصرفي الأردني بالإضافة لتقييم مستوى دور مؤسسة ضمان القروض في تخفيض مخاطر الجهاز المصرفي الأردني.

تناولت الدراسة ماهية نظام ضمان القروض وأهمية هذا النظام والمخاطر التي يتحملها جنباً إلى جنب مع الجهاز المصرفي.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوساطة توزيع الاستبانة على الأفراد العاملين في الجهاز المصرفي الأردني والذي بلغ عددهم 207 موظف، وتكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية جميعها في الأردن والمدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن مجال دور مؤسسة ضمان القروض في تخفيض المخاطر المصرفية جاء بدرجة متوسطة، فمؤسسة ضمان القروض تسهم غالباً في إيجاد الآليات اللازمة لتسهيل الحصول على التمويل.

وتوصلت أيضاً إلى أن مجال دور مؤسسة ضمان الودائع في تخفيض المخاطر المصرفية جاء بدرجة متوسطة أيضاً، فمؤسسة ضمان الودائع غالباً توافر حماية كافية لودائع العملاء في الجهاز المصرفي الأردني.

7. دراسة (الحسن، خنساء، 2019)، دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية "دراسة

تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض".¹⁰

⁹ الخالدة، محمد كامل. (2019). دور مؤسسات ضمان الودائع وضمان القروض في تخفيض مخاطر الجهاز المصرفي الأردني. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة آل البيت. المرق: الأردن.

¹⁰ الحسن، خنساء. (2019). دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية "دراسة تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض". مجلة جامعة البعث. مج: 41، العدد: 128. ص-ص: 117-164. حمص: سورية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية من خلال دراسة حالة الشركة الأردنية لضمان القروض خلال الفترة الممتدة من العام 2005 إلى العام 2017 باستخدام المنهج الوصفي والكمي.

توصلت الدراسة إلى أن الشركة الأردنية لضمان القروض تلعب دوراً جوهرياً في تخفيض المخاطر الائتمانية، كما أوصت الدراسة بضرورة توفير البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتأسيس وضبط عمل شركات ومؤسسات متخصصة بتقديم منتج التأمين على الائتمان، بالإضافة إلى ضرورة توجه المصارف إلى اعتماد أساليب حديثة في تخفيض مخاطر الائتمان ومن أبرزها التأمين على الائتمان.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Kevin Cown, Alejandro Drexler, Alvaro Yanez) 2009، The Effect of

Credit Insurance on Liquidity Constraints and Default Rates.¹¹ تأثير تأمين الائتمان

على قيود السيولة ومعدلات التخلف عن السداد.

هدف الدراسة التعرف على أثر التأمين في الائتمان في تخفيف عبء القيود على مانح التمويل وقدرة طالب التمويل على الحصول على مطلبه، فضلاً عن أثر ضمان الائتمان في نسبة التخلف عن السداد، بوساطة استخدام المنهج الوصفي في تحليل مخططات ضمان الائتمان الجزئي في تشيلي خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني للعام 2003 وحتى أيلول من العام 2006.

خلصت الدراسة إلى أن تأمين الائتمان يزيد حجم التسهيلات الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويخفض نسبة التخلف عن السداد ويزيد من ملاءة طالب التمويل.

¹¹ Cowan, Kevin. Drexler, Alejandro. Yañez, Álvaro. (2009). The Effect of Credit Insurance on Liquidity Constraints and Default Rates: Evidence from a Governmental Intervention. Working Papers Central Bank of Chile 524, Central Bank of Chile.

2. دراسة (2010 Patrick Honohan)، Partial Credit Guarantees: Principles and Practice

Practice¹² الضمان الجزئي للائتمان: المبادئ والممارسة.

هدفت الدراسة إلى بيان مزايا الضمان الجزئي لأطراف العملية التمويلية كافة، وأصبح مصدر للمعلومات في الأسواق المالية، لأنه يجمع العديد من المعلومات عن طالبي التمويل وذلك من أجل دراسة ملفاتهم الائتمانية وتقييم المخاطر الخاصة بهم والسعي إلى تخفيضها.

توصلت الرسالة إلى نتيجة أن الضمان الجزئي للائتمان يُسهم في تنمية المشاريع ويدعم الاقتصاد لأنه يعطي أمانًا لمانح التمويل ويقدم فرصة جيدة له كي يحقق أرباحًا مع أخفض التكاليف.

3. دراسة (2015 Yamouri)، Japanese SMEs and the Credit Guarantee System After The Global Financial Crisis

The Global Financial Crisis¹³ الشركات الصغيرة والمتوسطة اليابانية ونظام ضمان الائتمان بعد

الأزمة المالية العالمية.

أبرزت الدراسة دور نظام ضمان الائتمان في اليابان بعد الأزمة المالية العالمية، واستخدمت النموذج الاستقصائي في جمع البيانات عن طريق استبانة شملت الشركات صغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في المحافظة الأكثر تضررًا ألا وهي أيشي.

وصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن نظام ضمان الائتمان مارس دورًا فعالًا في حماية الاقتصاد من آثار الأزمة المالية التي كانت قد تؤدي به إلى الانهيار، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة الحكومة اليابانية نظام ضمان الائتمان وتشجيع الشركات على رفع الكفاءة وزيادة القدرة التنافسية.

¹² Honohan, Patrick. (2010). Partial credit guarantees: Principles and practice. Journal of Financial Stability. Volume: 6(1). P-P: 1-9. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.

¹³ Yamori, Nobuyoshi. (2015). Japanese SMEs and the credit guarantee system after the global financial crisis. Cogent Economics & Finance. Vol: 3(1). P-P: 1-17. London: UK. Taylor & Francis Group.

4. دراسة (2016 Claudio)، Do Government Loan Guarantee Instruments Make

Sense?¹⁴. هل أدوات ضمان القروض الحكومية ملائمة ومناسبة؟

هدف الرسالة هو التعرف على مدى ملائمة صندوق ضمان القروض في إيطاليا لحاجات التمويل الخاصة بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك عن طريق قياس الإضافة الاقتصادية والمالية.

شملت عينة الدراسة 38 شركة في إيطاليا واستخدم الباحث الاستبانة ليجمع فيها الردود ثم استخدم الانحدار المتعدد والانحدار اللوجستي المتعدد.

خلصت الدراسة إلى فعالية صندوق ضمان القروض من ناحية توفير الائتمان لطالبيه، ويُتنبأ بمدى تلك الفاعلية بوساطة خصائص القروض، وسعر الفائدة، والعائد على الاستثمار.

ما يميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة

تتفق البحوث والدراسات السابقة مع بحثنا الحالي في محاولة بيان أثر ضمان القروض في الاقتصاد بمختلف جوانبه، فمنها من درس أثر ضمان القروض في القطاع المصرفي، ومنها من درس أثر ضمان القروض في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوساطة تأمين احتياجاتها التمويلية لما لها من دور كبير في الاقتصاد، واستخدمت الأبحاث والدراسات السابقة منهجيات مختلفة للوصول إلى أهدافها إذ جمعت بيانات من مصادر مختلفة ثم قامت بتحليلها، فمنها من استخدم الاستبانة ووزعها على مؤسسات ضمان القروض والمصارف، ومنها من اعتمد على التقارير السنوية والدوريات الصادرة عن مؤسسات ضمان القروض فقط، في حين تميّز بحثنا بالاعتماد على التقارير السنوية والقوائم المالية لكل من مؤسسة ضمان القروض والتي تمثلها الشركة الأردنية لضمان القروض والمصارف المشاركة بالعملية

¹⁴ Viggiano, Claudio. (2016). Do Government Loan Guarantee Instruments Make Sense?. MSc. Universidade Católica Portuguesa. Lisbon: Portugal.

التمويلية بعيداً عن طريقة الاستبانة التي درج استخدامها بالأخص لناحية المصارف، وبذلك يكون بحثنا الحالي تعبير عن بيانات تاريخية فعلية لكل من مؤسسة ضمان القروض وعينة المصارف المشاركة بالعملية التمويلية.

مصطلحات البحث

الائتمان المصرفي (Bank Credit): عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان يسمى بالمدين أو المقرض، ويضاف لقيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً لقاء تخليه عن القيمة الحاضرة.¹⁵

الخطر (Risk): احتمال وقوع خسارة غير مخطط لها، أو احتمالية عم تحقق العوائد المرجوة في الوقت المناسب.

الخطر الائتماني (Credit Risk): وهي احتمال عدم سداد المبالغ المقرضة من الزبائن أو عدم القدرة على خدمة الدين كله أو جزء منه في الوقت المحدد.

التأمين (Insurance): هو اتفاق بين طرفين الأول وهو طالب التأمين (المؤمن له) والثاني شركة التأمين (المؤمن) التي تحوّل كل أو جزء من الخطر المؤمن بموجب الاتفاق والذي يتعرض له المؤمن له إلى المؤمن شركة التأمين مقابل مبلغ محسوب بالطرائق الرياضية والهدف تغطية الخسارة المتوقعة، أو المؤكدة كما في التأمين على الحياة.

مؤسسة ضمان القروض: هي مؤسسة على شكل شركة مساهمة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، تهدف إلى تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب، وتتمثل مهامها في ضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

¹⁵ أمين عبد الله، خالد، وإبراهيم الطراد، إسماعيل. (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. عمان: الأردن. دار وائل للنشر. ص: 167.

الجهات التمويلية المشاركة: تتألف من المصارف والمؤسسات التمويلية التي تمنح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بضمانة مؤسسة ضمان القروض.

الفصل الأول: مؤسسات ضمان القروض

وفيه يتناول الباحث المواضيع الآتية:

- ✓ المبحث الأول: التأمين على الائتمان.
- ✓ المبحث الثاني: تاريخ وتعريف مؤسسات ضمان القروض وأسباب نشأتها.
- ✓ المبحث الثالث: أهداف وأنواع مؤسسات ضمان القروض ومخاطرها.
- ✓ المبحث الرابع: دور مؤسسات ضمان القروض في الاقتصاد وشروط برامج الضمان.

في البداية لا بد أن نوضح أن عمل مؤسسات ضمان القروض ينطوي أساسًا على الخطر والتأمين، وللتأمين أنواع عديدة سنأتي على ذكر بعض المفاهيم الخاصة بالنوع المتعلق ببحثنا ألا وهو التأمين على الائتمان، ثم ننتقل بعدها للحديث عن مفاهيم خاصة بمؤسسات ضمان القرض.

المبحث الأول: التأمين على الائتمان

أولاً: التأمين

لم يتم الوصول إلى تعريف شامل ومحدد للتأمين عمومًا نظرًا إلى اختلاف أنواع التأمين ومبادئه وأركانه، وأيضًا لاختلاف الفئات التي عرفت التأمين وغرضها منه سواء كانوا قانونيين أم اقتصاديين أم كتاب متخصصين في التأمين، فالقانونيون عرفوا عقد التأمين كوسيلة قانونية للتعاقد واهتموا بأطراف عقد التأمين والتزامات كل طرف ومصلحته، على حين أن الاقتصاديون عمدوا إلى بيان النواحي الاقتصادية لنظام التأمين مثل قانون الأعداد الكبيرة ودوره في تقليل الخطر فضلًا عن التركيز على القوانين الخاصة بالمتوسطات بالنسبة إلى المجموعات المتشابهة.

التعريف القانوني للتأمين

عرف المشرع السوري التأمين في المادة 713 من القانون المدني السوري: "التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغًا من المال أو إيرادًا مرتبًا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبيّن بالعقد وذلك لقاء قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"¹⁶.

وعليه يمكننا توضيح بعض المصطلحات من التعريف:

¹⁶ فلاح، عز الدين. (2007). التأمين: مبادئه - أنواعه. عمان: الأردن. دار أسامة. ص 15.

- **المستفيد:** وهو الشخص الذي تنتهي إليه منفعة عقد التأمين، وقد يكون المؤمن له نفسه أو أي شخص آخر يحدده المؤمن له.
- **المؤمن له:** هو طالب التأمين وهو الطرف المعرض إلى الخطر، ويدفع قسط التأمين لشركة التأمين.
- **المؤمن:** وهو الطرف الذي يقدم الحماية التأمينية للأفراد (شركة التأمين)، إذ تلتزم بدفع التعويض في حال وقوع الخطر المؤمن ضده.
- **قسط التأمين:** هو العوض المالي الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن، مقابل التزام المؤمن بتحمل نتائج الخطر المؤمن ضده.
- **مبلغ التأمين:** هو مبلغ التعويض الذي تدفعه شركة التأمين (المؤمن) بدفعه إلى المؤمن له أو المستفيد عند وقوع الخطر المؤمن ضده.

ثانيًا: التأمين على الائتمان

ذكرنا في تعريف التأمين أنه عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع عوض مالي للمستفيد في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وفي حالة التأمين على الائتمان يتمثل هذا الحادث أو الخطر بعدم سداد المستحقات المالية المتوجبة على العميل المقترض للمصرف المقرض في المواعيد المحددة في العقد المبرم بين الطرفين بسبب التعثر أو الإفلاس.

يؤقر هذا النوع من التأمين درجة من الثقة والأمان للمصرف لمنح الائتمان، ويشجعه على توفير الاحتياجات التمويلية لشريحة أكبر من العملاء وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على معدل الاستثمار وبالتالي النمو.

مفهوم التأمين على الائتمان

يتشابه التأمين على الائتمان مع صيغ التأمين العديدة الأخرى في اعتماد كليهما على عقد قانوني مبرم بين طرفي العقد المؤمن والمؤمن له يلتزم فيها المؤمن بتعويض المؤمن له عن الحادث أو الخسائر الناجمة عن وقوع الخطر المغطى،

إلا أن الخطر في التأمين على الائتمان خطر تجاري يتمثل بعدم ملاءة عميل المؤمن له، وتتشابه أيضًا صيغ التأمين التقليدية مع صيغة التأمين على الائتمان في الاعتماد على المبدأ التعاوني وقانون الأعداد الكبيرة في حساب القسط التأميني ومبدأ التعويض الذي ينص أن على عدم تعويض المؤمن للمؤمن له بأكثر من الخسارة المتوقعة، أما الاختلاف بين كل منهما يتمثل أولاً بما يسمى نظام الاعتماد المسبق أي اختيار مؤمن الائتمان للعملاء، والذي يعطيه الحق بقبول أو رفض عملاء المؤمن له المشكوك في ملاءتهم، وثانياً يحق لمؤمن الائتمان الرجوع على عميل المؤمن له ليسترد منه ما دفعه المؤمن للمؤمن له وهذا موجود في صيغ التأمين التقليدي فقط في حالة تأمين المسؤولية المدنية، وأخيراً يعتمد مؤمن الائتمان على المعلومات في تقدير الخطر ولا يترك مجال للمؤمن له بتقدير ملاءته بنفسه، في حين يكون اعتماد المؤمن التقليدي إما على معاينة مباشرة أو على استمارات مقدمة من المؤمن له فقط.¹⁷

تعريف تأمين الائتمان

يوجد العديد من التعاريف للتأمين على الائتمان نذكر منها ما يأتي:

- "أحد أشكال التغطية التأمينية من خلال ترتيب ائتماني تمنح فيه شركات التأمين دفعات إلى المؤمن له (المقرض أو الجهة الدائنة) إذا زادت الخسائر الائتمانية للمؤمن له عن مبلغ معين"¹⁸. وفي رأي الباحث أن هذا التعريف لا يعبر كفاية عن واقعية تطبيق منتج التأمين على الائتمان الذي لا يشترط عادة زيادة الخسائر عن قيمة معينة حتى تبدأ عملية التعويض للمؤمن له.
- "منتج تأميني يضمن الجهة التي تقوم بمنح الائتمان (الدائن) ضد خسائر عدم الدفع للديون".¹⁹ وفي رأي الباحث أن هذا التعريف مختصر ولكنه أوضح وأشمل.

¹⁷ جديدي، معراج. (2007). مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري. الجزائر: الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. ص 11.

¹⁸ Dorfman, M. S. (2005). Introduction to risk management and insurance. Sixth Edition. Prentice-Hall International. P 33.

¹⁹ Ketzner, J., & ACI, C. E. H. (2007). An Overview of Trade Credit Insurance. Business Credit-NEW YORK then COLUMBIA MD-. 109(6). P 3.

المبادئ العامة لتأمين الائتمان

يحكم تأمين الائتمان مبادئ تساعد على نجاح الغاية المرجوة منه وهي:²⁰

1- طبيعة الأخطار المغطاة والمستثناة:

يغطي تأمين الائتمان كغيره من صيغ التأمين الاخطار ذات الطابع الاحتمالي ماعدا التأمين على الحياة فهو حالة خاصة من التأمين، وعليه فإن مؤمن الائتمان لا يقبل أن يأخذ على عاتقه تأمين عميل مؤكد عدم قدرته على سداد الدين كوجوده في منطقة تشهد حرب على سبيل المثال، وفي السابق كان تأمين الائتمان يغطي الأخطار التجارية الناجمة عن عجز السداد في عمليات التجار، ولكن مع الزمن تكوّنت قاعدة بيانات ذات جودة عالية من المعلومات لدى شركات التأمين مما جعل التأمين على الائتمان يغطي مخاطر تجارية وغير تجارية كقروض الأفراد السكنية أو الحصول على قرض لإنشاء مشروع.

2- اتقاء ومراقبة الخطر:

وتعني قيام المؤمن بعملية انتقاء ومراقبة عملاء المؤمن له، وذلك للتأكد ودراسة وضع خطر عدم السداد لديهم، وهذا بالضرورة يتطلب وفرة وجودة في المعلومات التي تجمعها شركات التأمين.

3- مبدأ التعاضد في الأخطار:

يطبق تأمين الائتمان على إجمالي رقم أعمال المؤمن له من أجل حساب القسط، وعليه يجب على المؤمن له تقديم بيان دوري للمؤمن يبيّن فيه رقم أعماله، الأمر الذي يسمح بتطبيق مبدأ تعاون الخطر أي أن الأخطار الجيدة تعوض الأخطار السيئة.

4- حدود الضمان:

²⁰ أحمد تيجاني، بلعروسي، ورشيد، وإبل. (2015). قانون التأمينات الاقتصادية. الجزائر: الجزائر. دار هوم للنشر والتوزيع. ص 302-303.

يُقسم الضمان الذي يقدمه مؤمن الائتمان إلى:

(1) **الحصة المضمونة:** وهي الجزء الذي يتحمّله المؤمن ويسمى عادة بنسبة التغطية، والتي تختلف حسب سياسة

كل مؤمن في تقييمه لنوعية عملاء المؤمن له والهدف من الائتمان وطبيعة الخطر.

(2) **الحصة غير المضمونة:** وهي حصة من الخسائر التي يتحمّلها المؤمن له (أي خسائر مضمونة) في حال

وقوع خطر عدم السداد طبعاً، والهدف منها حثّ المؤمن له على تحمّل المسؤولية كما المؤمن عند منح

الائتمان للعملاء.

(3) **الاقتطاع:** وهي عبارة عن الخسائر العادية، أي نسبة عدم سداد تتكرر كل سنة لذلك سميت بالعادية فهي ذات

صفة متكررة، وطالما أنّ مجال عمل التأمين ينحصر في الأخطار ذات الطابع الاحتمالي فإن هذا النوع من

الخسائر يتحمّله المؤمن له أيضاً.

5- الحلول وتحصيل المستحقات:

أي يحلّ المؤمن محل المؤمن له في كل الحقوق الخاصة به، إذ تملك شركات التأمين مجموعة كبيرة من المحامين

المتخصصين في المنازعات وخبرة كبيرة في مجال تحصيل الحقوق، فتقوم شركة التأمين بتحصيل الديون من عملاء

المؤمن له ولكن تتحمل أيضاً بالمقابل تكاليف تحصيل تلك الديون.

المبحث الثاني: تاريخ وتعريف مؤسسات ضمان القروض وأسباب نشأتها

مقدمة عن مؤسسات ضمان القروض

نشأت مؤسسات ضمان القروض من رحم الصعوبات والمشاكل التمويلية التي واجهت المشاريع الناشئة والصغيرة

والمتوسطة التي تحتل أهمية كبيرة في اقتصادات الدول المتقدمة منها والنامية، فهي تعدّ من أهم الاستراتيجيات

الاقتصادية والسياسات الهادفة إلى النهوض بالاقتصاد لقدرتها على تنويع الاقتصاد والإسهام في الكثير من المؤشرات

الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، أضف إلى ذلك سرعتها في التكيف مع المتغيرات ومعالجة العديد من المشكلات،

ولكن تصطدم هذه المشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المشاكل التمويلية التي تحد من عملها وتطورها إذ تتجنب المصارف التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبالمقابل تسعى إلى منح تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل للحصول على ربح سريع، وتميل المصارف أيضًا إلى دعم المشروعات الكبيرة وتمويلها لقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة لمنح التمويل وخبرتها في أسس المعاملات المصرفية وقواعدها الأمر الذي تقتصر إليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان فضلًا عن الحد الكبير من التردد الذي يعتري تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد في التعامل مع البنوك، فسارعت العديد من البلدان إلى اتخاذ آليات لدعم هذه المؤسسات والمشاريع وكان لابد من إيجاد الوسائل والضمانات لتحفيز المصارف وتشجيعها على منح الائتمان المصرفي لأصحاب هذه المشاريع. نظرًا لذلك أنشئت مؤسسات ضمان القروض لدعم هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير الضمانات لهم أمام البنوك، ومواجهة المخاطر التي تجعل البنوك تحجم عن تمويلهم أيضًا.

أولاً: تاريخ مؤسسات ضمان القروض

كانت البداية مع نظام ضمان القروض على شكل صندوق نشأ في أوروبا عام 1848م، فقد ضمن مجموعة من أصحاب الأعمال الصغيرة بعضهم بعضًا، وبقيت هذه الشراكة مستمرة إلى اليوم، وبعد الحرب العالمية الثانية مارست صناديق ضمان القروض دورًا مهمًا في إعادة بناء الاقتصادات بدعم من حكومات أوروبا لتلك الصناديق التي مازال معظمها يزاوّل عمله إلى يومنا.²¹

كانت أوروبا سبّاقة في مجال ضمان القروض ولكن بدأت الفكرة بالانتشار ووصلت إلى آسيا وتحديداً في طوكيو إذ تأسست أول مؤسسة ضمان للقروض في العام 1937م²²، فضلًا عن البداية العربية المبكرة على مستوى العالم التي

²¹ النجار، أسامة. (2008). دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. بيرزيت: فلسطين. ص 20.

²² مقابله، إيهاب. (2017). برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. المعهد العربي للتخطيط. العدد: 137. ص-ص: 1-34. الكويت: الكويت. (د. ن.). ص 12.

تمثلت بالمغرب بوساطة الصندوق المركزي لضمان القروض في العام 1949م (Caisse Centrale de Garantie)²³، أما الولايات المتحدة الأمريكية فيعود تاريخ مؤسسات ضمان القروض (حسب الهيئة الأمريكية لإدارة الأعمال الصغيرة SBA) إلى العام 1953م²⁴، وبعدها نشأت شركة ضمان الائتمان الهندية في العام 1960م وفي كوريا وكندا في العام 1961م.

أما في السبعينات والثمانينات بدأت تظهر مؤسسات ضمان القروض في ماليزيا وأندونيسيا وتايوان ونيبال وبعض الدول النامية الأخرى التي استقبلت مساعدات من دول مانحة لإنشاء مؤسسات ضمان القروض، وكان الهدف من إنشاء البعض منها الضعف في النظام المصرفي وبعضها الآخر لمساعدة المنشآت الصغيرة، ولكن لم تستطع العديد من تلك المنشآت الاستمرار لضعف خبرة المانحين بواقع تلك الدول²⁵، وفي المملكة المتحدة بدأ أول برنامج ضمان قروض في العام 1981م بوساطة برنامج (SFLG: Small Firm Loan Guarantee)²⁶.

شهدت فترة التسعينات صعود الكثير من مؤسسات ضمان القروض، ففي تايلند والصين بدأ نشاط القروض فيهما في العام 1991م²⁷، وعلى المستوى العربي وفي العام نفسه نشأت شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرية، ثم جاءت بعدها الأردنية لضمان القروض في العام 1994م وشركة كفالات اللبنانية في العام 1999م، تلاها على المستوى العربي تونس في العام 2003م بوساطة المؤسسة التونسية للضمان (SOTUGAR)، ثم فلسطين (European-Palestinian Credit Guarantee) والسعودية بوساطة صندوق ضمان القروض السعودي (كفالة) في العام

²³ Saadani, Y., Arvai, Z., & Rocha, R. D. R. (2011). A review of credit guarantee schemes in the Middle East and North Africa Region. World Bank Policy Research Working Paper, (5612). P. 7.

²⁴ Cowling, M., Robson, P., Stone, I., & Allinson, G. (2018). Loan guarantee schemes in the UK: the natural experiment of the enterprise finance guarantee and the 5 year rule. Applied Economics, 50(20), 2210-2218. P. 1.

²⁵ النجار، أسامة. (2008). دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. بيرزيت: فلسطين. ص 20.

²⁶ Cowling, M., Robson, P., Stone, I., & Allinson, G. (2018). Loan guarantee schemes in the UK: the natural experiment of the enterprise finance guarantee and the 5 year rule. Applied Economics, 50(20), 2210-2218. P. 1.

²⁷ مقابله، إيهاب. (2017). برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. المعهد العربي للتخطيط. العدد: 137. ص-ص:

2005م، ثم العراق بوساطة (الشركة العراقية للكفالات المصرفية) في العام 2007م، أما أحدث التجارب على المستوى العربي فهي في الإمارات العربية المتحدة بوساطة (صندوق خليفة) في العام 2010م²⁸، وفي سورية بوساطة (مؤسسة ضمان مخاطر القروض) التي أُحدثت في العام 2016م.

ثانيًا: تعريف منشآت ضمان القروض

إن مفهوم ضمان القروض يشير إلى وعد يقطعه الضامن على نفسه لضمان الالتزام بسداد قرض المقترض في حالة تخلف المقترض عن الدفع، وقد يكون هذا الضمان لكامل قيمة القرض أو لجزء منه، ويأخذ الطرف الضامن (برامج ومؤسسات ضمان القروض) أشكالاً عديدة وفقاً للشكل القانوني ونطاق الانتشار والقطاعات والمشروعات المستهدفة.

إن نظام ضمان القروض ولید الحاجة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لارتباطها بدرجة مخاطرة عالية، وهي بذلك تكون مصدر للإصلاح الاقتصادي ووسيلة لحل إشكالات التمويل، وعليه تبنت الدول نظام ضمان القروض ووضعت له السياسات والإجراءات وحنّت جميع الأطراف ذات العلاقة على التعاون معه لما له من مساهمة اقتصادية على مختلف الأصعدة كزيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين معدلات البطالة والاستثمار.

ويوجد العديد من التعاريف التي تناولت منشآت ضمان القروض سواء كانت مؤسسات أم صناديق، نذكر منها:

1. صندوق ضمان القروض هو "مؤسسة عمومية يتمتع بشخصية معنوية ومستقل ماليًا وهو أول أداة مالية

مختصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعالج أهم مشكلة تعاني منها تلك المؤسسات والمتمثلة في

نقص الضمانات للحصول على التمويل المصرفي، ويحوّل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضمانة للقروض

المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".²⁹

²⁸ Saadani, Youssef; Arvai, Zsofia; Rocha, Roberto. 2011. A Review of Credit Guarantee Schemes in the Middle East and North Africa Region. Policy Research working paper; no. WPS 5612. World Bank. © World Bank, P. 7.

²⁹ بوشويط، ابتسام. (2010). آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة منتوري. قسنطينة: الجزائر. ص 87.

2. يعرف صندوق ضمان القروض على أنه "مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر تسديد القروض البنكية، من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في الصندوق".³⁰

3. تعرف مؤسسات ضمان القروض على أنها "مؤسسات تسهل حصول مشروعات القطاع الخاص بقطاعاتها وأحجامها المختلفة على التمويل من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، وتعمل مؤسسات ضمان القروض بشكل عام كضامن للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المقترضة، حيث تقدم الضمانات اللازمة للمقرض (المؤسسات المصرفية وغير المصرفية) لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبله للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة".³¹

ثالثاً: أسباب نشأة مؤسسات ضمان القروض

تعد أسباب نشأة مؤسسات ضمان القروض على اختلاف أنواعها مشتقة من أسباب محدودية قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم من المصارف أو من مؤسسات التمويل الأخرى وهي:³²

- 1- الشكوك التي تنضوي على عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونسب فشلها المرتفعة والقابلية الكبيرة للانحيار.
- 2- تتوجه المصارف إلى تمويل المؤسسات الكبيرة لدوافع قد تعود إلى ارتباطات بينهما كالملكية المشتركة أو الإدارة مشتركة.

3- التكاليف الإضافية (الإدارية) المتكبدة من المصرف لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تؤثر على أرباح المصرف أو المؤسسات المالية.

³⁰ مبارك، بلالطة، وآخرون. (2003). الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة قانونك. ص-ص: 1-10.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. ص 4.

³¹ مقابله، إيهاب. (2017). برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. المعهد العربي للتخطيط. العدد: 137. ص-ص:

1-34. الكويت: الكويت. (د. ن.). ص 11.

³² العساف، أحمد عارف، والوادي، محمود حسين، وسمعان، حسين محمد. (2012). الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

عمان: الأردن. دار الصفاء للنشر والتوزيع. ص 61.

4- لا تستطيع المشاريع الصغيرة في معظم الأحيان تقديم بيانات مالية أو أنها تقدم بيانات مالية غير دقيقة لا تعبر عن وضعها المالي تعبيراً صحيحاً وموضوعياً.

المبحث الثالث: أهداف وأنواع مؤسسات ضمان القروض ومخاطرها

أولاً: أهداف مؤسسات ضمان القروض

يمكن تلخيص أهداف مؤسسات ضمان القروض فيما يأتي:³³

- 1- تعزيز دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي بوساطة زيادة الدور الذي تلعبه المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- زيادة فاعلية المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير القادرة على تقديم الضمانات الكافية.
- 3- الإسهام في نقل النشاطات المدرة للدخل والقطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.
- 4- دعم الجهود الرامية إلى نمو المشروعات الصغيرة إلى متوسطة والمتوسطة إلى كبيرة.
- 5- تقليل حجم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما في مرحلة التأسيس.
- 6- زيادة فرص نجاح سياسة التوظيف الذاتي وتخفيف مستوى التوجه إلى العمل في القطاع العام.
- 7- تيسير الحصول على التمويل الهادف إلى رفع تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدراتها التصديرية.
- 8- التخفيف من شروط التمويل لدى المصارف التجارية والمؤسسات غير المصرفية.

³³ مقابله، إيهاب. (2017). برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. المعهد العربي للتخطيط. العدد: 137. ص-ص: 34-1. الكويت: الكويت. (د. ن.). ص 13.

ثانيًا: أنواع مؤسسات ضمان القروض

يوجد العديد من التصنيفات لبرامج ضمان القروض ومؤسساتها، الهدف منها تسهيل دراسة هذا النوع من المنشآت ومحاولة تنميته وتطويره لأثره المهم في الاقتصاد.

وسنتطرق أولاً إلى التصنيف الشائع والأهم من تصنيفات مؤسسات ضمان القروض ألا وهو التصنيف بحسب معيار الملكية والإدارة، وعليه نميّز بين ثلاث أنواع من مؤسسات ضمان القروض:³⁴

1- برامج ومؤسسات حكومية: ويظهر مثل هذا النوع من المؤسسات في بلدان ناشئة ككندا وبلدان متقدمة مثل كندا.

2- برامج ومؤسسات مختلطة: أي تكون الملكية والإدارة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص كتركيا وماليزيا.

3- برامج ومؤسسات القطاع الخاص: ويؤسس هذا النوع من البرامج والمؤسسات من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أنفسهم بالشراكة مع المصارف وبعض المؤسسات المالية الأخرى.

أما من إذ معيار آلية التقييم فنميّز الأنواع الآتية:

1- برامج ضمان قروض تتبع آلية التقييم الفردي: وفيها يراجع المصرف ويدرس ويقمّ طلب التمويل من قبله فقط.

2- برامج ضمان قروض تتبع آلية التقييم الجماعي: وفيها يمنح برنامج الضمان المصرف المشارك بالعملية التمويلية سقفاً يمنح فيه التمويل بضمان البرامج للعملاء الذين يحققون شروطاً معينة.

3- برامج ضمان تتبع آلية تجمع بين الآليتين السابقتين: وفيها يمنح البرنامج المصرف سقفاً يمنح فيه التمويل

لعملاء يحققون شروط معينة، وفي حالة عدم استيفاء العملاء لتلك الشروط يُرسل طلب التمويل إلى برنامج الضمان ليُدرس بشكل فردي.

³⁴ مقابله، إيهاب. (2017). برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. المعهد العربي للتخطيط. العدد: 137. ص-ص: 34-1. الكويت: الكويت. (د. ن.). ص 14.

ثالثاً: مخاطر مؤسسات ضمان القروض

لكل شركة أو مؤسسة عدة مخاطر تهدد وجودها أو تؤثر سلباً على نتائج أعمالها ومنها ما تستطيع المؤسسة التحكم به أو السيطرة عليه ومنها ما لا تستطيع لأنها خارجة عن نطاق السيطرة، وعليه فإن الشركات تسعى دائماً إلى إلغاء أثر تلك المخاطر عليها أو التخفيف منها أو التأقلم معها.

ولمؤسسات ضمان القروض مخاطر تختلف حسب نوعها (شركة، مؤسسة، صندوق...) والهدف منها وهيكل التمويل الخاص بها الذي يتنوع ما بين مساهمة من المصرف المركزي أو عدة مساهمات من مصارف تجارية أو أمانات أو منح دولية ومعونات أجنبية وغيرها، وتختلف المخاطر أيضاً حسب الالتزامات المحتملة المترتبة على عمل مؤسسات ضمان القروض التي ترتبط بنوع الضمان التي تتعامل بها.

وبشكل عام تواجه مؤسسات ضمان القروض المخاطر الآتية:³⁵

1- مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي تنشأ عن عجز المستفيد عن الوفاء بالتزاماته المالية، الأمر الذي يؤدي

إلى حدوث خسائر لمؤسسة ضمان القروض التي تعهدت مسبقاً بسداد النسبة المتفق عليها من الرصيد القائم للدين المستحق على المستفيد في حال تخلفه عن السداد.

2- مخاطر السيولة: هي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة مؤسسة ضمان القروض على سداد التزاماتها في تواريخ الاستحقاق لعجزها عن توفير التمويل اللازم.

3- مخاطر أسعار العملات الأجنبية: تتعلق هذه المخاطر بالأدوات المالية بالعملة الأجنبية المحتفظ بها من قبل مؤسسة ضمان القروض وتنشأ عن التذبذب التي تتعرض له تلك الأدوات نتيجة تقلب أسعار العملات الأجنبية.

4- مخاطر سعر الفائدة: وتنشأ هذه المخاطر بواسطة تغير سعر الفائدة على ودائع مؤسسة ضمان القروض لدى المصارف.

³⁵ Kendall, G. I., & Rollins, S. C. (2003). Advanced project portfolio management and the PMO: multiplying ROI at warp speed. J. Ross Publishing. P: 448.

5- مخاطر أسعار الأسهم: وتنشأ عن تغيّر القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

وبعد ذكر أنواع مخاطر مؤسسات ضمان القروض، لا بد من التعرّض للعوامل المؤثرة على تلك المخاطر بهدف تقييمها وإدارتها، وتتمثّل تلك العوامل ب:³⁶

(1) الملكية:

تستند استراتيجية إدارة مخاطر مؤسسات ضمان القروض على طبيعة الملكية والجهات المساهمة في التأسيس، وفيما إذا كانت قد أسست على شكل مؤسسة عامة ممولة من قبل الحكومة أو أنها ذات طابع خاص، أم تشترك الحكومة والقطاع الخاص بتمويلها وأحياناً ينضم لهم المنظمات غير الحكومية وهيئات المعونة الدولية.

وعند دراسة أثر شكل ملكية مؤسسات ضمان القروض على تقييم وإدارة مخاطرها انتهت إلى نتيجة مفادها أنه في حالة مؤسسات ضمان القروض الممولة من قبل كلا الطرفين القطاع الخاص والحكومة، لم تمارس الحكومة ممثلة بالمصرف المركزي دوراً فعالاً في تقييم وإدارة المخاطر، ويبقى الدور الأكبر للقطاع الخاص ممثلاً في المصارف الممولة لمؤسسة ضمان القروض في إدارة وتقييم مخاطر الشركة.

(2) نوع الضمان:

هناك نوعين من الضمانات تقدمها مؤسسات ضمان القروض (مباشرة وغير مباشرة)، أما الضمانات المباشرة فهو الضمان الذي تقدمه المؤسسة مباشرة للمصرف المانح للقرض في حالة تخلف المقرض عن السداد. أما الضمانات غير المباشرة فتكون في حالة وجود ضامين اثنين للمقرض، الأول الحكومة أو هيئات عامة والثاني هو مؤسسة ضمان القروض التي تمارس دور الضامن ثاني في حالة تخلف الضامن الأول الأساسي عن تحمل الخسائر أو بتحمل نسبة معينة من الخسائر معه.

³⁶ Beck, T., Klapper, L. F., & Mendoza, J. C. (2010). The typology of partial credit guarantee funds around the world. Journal of Financial Stability. Vol: 6(1). P-P: 10-25. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.

(3) نوع القرض المضمون:

يمكن التمييز بين نوعين من القروض حسب الأثر على إدارة مخاطر مؤسسات ضمان القروض وهما (القروض الفردية والقروض الجماعية)، أما ضمان القرض الفردي فتشترك مؤسسة ضمان القروض مع المصرف في قرار منح القرض بوساطة تقييم جدوى القرض من حيث ملائمة أهدافها وقدرة المقترض على الالتزام بالسداد وبالتالي تحديد المستوى المتوقع من المخاطر المرتبط بهذا القرض، وما إذا كان مقبولا لدى المؤسسة، وعليه يكون على المصرف المقرض بعد موافقته على منح القرض عرضه على مؤسسة ضمان القروض نيابة عن العميل للحصول على موافقتها أيضًا.

أما في حالة ضمان القروض المجمعة، فيسمح هذا النوع من الضمانات للمصرف المقرض الموافقة دون الرجوع لمؤسسة الضمان أي بدون اشتراكها في تقييم مخاطر هذا النوع من القروض بسبب أن مقدم طلب الضمان من الفئة المستهدفة من العملاء كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه فإن النوع الأول من القروض ينعكس إيجابًا على إدارة المخاطر على العكس من الضمانات المجمعة، وقد تجمع بعض المؤسسات بين النوعين من الضمانات لتنويع محافظها.

(4) تغطية الخسائر:

أو ما تعرف بنسبة التغطية وهي النسبة التي تسدها مؤسسة ضمان القروض عن العميل في حالة تخلفه، ولكن تختلف هذه النسبة من مؤسسة لأخرى فمنها من يحقق تغطية كاملة أي تتعهد بتسديد كامل القرض للمصرف في حالة التخلف عن السداد، ومنها ما تتبنى سياسة الضمان الجزئي أي سداد جزئي لنسبة من القرض، وهناك بعض المؤسسات تحدّد الحد الأقصى الذي يمكن تغطيته بالضمان بنسبة لا يجب تجاوزها.

(5) الحد الأقصى لعدد سنوات الضمان:

تلقياً العديد من مؤسسات ضمان القروض إلى تحديد المدى الزمني للضمانات لتخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها ويكون هذا المدى الزمني بين ثلاث إلى عشرين سنة بمتوسط 10 سنوات.

(6) شروط عقد الضمان:

وتعني ما إذا كان محل الضمان أصل القرض فقط أم الفائدة فقط أم كلاهما معاً.

(7) تسعير خدمات الضمان:

تختلف أسس تسعير خدمات مؤسسات ضمان القروض من مؤسسة لأخرى، إذ يتم تحديد الرسم في بعض الحالات حسب حجم القرض وفي بعض الحالات الأخرى حسب مدة القرض وقد تكون نسبة ثابتة، ويجري تحديدها بشكل سنوي أو لكل قرض على حدة، ولكن لا بد أن تتحدد رسوم الضمان بناءً على عاملين:³⁷

العامل الأول: يتمثل في تحقيق التوازن بين توفير التمويل اللازم للضمانات والسلامة المالية للشركة.

والعامل الثاني: يتمثل بتغطية رسم الضمان لتكاليف المعاملات والمخاطر التي تتحملها المؤسسة.

وبشكل عام تمثل رسوم الضمان هامش سعر الفائدة أي الفرق بين سعر الفائدة على القروض غير المضمونة وسعر الفائدة على القروض المضمونة.

ومن العوامل الأساسية التي تؤثر في تحديد رسم الضمان مستوى المخاطر المحيطة بالعملاء المقترضين، ففي حالة المخاطر ذات المستوى المرتفع تصل رسوم الضمان لـ 1.5% وعند المستوى المتوسط 1% وللمستوى المنخفض 0.75%، ولكن لا ينبغي الاعتماد على هذه الطريقة فقط من أجل تحديد رسم الضمان لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار عوامل السوق كالتقلبات في أسعار الفائدة.

³⁷ Kuo, C. J., Chen, C. M., & Sung, C. H. (2011). Evaluating guarantee fees for loans to small and medium-sized enterprises. Small Business Economics. Vol: 37. P-P: 205-218. Springer.

وبعد التعرّف على عوامل تقييم وإدارة مخاطر مؤسسات ضمان القروض، لا بد من التعرف على استراتيجيات إدارة المخاطر التي تعتمد على ثلاثة محاور تهدف إلى تخفيض المخاطر والحفاظ على مستويات متدنية منها:³⁸

(1) القوانين والإشراف:

أي لا بد من وجود إطار قانوني محدد لعمل مؤسسات ضمان القروض ويشمل هذا الإطار تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس مال المؤسسة وأسس اختيار المشاريع المستحقة لخدمة الضمان، بالإضافة لتحديد نسبة الرفع المالي أي حجم الدين المستخدم لتمويل الأصول ونسبة الملاءة المالية التي تعكس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها من الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ونسبة التغطية التي تقيس قدرة المؤسسة على خدمة ديونها والتزاماتها المالية، وأخيرًا فحص مدى تأثير أصول وخصوم المؤسسة بأي عوامل خارجية غير مواتية بما يسمى الترابط المالي.

(2) الحوكمة والإدارة:

وتعني تطبيق أسس حوكمة الشركات التي تستند إلى الاعتماد على المهارات البشرية المدربة وعدم تأثرها بالأحداث والضغوط السياسية وتعليمات المصرف المركزي، وتفعيل دور المراجعين ووكالات التصنيف الائتماني وخاصة في حالة اعتماد مؤسسات ضمان القروض على توريق المحفظة.

(3) إدارة المخاطر:

أي الاعتماد على طرق وأساليب فعالة لإدارة المخاطر كالوصول للنسب المعيارية من كفاية رأس المال والتي تعتمد على حالات التخلف عن السداد التاريخية وعادة تكون بين 10% و 20% من حجم الضمانات القائمة، وانتقاء

³⁸ Mitra, Saumya. (2016). CREDIT GUARANTEES CHALLENGING THEIR ROLE in IMPROVING ACCESS to FINANCE in the PACIFIC REGION. URL: <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/203871/credit-guarantees.pdf>

الاستثمارات بآلية تعتمد طرق معيارية للتقييم وتحديد متطلبات السيولة، بالإضافة لوضع آلية مناسبة لتقييم جودة محفظة القروض، والاعتماد على أسس محاسبية معيارية.

المبحث الرابع: دور مؤسسات ضمان القروض في الاقتصاد وشروط برامج الضمان

أولاً: دور مؤسسات ضمان القروض في الاقتصاد

تعدّ مؤسسات ضمان القروض أحد المؤسسات التأمينية المتخصصة في ضمان التمويلات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ولكنها تختلف عن شركات التأمين في أنها تقوم بسداد القرض للمصرف المقرض بعد تاريخ استحقاقه في حالة تعثر المقرض، في حين أن شركات التأمين لها مسؤولية محددة وفقاً لبنود العقد التأميني، وتحقق مؤسسات ضمان القروض منافع اقتصادية واجتماعية، تتمثل في حفز النمو الاقتصادي بوساطة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة التصديرية وما يترتب علي ذلك من خلق فرص العمل وتحقيق استقرار اجتماعي.

ازدادت أهمية مؤسسات ضمان القروض بعد الأزمة المالية في عام 2007 وشروط بازل التي تضمنت شروطاً أكثر تنظيمياً فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال والسيولة للمصارف مما زاد من صعوبة الحصول على التمويل من القطاع المصرفي من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.³⁹

ومن جهة أخرى تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة عقبات تمويلية مقارنة بالمشروعات الكبيرة لأسباب تتعلق بالمؤسسات المالية وهي:⁴⁰

- ارتفاع كل من تكاليف المبادلات ومخاطر الإقراض لهذا النوع من المشروعات.
- زيادة احتمالات تعرّض هذه الكيانات للإفلاس.

³⁹ Agnese, Paolo, Manuel Rizzo, and Vento Gianfranco (2019). The Impact of Credit Guarantee Schemes on SMEs Bankruptcies: An International Overview. Journal of Applied Finance and Banking. Vol: 9 (4). P-P: 1-9.

⁴⁰ Beck, Thorsten and Augusto Do La Torre (2007). The Basic Analytics of Access to Financial Service. Financial Markets. Institutions and Instruments. Vol: 16 (2). P-P: 79-117.

- صعوبة تقييم حجم مخاطر الإقراض لتلك المشروعات بشكل كامل نظراً لعدم التزامها بإعداد القوائم المالية.

أما الأسباب التي تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة نفسها والتي تزيد من الفجوة التمويلية بين الطلب على التمويل والمعروض المتاح من المؤسسات التمويلية هي:⁴¹

- عدم القدرة على تقديم الضمانات الكافية.
- عدم وجود سجل اقتراضي تستخدمه المصارف لتقييم قدرة المشروع على الاقتراض.
- الخبرة المحدودة في إعداد القوائم المالية.

وقد أجمعت الأدبيات على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تميل للاعتماد على مصادر الأموال الداخلية أو الذاتية بدلاً عن المصادر الخارجية كالاقتراض، كما قدر البنك الدولي في العام 2015 الفجوة التمويلية على مستوى العالم حوالي تريليون دولار في ظل ارتفاع نسبة المشروعات التي لا تحصل على خدمات ائتمانية لتصل إلى 68% من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة، وعليه فقد دعا البنك الدولي الحكومات إلى تأسيس مؤسسات ضمان القروض لدعم هذا القطاع المهم.⁴²

تحقق مؤسسات ضمان القروض العديد من المزايا للمصرف المقرض إذ تخفض تكلفة اقتراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقلل من حجم القروض المتعثرة التي يعاني منها القطاع المصرفي، وتمنح المصرف إمكانية تخفيض المخاطر من خلال التنوع الجغرافي بإتاحة القروض لشريحة أكبر من العملاء في مدى جغرافي أوسع، أو من خلال التنوع القطاعي بمنح ضمانات لمشروعات في قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة.⁴³

⁴¹ Schich, S., Cariboni, J., Naszodi, A., & Maccaferri, S. (2017). Evaluating publicly supported credit guarantee programmes for SMEs. OECD. URL: www.oecd.org/finance/Evaluating-Publicly-Supported-Credit-Guarantee-Programmes-for-SMEs.pdf.

⁴² World Bank. (2015). Principles for Public Credit Guarantee Schemes for SMEs. World Bank site. 16-APR-23. URL: <https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/publication/principles-for-public-credit-guarantee-schemes-cgss-for-smes>.

⁴³ Honohan, Patrick. (2010). Partial credit guarantees: Principles and practice. Journal of Financial Stability. Vol: 6(1). P-P: 1-9. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.

وعددت نظرية الاختيار العام عدة أسباب تدفع الحكومات إلى دعم مؤسسات ضمان القروض:⁴⁴

1- تمثل مؤسسات ضمان القروض أداة أقل تكلفة وأكثر كفاءة في توفير التمويل لشريحة كبيرة من المشروعات

الصغيرة والمتوسطة عوضًا عن اللجوء إلى القرارات الموجهة التي تؤثر سلبيًا على عمل سوق الائتمان.

2- تشجيع القطاع الخاص للعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومة من أجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة

مساهمة بعض المصارف الخاصة في رأس مال مؤسسات ضمان القروض.

3- تخفيض الأخطار المعنوية Moral Hazard التي قد تنتج بسبب إقراض الحكومة للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة، والأخطار المعنوية تعني تلك الأخطار التي تنجم عن النية السيئة لأحد طرفي العقد لأن الشخص

الآخر يتحمل كلفة تلك المخاطر، أما في حال وجود مؤسسات ضمان القروض فإن مصارف القطاع الخاص

ستكون أكثر دقة في التحري عن المشروعات المقترضة وجعلهم ملتزمين أكثر وجديين في توظيف أموال

القرض بشكل يساعدهم على رده في تواريخ استحقاق دفعاته.⁴⁵

تزداد أهمية مؤسسات ضمان القروض يومًا بعد يوم، ففي الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع ترتفع حجم ضمانات

القروض بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول النامية، إذ بلغت ضمانات القروض في الحالة الكورية 9%

من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 10% من إجمالي القروض المصرفية للقطاع الخاص.⁴⁶

⁴⁴ Arping, S., Lóránth, G., & Morrison, A. D. (2010). Public initiatives to support entrepreneurs: Credit guarantees versus co-funding. *Journal of Financial Stability*, 6(1), 26-35. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.

⁴⁵ Demirgüç, A., & Kane, E. J. (2002). Deposit insurance around the globe: where does it work?. *Journal of Economic Perspectives*. Vol: 16(2). P-P: 175-195.

⁴⁶ Beck, T., Klapper, L. F., & Mendoza, J. C. (2010). The typology of partial credit guarantee funds around the world. *Journal of Financial Stability*. Vol: 6(1). P-P: 10-25. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.

ثانيًا: الشروط العامة لبرامج مؤسسات ضمان القروض

يوجد العديد من برامج ضمان القروض في العالم والتي تتنوع حسب ظروف كل دولة من حيث القوانين والمشاكل التي تعاني منها ودرجة النمو الاقتصادي ومستوى الدخل وكثير من العوامل الأخرى، ولكن جميع برامج ضمان القروض تجمعها شروط لمنح التمويل متشابهة تفرضها طبيعة عمل مؤسسات ضمان القروض، وهذه الشروط هي:⁴⁷

(1) معايير وشروط التأهل للحصول على الضمان

تعتبر هذه الشروط عن المعايير عن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للحصول على خدمات برامج ضمان القروض وغالبًا ما ترتبط تلك المعايير والشروط بعدد العمال وحجم المبيعات وحجم رأس المال ونوع القطاع (صناعي، زراعي، خدمي).

وبالرغم من اختلاف معايير تأهل المشروعات للحصول على خدمة ضمان القروض إلا أنها تشترك في الغالب بمرحلة التمويل لتلك المشروعات، فغالبًا ما يكون التمويل موجّه لصارييف مرحلة التأسيس أو تمويل رأس المال العامل أو الموجودات الثابتة فقط.

(2) نسبة التغطية

وهي النسبة التي تتحملها مؤسسات ضمان القروض أو نسبة المشاركة في المخاطر مع مؤسسات التمويل (المصارف بشكل رئيسي)، وبموجبها تقوم بتغطية قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المستهدفة المؤهلة للحصول على الخدمة في حالة التعثر أو التخلف عن السداد.

⁴⁷ مقابله، إيهاب. (2017). برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. المعهد العربي للتخطيط. العدد: 137. ص-ص: 1-34. الكويت: الكويت. (د. ن.). ص 16.

إن نسبة التغطية غير ثابتة، وإنما تختلف حسب نوع برنامج الضمان وحجم المخاطر التي يحملها تمويل نوع معين من المشروعات أو القطاع الذي ينتمي له المشروع الممول، وفي الغالب فإن نسب التغطية في برامج ضمان القروض تتراوح ما بين 60% الى 80%.

(3) رسم الضمان

وهي الرسوم التي تفرضها مؤسسات ضمان القروض نظير الخدمة التي تقدمها، وتأخذ مؤسسات ضمان القروض بعين الاعتبار ثلاث متغيرات رئيسية هي: حجم الرسوم الإدارية ورسوم إصدار الضمان، ورسوم تعديل الضمان.

بعد الاتفاق على قيمة الرسوم يتم تحديد كيفية الدفع فإما أن تكون دفعة واحدة مسبقة أي تدفع مقدّمًا عند إصدار الضمان، أو أن تكون على شكل دفعات سنوية مع الأخذ بعين الاعتبار مدة الضمان، وبالنسبة للجهة التي تتحمل رسم الضمان ففي الغالب تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة أي المستفيد، ولكن في بعض الحالات الخاصة يتحمل رسم الضمان طرف ثالث كالحكومة أو بعض الجهات الداعمة أو المؤسسات المانحة، وعن طريقة تحصيل مؤسسات ضمان القروض لرسم الضمان فهي إما بطريقة مباشرة من المستفيد (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، أو بطريقة غير مباشرة بوساطة المصارف التي تقوم فيما بعد بتوريدها لمؤسسة ضمان القروض، وفي حالات خاصة يقوم المصرف بدفع جميع رسوم إصدار الضمان لتسريع الإجراءات ثم يخضّمها من قيمة التمويل الممنوح.

يحدد حجم رسم الضمان أربعة عوامل: حجم التمويل (قيمة القرض)، مبلغ الضمان، مدة التمويل، وخصائص المقترض، ويتراوح رسم الضمان بين حوالي 0.8% و 2.3% بمتوسط 1.5%، ويجب على مؤسسات ضمان القروض فرض رسوم تراعي فيها خصائص الفئات المستهدفة وتضمن الوصول لأكبر شريحة منهم مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة استمرارية هذه البرامج، فارتفاع رسوم الضمان يخفض الطلب عليها من قبل المصارف خصوصًا في حالات المقترضين الذين لا يتوفر لديهم الحد الأدنى من الضمانات أو الملاءة المالية، بالإضافة لذلك فإن ارتفاع رسوم الضمان يؤثر في الأداء المالي للمشروعات المقترضة سلبيًا وقد يكون أحد أسباب تعثر تلك المشروعات، وبالمقابل فإن انخفاض رسوم الضمان

يجعل المصارف تنتهز الفرصة وتحصل على ضمان يغطي مخاطر تمويلات كبيرة في حالة عدم وجود معايير واضحة تحدد المستفيدين من برامج الضمان.

(4) قواعد الدفع المتبعة عند دفع مطالبات الضمان للمؤسسات التمويلية

تسير أمور عقد الضمان إلى أن تظهر حالات تعثر لدى المقترضين، وعندها تبدأ إجراءات دفع المطالبات المستحقة للمؤسسة التمويلية المانحة، ولعملية الدفع عدة أشكال هي:

- 1- تدفع مؤسسة ضمان القروض كامل قيمة الضمان للمقرض بعد التأكد من تعثر المقترض.
- 2- تدفع مؤسسة ضمان القروض كامل قيمة الضمان للمقرض بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية ضد المقترض لضمان حقوق برنامج الضمان.
- 3- تدفع مؤسسة ضمان القروض قيمة الضمان جزئياً للمقرض وبعد الانتهاء من الإجراءات القانونية ضد المقترض تدفع بقية قيمة الضمان.
- 4- تدفع مؤسسة ضمان القروض كامل قيمة الضمان للمقرض بعد الانتهاء من الإجراءات القضائية، وفي هذه الحالة تتوقف الفترة اللازمة لسداد قيمة الضمان على كفاءة النظام القضائي وسرعة البت في القضايا.

ثالثاً: لمحة عن بعض التجارب العالمية والعربية في مجال ضمان القروض

تكاد لا تخلو دولة في العالم الآن إلا ولديها شكل من أشكال مؤسسات ضمان القروض أو تأمين الائتمان، وسوف نأتي على لمحة عن بعض تلك التجارب العالمية منها والعربية ماعدا التجربة الأردنية لأننا سوف نأتي عليها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا البحث:

1- شركات ضمان القروض في بريطانيا:

ظهرت ببريطانيا عدة شركات أهمها "شركة حوادث المحيط والضمان (Ocean Accident and Guarantee Corporation)" التي أنشئت في العام 1852 لتفتح فرعاً متخصصاً في تأمين الائتمان عام 1885، والذي لاقى نجاحاً بسبب اتباعه التقنيات الآتية:

- تطبيق مبدأ الدفع السنوي بأول السنة التأمينية كما هو في أغلب فروع التأمين الكلاسيكي.
- تأمين الخسائر بطريقة لا تتجاوز معدل الخسائر العادية لاعتبار الأخيرة أخطاراً عادية بسيطة للمصارف.
- اعتمدت على بياناتها من العملاء القدامى الجيدين أو إلزامية إحضار دليل من المصرف أو مؤسسة متخصصة يؤكد إيجابية المعلومات المجمعة حول العميل وذلك من أجل اختيار العملاء، كما ظهرت شركات أخرى مثل:
- شركة تأمين القرض (Credit Insurance) سنة 1890.
- شركة تأمين الأوراق المالية (Securities Insurance) سنة 1890.
- شركة تروست (Trust Company) سنة 1897.

2- شركات ضمان القروض في فرنسا:

أضافت الشركات الفرنسية تقنية مهمة وهي حلول شركة التأمين محل المؤمن له في تحصيل الدين رغم تعويضها بنسبة معينة من الخسائر، وهناك عدة شركات في فرنسا تمارس التأمين على الائتمان كشركة تأمين الائتمان الفرنسي (Assurance française de crédit) التي أنشئت في ديسمبر 1923 في مدينة ليون، وفي 1924 أنشأت مجموعة

⁴⁸ بلقاضي، فؤاد. (2013). تأمين الائتمان كأداة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين. رسالة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بن مهيدي. أم البواقي: الجزائر. ص 60.

الوطن "شركة تأمين الائتمان وإعادة التأمين" لتكون أول شركة فرنسية متخصصة في تأمين الائتمان، كما شكلت في نفس العام مجموعة إيربان "شركة الائتمان الحضري".

وفي سنة 1927 أنشأت مجموعة من 11 شركة تأمين وإعادة تأمين فرنسية وسويسرية "الشركة الفرنسية لتأمين القرض (SFAC) كشركة خاصة تؤمن الأخطار التجارية، أما الأخطار السياسية فقط كانت الدولة تتولى ضمانها حتى عام 1946 بإنشاء "الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (COFACE)" ذات رأس مال مختلط كانت تغطي الأخطار التجارية بالإضافة الى الأخطار السياسية.

3- شركات تأمين الائتمان الأمريكية:

ظهرت شركات تأمين الائتمان في أمريكا في كل من نيويورك، نيو جيرسي، ولويسيانا في السنوات 1885، 1886، واتبعت الطابع التأميني المحض لعملية تأمين الائتمان مع إضافة تقنية مساهمة المؤمن له في الخسائر، وقد اختلفت عن الشركات البريطانية في كونها شركات متخصصة في التأمين بخلاف الشركات البريطانية متعددة الفروع أما عن أهم الشركات في أمريكا نذكر "الأمريكية لتعويض القروض" التي أنشئت عام 1891، في نيويورك وذلك بمساهمة الشركة التجارية الضخمة والتي تجمع أكثر من 30,000 شركة تجارية بأمريكا ليتم شرائها عام 1987 من طرف وكالة المعلومات الائتمانية المعروفة عالمياً.

وفي ضوء تقييم نشاط مؤسسات ضمان القروض على المستوى العالمي، فقد أرجعت العديد من الدراسات التطبيقية تخلف المشروعات الحاصلة على القروض المضمونة إلى التدخل الحكومي من خلال سياساته التوجيهية للقطاع المصرفي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي عرض المصارف لمشاكل الاختيار الخاطئ للمشاريع المستحقة لمنح التمويل، وهذا ما حصل في بريطانيا فاتخذت الحكومة الإجراءات المناسبة لتحسين وتطوير برامج ضمان

القروض لتقليل الخسائر الناجمة عن التخلف عن السداد⁴⁹، وفي البرتغال وُجد أن المشروعات الحاصلة على ضمانات القروض كانت الأكثر تعرضًا للخسارة والتصفية والخروج من السوق⁵⁰، أما التجربة الفرنسية فوجدت لمؤسسات ضمان القروض أثر إيجابي على المشروعات ولكن جعلتها تدخل في أنشطة عالية المخاطر⁵¹. وفي دراسة للتجربة الكورية انتهت أن مؤسسات ضمان القروض قد نجحت في تحقيق أهداف جزئية فيما يتعلق بالتغلب على عقبات التمويل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة فرص العمل، إلا أنها لم تثبت أثر لتغير أداء المشاريع الحاصلة على القروض المضمونة لناحية حجم المبيعات والإنتاج⁵².

ثانيًا: التجارب العربية

شهدت فترة أواخر التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرون نشوء عدة تجارب عربية في مجال ضمان القروض إيمانًا من تلك الدول بأهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرًا لدورها البارز في الاقتصاد وعدم الاكتفاء بتأمين مخاطر القروض من قبل شركات التأمين كأي منتج تأميني آخر، فكانت مصر سباقة في هذا المجال وسيتم التطرق لتجربتها من خلال:

1- شركة ضمان مخاطر الائتمان:⁵³

⁴⁹ Allinson, G., Robson, P., & Stone, I. (2013). Economic Evaluation of the Enterprise Finance Guarantee (EFG) scheme. Department for Business Innovation and Skills.

URL: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/85761/13-600-economic-evaluation-of-the-efg-scheme.pdf

⁵⁰ Farinha, L., S. Felix, and N. Ribeiro. (2016). Evaluating Costs and Benefits of Policy Interventions to Facilitate SME Access to Credit: Lessons from Literature Review. URL: <http://aecm.eu/wp-content/uploads/2016/01/DAF-CMF201617-ENG.pdf>.

⁵¹ Lelarge, C., Sraer, D., & Thesmar, D. (2010). Entrepreneurship and credit constraints: Evidence from a French loan guarantee program. In International differences in entrepreneurship. P-P: 243-273. University of Chicago Press.

⁵² Kang, J. W., & Heshmati, A. (2008). Effect of credit guarantee policy on survival and performance of SMEs in Republic of Korea. Small Business Economics. Vol: 31(4). P-P: 445-462. Springer.

⁵³ السيد محمد، علا. (2020). دور شركات ضمان مخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على الحالة المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. العدد: 3. ص-ص: 258-320. القاهرة: مصر. ص 287.

تم تأسيس شركة ضمان مخاطر الائتمان (شركة مساهمة مصرية) بمساهمة 8 بنوك وشركة تأمين طبقاً للقانون رقم 159 لسنة 1981 وبدأت نشاطها الفعلي في عام 1991 بدعم ومساندة من الحكومة المصرية لتكون مهمتها ضمان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتم التعاقد مع أغلب البنوك العاملة في مصر لتقديم القروض بضمان الشركة لهذه المشروعات.

وتدير الشركة عدة برامج بناءً على الاتفاقيات التي وقعتها مع الجهات الداعمة والتي تحدد الفئات المستهدفة وتوضح الأهداف المطلوب تحقيقها والضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها، وقد وقع البنك المركزي المصري اتفاقية مع الشركة بشأن ضمان مخاطر تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، بهدف تحفيز المصارف على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لهذا القطاع بضمان الشركة، الأمر الذي يساهم في زيادة قاعدة التسهيلات الائتمانية لصغار المستثمرين والموجهة للمشروعات مما يعطيهم الفرصة لبناء تاريخ ائتماني مع الحد من المخاطر المرتبطة بتمويلهم.

ويعتبر برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة البرنامج الرئيس للشركة، ويهدف إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ممن لا تتوافر لديهم الضمانات الكافية، وبالنسبة لكلفة الاستثمارية فإنها تتراوح ما بين 40 ألف جنيه مصري إلى 50 مليون جنيه، ويستهدف تمويل شراء أصول ثابتة وتمويل رأس المال العامل، ويبلغ الحد الأدنى لقيمة الضمان 10 آلاف جنيه مصري بحد أقصى 2.5 مليون جنيه للمشروع الواحد، أما نسبة الضمان فهي 75% من قيمة الائتمان الممنوح وتزيد لتصل إلى 80% في حالة برنامج مشروع التعاون في القطاع المالي والاستثماري في الريف على سبيل المثال.

تهدف شركة ضمان مخاطر الائتمان إلى تشجيع المؤسسات المقرضة لتلبية الاحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة التي لا تستطيع تقديم الضمانات المطلوبة، وتنمية وتحسين أداء المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،

والمساهمة في إتاحة فرص العمل مما يعزز التنمية الاقتصادية، بالإضافة للمساهمة في تحويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي.⁵⁴

2- التجربة الجزائرية من خلال صندوق ضمان القروض FGAR:⁵⁵

نشأ صندوق ضمان القروض FGAR في العام 2002 ومارس أعماله فعليًا في العام 2004 كمؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتمثل مهام الصندوق بالتدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها، بالإضافة لمتابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق، والتقييم المستمر أنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق، وإعداد اتفاقيات مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تمنح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وهذا ما يؤدي إلى:⁵⁶

- (1) المساعد في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو توسعة القائم منها.
- (2) تحقيق التوازن في موارد الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على المحروقات، بوساطة تشجيع تلك المؤسسات التي تصدر منتجات خارج قطاع المحروقات.

⁵⁴ عياش، زبير، ومناصرة، سميرة. (2017). برامج ضمان القروض كآلية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. العدد: 7. ص-ص: 1-20. أم البواقي: الجزائر. (د. ن.). ص 4.

⁵⁵ زيدان، محمد. (2009). الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد: 7. ص-ص: 121-138. الشلف: الجزائر. (د. ن.). ص 126-127.

⁵⁶ دراجي، كريمو. (2006). دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. الجزائر: الجزائر. ص 142.

- (3) تشجيع العمليات التمويلية محليًا.
- (4) منافسة المنتجات المستوردة بوساطة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنتج منتجات مماثلة مع إمكانية تصديرها للخارج.
- (5) تقديم النصائح والإرشاد والمساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الصندوق.
- (6) مباشرة الشراكات مع جميع المؤسسات النشطة بما يساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- (7) تقديم خدمات للمستثمرين بغية توجيههم وإطلاعهم على معلومات اقتصادية تتعلق بمشاريعهم.

الفصل الثاني: التسهيلات والمخاطر الائتمانية والإيرادات المصرفية

وفيه يتناول الباحث المواضيع الآتية:

- ✓ المبحث الأول: محفظة التسهيلات الائتمانية.
- ✓ المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية.
- ✓ المبحث الثالث: الإيرادات المصرفية.
- ✓ المبحث الرابع: مشكلة تمويل الاستثمار في سورية والأردن ودور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة

تعدّ المصارف أحد الدعامات الرئيسة في التنمية الاقتصادية، فهي مصدر الأموال في الاقتصاد والسبيل إلى التحكم في دورة الأموال، فهي من جهة تجمع المدخرات ومن جهة أخرى توظف تلك الأموال على النحو الذي يحقق إليها تنمية مستدامة ويحقق الأهداف المرجوة منها في ظل سياسة نقدية تحكمها بسلطة البنك المركزي الذي بدوره يسعى لتحقيق أهداف حكومية سياسية واقتصادية واجتماعية، وتسمى تلك المنظومة كاملة من مصارف وجهات رقابية ومؤسسات مالية أخرى بالجهاز المصرفي.

المبحث الأول: محفظة التسهيلات الائتمانية

مقدمة

تمثل التسهيلات الائتمانية المصدر الرئيسي لدخل المصارف من العمليات التشغيلية، أي تتولد منها الإيرادات التي تتمثل بالفوائد الدائنة، إذ يستثمر المصرف كل تلك الأموال التي جُمعت من أصحاب المدخرات في إقراض أو تمويل لأصحاب الحاجات التمويلية لتُستخدم في حاجات استهلاكية أو استثمارية تؤثر في العديد من جوانب الاقتصاد كالبطالة ومستوى المعيشة والصادرات والواردات... فيكون دور المصرف وسيطاً مالياً في الاقتصاد يجمع المدخرات ويعيد إقراضها وفق آليات محددة ومضبوطة تحفظ لكل الأطراف حقوقها.

أولاً: مفهوم التسهيلات الائتمانية

يعرف التسهيل الائتماني المصرفي أنه: مبلغ من المال متفق عليه يضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستعماله في أمور محددة ومعينة ومعلومة للمصرف، وللتسهيل الائتماني حدود وشروط وضمانات في مدّة سريانه، ويسهم التسهيل الائتماني بتنمية نشاط العميل التجاري مقابل تعهد العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف في موعدها المحدد.

وللائتمان العديد من التعاريف ولكن سوف نتطرق إلى أكثرها شيوعاً وهو "عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان يسمى بالمدين أو المقرض، ويضاف لقيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً لقاء تخليه عن القيمة الحاضرة".⁵⁷

ثانياً: تعريف محفظة القروض

عرّف عادل رزق محفظة القروض بأنها:

"التشكيلة المحددة من قروض عدّة مختلفة النوع، وتواريخ الاستحقاق، يحتفظ بها المصرف ويقوم بإدارتها إدارة كفوءة والمحافظة على الاختيار الناجح لتشكيلة القروض، وهذا يسمح بتخفيض المخاطر دون التضحية بالعائد المتوقع من ذلك الاستثمار".⁵⁸

يسعى المصرف إلى تشكيل محفظة كفوءة لغرض رفع العائد المتوقع من استثماره فيها لأن قيمة الاستثمار في المحفظة يزيد عن نصف قيمة أصول المصرف مجتمعة⁵⁹ وهذا يتطلب أن يكون هنالك مستوى معين من المخاطر المقبولة بالإضافة لتوليفة متنوعة ومتوازنة من التسهيلات الممنوحة للزبائن على نحو يحقق للمصرف أهدافه.

ثالثاً: أنواع التسهيلات الائتمانية

للتسهيلات الائتمانية أشكال عديدة وجدت وتطورت مع تطور المجتمعات والاقتصادات، وأصبح إليها العديد من الأنواع وفق تصنيفات عدة كل منها يميّز الائتمان وفقاً لاتجاه معين من إذ النوع، طريقة التسديد، طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان)، الغرض من الائتمان، طريقة تقديم الائتمان، درجة الاستحقاق وأخيراً الضمان.

⁵⁷ عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعيل إبراهيم. (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. عمان: الأردن. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع. ص 167.

⁵⁸ رزق، عادل. (2006). دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار. بيروت: لبنان. اتحاد المصارف العربية. ص 152.

⁵⁹ الراوي، خالد وهيب. (2003). إدارة العمليات المصرفية. عمان: الأردن. دار المناهج للنشر والتوزيع. ص 176.

إذن للائتمان أنواع عديدة وتصنيفات كثيرة ولكن نتطرق إلى التصنيف:

حسب الضمان

وفيها يقسم الائتمان إلى:⁶⁰

1- تسهيلات ائتمانية مضمونة: وهي التسهيلات التي تمنح لقاء ضمانات شخصية، ضمانات عينية، سندات تجارية، رهونات عقارية أو تنازل عن مستحقات من العطاءات أو الاعتمادات أو البوالص التصديرية وغيرها من أنواع الضمانات التي يمكن للمصرف استخدامها في الحالات الاضطرارية للتقليل من حجم الخسارة التي يمكن أن تقع في حال أفلس العميل أو تخلف لأي سبب آخر.

2- تسهيلات ائتمانية غير مضمونة: وهي التسهيلات التي يتم منحها بضمانة توقيع المقترض نفسه لاعتبارات شخصية للعميل يعرفها المصرف كسلامة مركزه الاجتماعي والسياسي والمالي، وقيامه بتسديد التزاماته في مواعيدها وباستمرار.

حسب نوع التسهيلات الائتمانية

في مرحلة التطور الاقتصادي تغير نشاط المصارف تغيراً كبيراً ولا سيما الخدمات المصرفية إذ لم تعد القروض نقدية فقط إنما اشتملت على أنواع جديدة كالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، وأصبحت أنواع التسهيلات تتغير وفقاً للتغيرات في نشاط المصارف في الاقتصاد، وتقسم التسهيلات الائتمانية بحسب النوع الى:

I. التسهيلات الائتمانية المصرفية المباشرة.

II. التسهيلات الائتمانية المصرفية غير المباشرة.

III. التأجير التمويلي.

⁶⁰ الحاج، طارق. (2002). مبادئ التمويل. دمشق: سورية. دار صفاء للنشر والتوزيع. ص 44.

(أ) التسهيلات الائتمانية المصرفية المباشرة:

يعد الائتمان المصرفي المباشر النوع الأكثر شيوعاً والأكثر أهميةً وربحاً في نشاط البنوك. إذ ينطوي هذا النوع من الائتمان على قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح العميل مبلغاً نقدياً مباشرة لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان.

وأهم أنواع التسهيلات الائتمانية المصرفية المباشرة هي:

- الحساب الجاري المدين: هو اتفاق يعطي العميل الحق في سحب الأموال التي يسمح له المصرف بسحبها بسقف أعلى متفق عليه ذلك في مدة معينة غالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد. وعادةً يطلب المصرف من العميل البيانات الضرورية جميعها لبيان مركزه المالي، وأما الفائدة فإنها تحسب على أساس الأموال المسحوبة لا على أساس السقف المسموح السحب منه، ولكن تفرض فائدة بسيطة على المبالغ غير المسحوبة تسمى عمولة الالتزام.⁶¹ ولكن للحساب الجاري المدين بعض السلبيات بالنسبة للمصرف وهي ارتفاع المخاطرة المرافقة له، وعدم الدقة في الرقابة عليه ومدة تسديده ومصادره.
- القروض: وهي النشاط الأساسي لعمليات المصرف والبند الأهم في تحقيق أرباحه وأبسط أشكال الائتمان وأكثرها استخداماً. إذ يُتفق بين العميل والمصرف على سداد القرض على أقساط أو دفعة واحدة وكلّ منهما في تاريخ محدد ومتفق عليه، والمبالغ التي تُدفع سداداً للقرض كله أو جزء منه لا يمكن سحبها مرة أخرى من جانب العميل بأي حال من الأحوال.⁶²

وتصنف القروض التي تمنحها البنوك إلى أنواع متعددة، ويأتي:⁶³

⁶¹ أرشيد، عبد المعطي رضا، وجودة، محفوظ أحمد. (1999). إدارة الائتمان. عمان: الأردن. دار وائل للنشر. ص ١١٤.

⁶² رمضان، زياد، وجودة، محفوظ أحمد. (2008). إدارة الائتمان. القاهرة: مصر. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. ص ١١٥.

⁶³ أرشيد، وجودة، (1999). مرجع سبق ذكره. ص 102.

من حيث المدة:

القروض قصيرة الأجل: وهي قروض تقل مدتها عن سنة واحدة، وتشمل تلك القروض التي تمنح لتمويل رأس المال العامل عادةً.

القروض متوسطة وطويلة الأجل: وهي قروض تزيد مدتها عن سنة، إذ تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية.

من حيث الغرض من القرض:

القروض الاستهلاكية: ويكون الغرض منها الاستخدامات الاستهلاكية، وغالبًا تطلب البنوك سعر فائدة أعلى على القروض الاستهلاكية لأنها تنطوي على درجة مخاطرة أعلى، فهذا النوع من القروض يكون عادةً بضمان الراتب، وقدرة العميل على الدفع تتوقف على استمرار وظيفته، التي قد تتأثر بإنهاء خدماته، أو مرضه، أو إصابة بحادث.

القروض الإنتاجية: وهي قروض الغرض من استخدامها إنتاجي، أي زيادة الإنتاج أو المبيعات ك شراء آلات لدعم الطاقة الإنتاجية للشركة، فهذه القروض تعدّ دعم للاقتصاد وعليه فإن الحكومات تشجع إعطاء مثل هذه القروض.

من حيث القطاعات الاقتصادية:

القروض العقارية: هذه القروض تعطى للأفراد والمشروعات لشراء أراضٍ أو مبانٍ، وعليه تكون مدّة هذا النوع من القروض طويلة قد تصل إلى أكثر من خمس عشرة سنة، وعادةً ما تكون مضمونة بالعقار موضوع القرض.

القروض التجارية: تعطى هذه القروض لمدة قصيرة أقل من سنة، ويكون الغرض من استخدامها في مجال تمويل التجارة سواء التجارة الداخلية أم الخارجية.

القروض الصناعية: وهي القروض التي تعطى إلى المصانع والحرفيين وتكون آجالها متوسطة أو طويلة وفقًا للدورة الصناعية للجهة المقترضة.

القروض الزراعية: تقدم هذه القروض إلى المزارعين لشراء البذور والأسمدة، وأيضًا تكون آجالها قصيرة ولكن مخاطرها عالية بسبب تأثير العوامل الجوية والأمراض الزراعية في المحصول الذي غالبًا ما يُعتمد عليه للسداد. ولكن يمكن أن تعطى لسنوات عدّة في حال تمويل شراء آلات زراعية أو ماشية.

من حيث نوع الضمان:

القروض من دون ضمانات: وهي القروض التي تعطى للعملاء بناء على السمعة المالية وقوة المركز المالي للعملاء من دون أي نوع من الضمانات، ولكن لا ينبغي التوسع في إعطاء هذا النوع من القروض، لما تنطوي عليه من مخاطر كبيرة.

القروض بضمانات: معظم القروض تكون مضمونة، وهذه الضمانات ضمانات تكميلية، لأنها مكملة لعناصر الثقة الموجودة أصلًا وليس بديلًا عنها.

من حيث عدد المقرضين:

قروض يقدمها بنك واحد: وهو الأصل في منح القروض، إذ يفضل المصرف أن يمنح القرض وذلك للاستفادة الكاملة من الفوائد المتحصلة من الإقراض.

القروض المجمعة: أي الاشتراك في منح القروض وهو من الأساليب الحديثة، إذ يتفق مجموعة من المصارف على تمويل قرض كبير من الصعب على بنك بمفرده أن يتحمله، وعليه تتقاسم المصارف المشاركة العائد والتكاليف والمخاطر التي تتضمنها الإقراض.

الكمبيالات المخصوصة: تستخدم الأوراق التجارية والكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم البيع الآجل فيما بين المتعاملين وعليه يعدّ خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية عند المصارف للحصول على الأموال شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي القصير الأجل.⁶⁴

(ب) التسهيلات الائتمانية المصرفية غير المباشرة:

يعدّ التسهيل الائتماني غير المباشر التزاماً مشروطاً على المصرف أي في حال تحقق شرط معين كعدم قدرة العميل المكفول على الوفاء بتعهداته والتزاماته، والعمل فيها غير قادر على استعمال النقد مباشرة. وسنذكر فيما يأتي أكثر صورها شيوعاً وهي:

1. **الاعتمادات المستندية:** وهو اتفاق بين المصرف والعمل وفيه يطلب العميل من المصرف أن يدفع إلى جهة

خارجية بينه وبينها تجارية (استيراد بضاعة) عند استلام العميل مستندات الشحن والتأكد منها فالاعتماد

المستندي الشكل الأكثر شيوعاً، لتنظيم حقوق الأطراف المتعاقدة في التجارة الدولية، فيمثل المصرف الوسيط

محل الثقة بين المستورد والمصدّر في الوقت نفسه، فمن جهة العميل طالب فتح الاعتماد المستورد (لا يدفع

ثمن البضاعة إلا بعد التأكد من شحنها واستلامه لمستندات الشحن) البضاعة وملكيته وأما من جهة المصدّر

فيطمئن لناعية أن بضاعته بيعت بالسعر المتفق عليه مع المستورد.⁶⁵

2. **الكفالات المصرفية:**⁶⁶ (أو خطاب الضمان) وهو ضمان المصرف أحد عملائه بناء على طلبه بمبلغ محدد

ولمدة زمنية محددة تجاه طرف ثالث (المستفيد)، بشأن التزام على العميل المكفول، حتى يضمن الطرف الثالث

وهو المستفيد أن يفي العميل بالتزاماته تجاهه. أن إصدار خطاب الضمان يمثل التزاماً عرضياً لا يترتب على

⁶⁴ الزبيدي، حمزة محمود. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. عمان: الأردن. دار الورق للنشر والتوزيع. ص ١٠٤.

⁶⁵ رمضان، وجودة. (2008). مرجع سبق ذكره. ص 124.

⁶⁶ النجار، فايق. (1997). التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات. عمان: الأردن. مطبعة بنك الإسكان. ص 131.

المصرف إلا بحالة إخلال العميل بالتزاماته تجاه المستفيد، فيطلب الأخير الذي صدرت الكفالة لصالحه دفع قيمة الكفالة.

3. **بطاقات الائتمان:** تعدّ شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي وفيها يستطيع العميل التعامل مع المتاجر بأصنافها المختلفة التي اتفقت مسبقاً مع المصرف مصدر البطاقة على منح العميل الائتمان، لتسديد مشترياته ومن ثم يسدد للمصرف قيمة تلك المشتريات في مدّة معينة ومن دون فوائد إذا سدد في تلك الفترة وأما إذا تجاوزها فتستحق فوائد على الرصيد المتبقي من دون سداد.⁶⁷

4. **القبولات المصرفية:** بموجب هذا الشكل الائتماني فإن طالب الائتمان يقوم يُصدر سحباً زمنياً على أحد البنوك التجارية التي يتعامل معها، إذ يتعهد المصرف بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق.

ت) التأجير التمويلي: 68

وهو عقد إيجار فيه يشتري المصرف (المؤجر) أصلاً على اختلاف نوعه آلات أو أجهزة أو أرض ومن ثم يؤجره إلى الآخرين بمبالغ محددة بعقد الإيجار وفقاً لشروط معينة مع إعطاء المستأجر حق تملك ذلك الأصل في نهاية مدّة عقد الإيجار. أما الإيجار العادي فهو اتفاقية تسمح للمستأجر بالانتفاع من آلات أو أجهزة أو مبانٍ من الأصول الثابتة، مقابل دفع مبالغ معينة من دون حق التملك في نهاية عقد الإيجار.

ومن مزايا التأجير التمويلي:

- الدفع الدوري مقابل إنفاق مبلغ كبير دفعة واحدة لشراء الأصل.
- مقابلة المصاريف بالإيرادات المتأتية منها، أي أن المبالغ المدفوعة على الأصل بوصفها مصاريف يُمولها العائد المتأتي من تشغيل ذلك الأصل ولا سيما بحالة كان ذلك الأصل آلة.

⁶⁷ الزبيدي. (2002). مرجع سبق ذكره. ص 113.

⁶⁸ هندي، منير. (2005). إدارة البنوك التجارية. الإسكندرية: مصر. المكتب العربي الحديث. ص 180.

- وفرة ضريبية إذ إن اعتبار الأجار مصروفًا يقطع من الأرباح يفتح المجال أمام عدم عدّها من الوعاء الضريبي.
- ولكن ينطوي التأجير التمويلي على سلبية أنّ شروط العقد ملزمة للطرفين المؤجر والمستأجر طوال مدّة العقد علمًا أن الأصل ينتفع منه المستأجر فقط.

رابعًا: أنواع محافظ القروض

تختلف أنواع محافظ القروض بحسب المصارف تبعًا لعمليات كل مصرف والغرض من إنشائه، ولكن تبعًا لطبيعة عمل المصارف وأنواعها نميّر بين الأنواع الآتية:⁶⁹

(1) محفظة القروض التجارية:

تتكوّن هذه المحفظة من القروض الممنوحة من المصارف التجارية، وفيها توظّف المصارف الأموال في قروض قصيرة الأجل حرصًا منها على الموازنة بين آجال مصادر الأموال وآجال استخدامات الأموال، وبذلك تكون قد استثمرت في أصول ذات سيولة عالية.

(2) محفظة القروض المختصة:

تتكوّن هكذا نوع من المحافظ من القروض التي تمنحها مصارف معينة تختص بقطاع معين تهدف إلى دعمه وتنميته، وتكون آجال هذه القروض متوسطة أو طويلة الأجل، ونذكر منها (محفظة القروض الزراعية، محفظة القروض العقارية، محفظة القروض الصناعية).

(3) محفظة القروض المتنوعة:

⁶⁹ فائق، آفين. (2015). "أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة (دراسة تطبيقية)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة حلب. حلب: سورية. ص 30-31.

تتضمن هذه المحفظة قروضًا متنوعة للجهات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وهي غير محصورة بنوع معين من المصارف، ويندرج ضمنها تمويل المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تقدمها في معظم الأحيان مصارف الاستثمار لأن المصارف التجارية لا تستطيع تحمل هذا النوع من القروض طويلة الأجل.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية

أولاً: المخاطر الائتمانية

تعدّ المخاطر الائتمانية أهم مخاطر تواجه المصرف إذ ترتبط بمجال عمله الرئيس ومصدر إيراداته فالمصرف يمنح الائتمان لطالبه مقابل تعهد الأخير بسداد أصل القرض مع فوائده ضمن مواعيد محددة ومتفق عليها من الطرفين، ولكن من الممكن أن يتعرض العميل لأسباب عديدة وعندها يتحمل المصرف وحده مخاطرة أن يفشل العميل في السداد ويتحول هذا الائتمان إلى خسارة.

وعليه تُعرّف المخاطر الائتمانية أنها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم سداد مبلغ القرض أو فوائده أو الاثنين معاً في التاريخ المحدد بسبب العسر المالي للمقترض.⁷⁰

وتُعرّف أيضاً بأنها "احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان".⁷¹

وعليه نستنتج أن المخاطر الائتمانية هي الخسائر التي من الممكن أن يتحملها المصرف نتيجة عدم سداد المقترض لأصل القرض مع فوائده عند تاريخ الاستحقاق المنصوص عليه في العقد المبرم بين الطرفين.

⁷⁰ عبد العال، طارق. (2007). إدارة المخاطر. القاهرة: مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. 196.

⁷¹ مصطفى، ابتهاج عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 444.

ثانيًا: مصادر مخاطر الائتمان

لا شك أن مخاطر الائتمان تنشأ على نحو رئيس من تعثر العميل وعدم قدرته على خدمة الدين لأسباب عديدة ومتنوعة ترجع بعضها للعميل نفسه ويرجع بعضها الآخر إلى ظروف الصناعة أو ظروف البلد، ولكن يجب على المصرف مانح الائتمان أن يأخذ في الحسبان كل المخاطر التي من شأنها أن تؤثر في سداد العميل لالتزاماته.

وسنأتي فيما يأتي على مصادر مخاطر الائتمان:⁷²

1. المخاطر المتعلقة بالعميل:

ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب الملاءة المالية والتاريخ الائتماني للعميل أي عدد مرات حصوله على ائتمان وكيفية خدمته لذلك الائتمان من إذ رد أصل القرض وتسديد فوائده في مواعيد استحقاقها.

وعلى المصرف دراسة هذا النوع من مصدر الخطر دراسة دقيقة، وتحليله، والوقوف على هدف المقترض من هذا الائتمان الممنوح.

2. المخاطر ذات العلاقة بالنشاط المُمَوَّل:

تتعلق هذه المخاطر بالقروض المضمونة بالنشاط الذي أخذ القرض من أجله، أي مثلاً عندما يكون القرض بضمان أوراق مالية يجب على المصرف أن يعي مخاطر انخفاض قيمة الضمان الذي هو أوراق مالية على عكس الحال عند أخذ قرض بضمان عقارات، أي هنالك عوامل عدّة تؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان أو تخفيضها يجب على المصرف أخذها جميعها بالحسبان.

3. مخاطر القطاع الذي يعمل به العميل:

⁷² الزبيدي، حمزة محمود. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. عمان: الأردن. دار الورق للنشر والتوزيع. ص 178 - 179.

ينطوي كل قطاع على درجة من المخاطر لا بد من أخذها في الحسبان عند دراسة طلب العميل للحصول على التمويل لأنها قد تقف عائقاً أمام قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، فقد يكون للقطاع مخاطر تنجم عن الوضع التنافسي للقطاع تجعل منه يتعرض إلى هزات في تدفقاته النقدية أو مخاطر بسبب ظروف تشغيلية تجعله يتوقف أحياناً عن ممارسة نشاطه توقفاً مؤقتاً أو دائماً.

4. مخاطر الالتزام:

وهي مخاطر تتعلق بالمصرف وإدارته ولا سيما الإدارة المسؤولة عن متابعة قروض العملاء والتحقق من مدى التزام العملاء بالشروط والتعليمات المنصوص عليها في المصرف، وفي حالة عدم حجز المصرف ودائع العميل المقترض التي وضعها ضماناً وتركه يسحبها.

5. مخاطر البعد الجغرافي:

وُجد أن مخاطر محفظة القروض تتزايد بازدياد البعد الجغرافي بين المصرف العميل بسبب ما يدعى بلا تناسقية المعلومات أي البعد الجغرافي يخلق العديد من العوائق تحول ضد قدرة المصرف على معرفة كل ما يلزم عن العميل المقترض وظروفه المحيطة.

6. مخاطر متعلقة بالغير: إفلاس عميل لدى المصرف ذي مديونية عالية.

7. مخاطر تتعلق بظروف البلد: كالظروف الاقتصادية والسياسية والأنظمة والقوانين السائدة في البلاد.

ثالثاً: أسباب مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان على نحو رئيس من تعثر العميل الذي بدوره له أسباب كثيرة يمكن جمعها في ثلاثة تبويات:

1- أسباب خاصة بالعميل:⁷³

⁷³ عبد الحميد، عبد المطلب، (2010). الائتمان المصرفي ومخاطره. القاهرة: مصر. الشركة العربية المتحدة للتسويق. ص 255، 256، 257.

- الخط بين أموال المشروع وأموال العميل الخاصة، فيتوسع العميل في طلب الائتمان على اسم المشروع لتمويل نفقاته الشخصية.
- البيع الآجل على نحو كبير من العميل من دون دراسة لتدفقاته النقدية التي يجب أن يحصل عليها لسداد التزاماته تجاه المصرف.
- فشل مشروع العميل المقترض أو تحقيق خسائر كبيرة متتالية.
- توسع العميل في الاقتراض من جهات عدة وهذا يُصعّب عليه مهمة التسديد لكل تلك الأطراف ولا سيما من الموردين غير المصرفيين.
- طلب بعض العملاء تمويل لاستثمارات ليس لهم خبرة أو دراية بإدارتها على النحو المطلوب.

2- أسباب خاصة بالمصرف:⁷⁴

- قصور تحليل مخاطر الائتمان من إذ السوق ورأس المال والضمانات.
 - الدفع بالائتمان للعميل بالكامل وليس على دفعات بحسب شروط العقد.
 - عدم معالجة تجاوزات العميل معالجة سليمة وفي الوقت المناسب.
 - ضعف في دراسات منح التسهيلات الائتمانية.
- ## 3- أسباب بعيدة عن إرادة العميل والمصرف:
- ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة أو دورة من الكساد دخل فيها الاقتصاد.
 - نقص في توريدات المواد الأولية أو إضراب عمالي في مشروع العميل.
 - دخول منافسين إلى السوق واستحواذهم على حصة سوقية مهمة من المقترض.

⁷⁴ النجار، فايق. (1997). التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات. عمان: الأردن. مطبعة بنك الإسكان. ص 94.

رابعاً: طرائق قياس المخاطرة الائتمانية

تُقاس مخاطر محفظة القروض في المصارف في معظم الأحيان بإحدى الطرائق الآتية:⁷⁵

- نسبة صافي العائد إلى إجمالي القروض.
- نسبة التسهيلات غير المنتظمة (التي استحققت ولم تُسدّد) إلى إجمالي المحفظة.
- نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة.
- نسبة الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض.
- بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني ومن دون ضمان عيني.

المبحث الثالث: الإيرادات المصرفية

أولاً: مفهوم الإيرادات

عرّف كثيرون الإيراد المصرفي بتعاريف مختلفة نورد منها ما يأتي:

أ- الإيراد هو "مقدار الزيادة في الأصول أو مقدار النقص في الخصوم الناجم عن قيام المشروع ببعض أو كل النشاطات اللاحقة من بيع سلع أو تأدية خدمات للعملاء أو تأجير أصول المنشأة للغير أو بيع أحد بنود

الأصول مثل الأراضي، المباني أو الأوراق المالية".⁷⁶

ب- الإيراد هو "المبالغ التي يتم الحصول عليها نقدًا مباشرة أو لاحقًا من جراء البيع الآجل للسلع والخدمات مقابل

مصاريف أسهمت في تحقيق البيع".⁷⁷

⁷⁵ الخطيب، سمير. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. الإسكندرية: مصر. منشأة المعارف للنشر. ص 163.

⁷⁶ حجازي، محمد عباس. (1991). المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة النظرية الأساليب الاستخدامات القاهرة: مصر. مكتبة عين شمس. ص 154.

⁷⁷ عبد العزيز النقيب، كمال. (2004). مقدمة في نظرية المحاسبة. عمان: الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع. ص 156.

ت-الإيراد هو "إجمالي التدفق النقدي أو ديون العملاء أو أي إيرادات ناشئة عن مزاوله النشاط العادي للمؤسسة التي تنشأ عن مبيعات السلع وتأدية الخدمات والخدمات المقدمة للآخرين مقابل فوائد أو عوائد أو أرباح الأسهم".⁷⁸

ث- "الإيرادات تمثل الزيادة في الأصول (التدفق النقدي الداخل) أو الزيادة في الأرصدة القابلة للتحويل والناجمة عن عمليات المشروع التي تحدد وتقاس وفق مبادئ المحاسبة المقبولة".⁷⁹

مما ورد من تعاريف للإيراد نجد أن منهم ما اعتمد في تعريفه للإيراد حركة الأصول من زيادة أو نقصان، ومنهم من عدّ النقد المباشر واللاحق المقابل للمبيعات المعيار الأساسي لتحديد الإيرادات، ومنهم من اعتمد في تقديره للإيرادات على التدفقات الداخلة وفق مبادئ المحاسبة المقبولة، وفي هذا الأخير وجد الباحث برأيه أنه المعيار الأفضل لتحديد مفهوم الإيرادات لأنه يربط المفهوم بالمبادئ المحاسبية المقبولة في البلد وهو ما يكون في معظم الأحيان معايير ومبادئ محاسبية دولية نوقشت وأقرت واعتمدت لتطبق في كل أنحاء العالم لتزيل بذلك كل أوجه الاختلاف بين الكثيرين في تعريف الإيرادات.

ثانيًا: أنواع الإيرادات

لدينا أربعة أنواع من الإيرادات نوردتها فيما يأتي:

- 1- الإيرادات العادية.
- 2- الإيرادات غير العادية.
- 3- المكاسب الرأسمالية.

⁷⁸ أبو طالب، يحيى محمد. (1998). التحليل المالي والمحاسبي في المجال الإداري مع مقدمة في نظرية المحاسبة، القاهرة: مصر. مكتبة عين شمس. ص: 144. ص 106.

⁷⁹ نور، أحمد. (2008). مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والاحرازات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية. القاهرة: مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. ص 181.

4- الإيرادات العارضة.

1- الإيرادات العادية

وهي الإيرادات المتحصلة من النشاط الاعتيادي للمنشأة، أي من بيع السلع والخدمات التي تنتجها أو تقدمها تلك المنشأة بصفة متكررة ومنظمة وتعدّ الزيادة في صافي أصول المنشأة الطريقة التي تقاس بها الإيرادات العادية.⁸⁰

خصائص الإيرادات العادية

- 1- يقابل الإيرادات العادية نفقات إيرادية أسهمت أو كانت السبب في تلك الإيرادات.
- 2- تتكرر هذه الإيرادات في كل مدة مالية بسبب ارتباطها بالنشاط التشغيلي الاعتيادي للمشروع، وعليه يمكن التنبؤ بها مستقبلاً.

3- تعبّر عن إيرادات الفترة المحاسبية التي تظهر فيها مع نتائج أعمال المنشأة.

2- الإيرادات غير العادية

تتولد الإيرادات غير العادية من عمليات لا تتعلق بالنشاط الاعتيادي للمنشأة ولكنها تأخذ صفة متكررة ودورية أيضاً (كإيجار العقارات مثلاً)، وتؤدي إلى زيادة في أصول المنشأة من دون أن تتقابل في معظم الأحيان مع نفقات تسببها.

3- المكاسب الرأسمالية

تقتني المنشأة أصولها الثابتة بغرض استخدامها في الإنتاج وليس للإتجار بها وتحفظ بها لمدة طويلة نسبياً، أما في حالة بيع المنشأة تلك الأصول فتحصل على إيرادات تسمى مكاسب رأسمالية، ونرى المكاسب الرأسمالية أيضاً عند

إعادة تقييم الأصول الثابتة للمنشأة.⁸¹

⁸⁰ جريوع، يوسف. (2001). نظرية المحاسبة، الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير. عمان: الأردن. الوراق للنشر والتوزيع. ص 90.

⁸¹ جريوع، يوسف. (2001). مرجع سابق، ص 174.

4- الإيرادات العارضة

هي إيرادات تتولد من عمليات عارضة لا تأخذ صفة الدورية والتكرار ولا يمكن أن تتضمن في نشاط المنشأة الأساسي، فقد تربح المنشأة دعوى قضائية تعود إلى سنين سابقة وتحقق منها مكاسب أو مورد فتكون تلك المكاسب إيرادات عارضة.

ثالثاً: مصادر الإيرادات في المصارف

تتنوع مصادر الإيرادات في المصارف بحسب الخدمة المقدمة للعميل، فكما نعلم أن مجال عمل المصارف الرئيسي، هو جمع المدخرات من أصحابها ثم استخدام تلك المدخرات في إقراض لطالبي التمويل مقابل حصول المصرف على فوائد وعمولات تتجاوز مبالغ الفوائد التي يمنحها المصرف لأصحاب المدخرات (الودائع)، فضلاً عن خدمات أخرى يقدمها المصرف إلى عملائه كافة تدر عليه رسومًا وعمولات مختلفة المبالغ (كفتح الحساب للعميل، عمولات السحب من الصرافات الآلية، عمولات فتح اعتماد مستندي، عمولات دراسات الجدوى والاستشارات، وعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، عوائد خصم كمبيالات وما إلى ذلك).

وعليه يمكننا التمييز بين نوعين من إيرادات المصارف بحسب المصدر:

النوع الأول: الإيراد من النشاط الرئيس للمصرف (إيرادات استخدامات الأموال).

النوع الثاني: الإيراد من العمولات والفوائد من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وسوف نأتي بالحديث على النوع الأول من مصادر إيرادات المصرف وهو الأهم والمتعلق بموضوع بحثنا ألا وهو

الإيراد من النشاط الرئيس للمصارف:⁸²

⁸² السيسي، صلاح الدين حسن (1998). إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية - دراسة نظرية وتطبيقية. بيروت: لبنان. دار الوسام للطباعة والنشر. ص 40-45.

1- النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي:

تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية في الخزينة فضلاً عن خزائن الفروع الباقية تحسباً لعوامل عدة أهمها مقابلة سحبيات المودعين ثم يأتي بعدها مقابلة المصاريف الإدارية اليومية ودفع رواتب العاملين والدفع للموردين، ويحتفظ المصرف برصيد من النقية لدى المصرف المركزي بموجب تشريعات توجبه بذلك يدعى بالاحتياطي القانوني، وتجدر الإشارة إلى أن هذا البند من استخدامات الأموال عديم الربحية لا يدر على المصرف أية عوائد.

2- الاستثمارات في الأوراق المالية

توظف المصارف جزء من أموالها في استثمارات في الأوراق المالية يتجه معظمها إلى أذون خزينة وأوراق مالية حكومية لأنها تعدّ أكثر أماناً، وتستثمر أيضاً في أوراق مالية غير حكومية لتستفيد من تلك الاستثمارات بأوجه عدة:

1- عوائد الأسهم: يحقق المصرف عوائد من استثماراته في الأسهم بطريقتين، الأولى بوساطة أرباح التوزيعات السنوية لتلك الأسهم التي تتنوع بين أسهم شركات تابعة للمصرف أو أسهم شركات أخرى، أما الطريقة الثانية التي يحقق فيها المصرف عوائد بوساطة الأسهم فهي أرباح بيع تلك الأسهم وفقاً لحاجة المصرف إلى سيولة في عملياته.

2- السندات وأذون الخزينة: يحقق المصرف عوائد من فوائد السندات وأذون الخزينة بحسب القيمة الاسمية ونسبة الفائدة، ويعدّ السند أداة دين إليها قيمة اسمية وتستحق فوائد بالإضافة لأنها تسترد قيمتها في نهاية مدة السند.

تشكل كل الأوراق المالية المذكورة آنفاً مصدر دخل مهم لدى المصارف وتسمى (بمحفظة الأوراق المالية) في جانب الأصول.

3- الأرصدة لدى المراسلين الخارجيين والمصارف الأخرى

تتكون مثل هذه الأرصدة نتيجة لتعاملات المصارف مع بعضها بعضًا سواء كانت محلية أم خارجية وبدلاً من الاحتفاظ بها على نقدًا لا يدر أي عائد تفضل المصارف إيداعها لدى تلك المصارف على أن تحصل على نسبة فوائد تكون قليلة نسبيًا بسبب مدّة إيداعها القصيرة التي لا تتجاوز عدة أسابيع، وبالنسبة للأرصدة في المصارف الخارجية فإنّه ليس من الضروري أن تكون مقابل فائدة فبعض المصارف تعطي فائدة وبعضها الآخر لا.

4- التسهيلات المصرفية

تعدّ التسهيلات المصرفية المصدر الأساسي لدخل المصرف والاستخدام الأهم لأمواله، وتشكّل القروض معظم حجم التسهيلات المصرفية التي تحتوي أيضًا حسابات جارية مدينة، بطاقات ائتمان، خصم أوراق تجارية، كفالات واعتمادات مستندية.

تولّد التسهيلات المصرفية إيرادات للمصرف بوساطة أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات الأخرى الباقية مقابل حصول الجهة طالبة التمويل على الأموال وتختلف نسبة الفائدة بحسب ظروف القرض وما إذا كان مضمونًا أم لا أو طويل الأجل أم قصير الأجل أو تاريخ العميل الائتماني.

المبحث الرابع: مشكلة تمويل الاستثمار في سورية والأردن ودور المصارف في تمويل المشاريع

الصغيرة والمتوسطة

أولاً: مفهوم التمويل وتعريفه

تنطوي عملية التنمية لقطاع معين على تأمين الموارد المالية لذلك القطاع حتى يتمكن شراء أصوله ويبدأ عملياته ويغطي تكاليف تشغيله، وعملية توفير الموارد المالية تلك هي التمويل بالمعنى العام الذي يعد الوسيلة لتحقيق أي هدف اقتصادي.

ويوجد العديد من التعاريف للتمويل جميعها تدور في فلك التزود بالنقود من مصادر متعددة ويجري التفاضل بينها من حيث الكلفة الأقل والأكثر مناسبة للمشروع، ونذكر من تعاريف التمويل ما يلي:

1- التمويل هو "البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية"⁸³.

2- تتمثل عملية التمويل في "البحث والحصول على الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة"⁸⁴.

3- التمويل هو: "انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها سواء كانت محمية أو أجنبية إلى مجالات العجز لتفعيل مشروعات التنمية"⁸⁵.

ثانيًا: أنواع التمويل

• من حيث المصدر، يقسم التمويل إلى:⁸⁶

التمويل الداخلي: وهو التمويل الذي يتم الحصول عليه من نفس المؤسسة أو من مالكيها ويسمى بالتمويل الذاتي.

التمويل الخارجي: وهو التمويل الذي يكون مصدره من القروض البنكية والسندات وغيرها من المصادر الخارجية.

• **التمويل من حيث الأجل،** يقسم التمويل إلى:

⁸³ الزعبي. هيثم. (2000). الإدارة والتحليل المالي. عمان: الأردن. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ص 77.

⁸⁴ يحيوي. مفيدة. (2002). تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية. العدد: 3. ص-ص: 86-

101. الجزائر: الجزائر. ص 87.

⁸⁵ رزاق. أسماء. (2008). آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر.

الجزائر: الجزائر. ص 31.

⁸⁶ بتال، احمد حسين، والراوي، محمد مزعل، وعلي، وسام حسين. (2011). دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. مج: 4. العدد: 7. ص-ص: 44-68. الرمادي: العراق. ص 47.

1- **التمويل قصير الأجل:**⁸⁷ وهو التمويل الذي يستخدم لتأمين الموجودات المتداولة للمنشأة وتتراوح مدته إلى سنة أو أقل ومن أنواعه:

الائتمان التجاري: ويتمثل فيما تحصل عليه المؤسسة من بضائع دون أن تدفع قيمتها نقداً ويمنح غالباً في السلع التي عليها طلب كبير، وعند زيادة المنافسة في السوق ومن أنواعه الحساب الجاري، أوراق الدفع، الشيكات.

الائتمان المصرفي: وهو القرض الذي تحصل عليه المنشأة من المصارف، ويتميز بأن تكلفته أقل من تكلفة الائتمان التجاري في حالة عدم استفادة المنشأة من الخصم، ويعد أيضاً مصدر لتمويل الأصول الثابتة للمنشأة، ويمتاز بالمرونة العالية حيث أن المنشأة تحصل على القرض نقداً وليس بضاعة كما في الائتمان التجاري.

2- **التمويل متوسط الأجل:**⁸⁸ وهو التمويل الذي تتراوح مدته ما بين السنتين إلى خمس سنوات أو سبع سنوات في بعض الحالات، وتلجأ المؤسسات لهذا النوع من التمويل استثمارات الشركة، أو زيادة أصولها ذات الأجل الطويل، وتستحق مصادر التمويل متوسطة الأجل السداد خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات، وتشتمل على مصدرين أساسيين وهما:

القروض المباشرة متوسطة الأجل: وهي القروض التي يتم استخدامها لتمويل الأصول الثابتة، وتسد على شكل أقساط مع وجوب ضمان كشرط للحصول عليها.

التمويل بالاستئجار: تقوم المؤسسة باستئجار الأصل من المالك أو المؤجر، بدلاً من شرائه، ولهذا النوع من التمويل عدة أشكال وهي التأجير التمويلي، البيع ثم الاستئجار، والتأجير التشغيلي.

⁸⁷ الأغا، بسام محمد. (2005). أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار دراسة - تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بـفلسطين. رسالة ماجستير. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة: فلسطين.

⁸⁸ قويدر، فاطمة الحاج. (2012). التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة شركة Cap-Ti للخدمات الاستشارية خلال الفترة (2009-2012). رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة. الجزائر: الجزائر.

3- التمويل طويل الأجل:⁸⁹ تقسم مصادر التمويل طويل الأجل إلى:

- **أموال الملكية:** والتي بدورها تقسم إلى:

الأسهم العادية: وهي مساهمة الشريك في المؤسسة، وتكون في شكل قيمة يدفعها لقاء عدد أسهمه بموجب صك، ويتمتع حامله بحق التصويت بالجمعية العمومية، ويمكنه نقل ملكية أسهمه بالبيع لطرف آخر، بالإضافة إلى حق حصوله على الأرباح إذا قررت الإدارة توزيعها.

الأسهم الممتازة: وهذه الأسهم سميت بالممتازة لأن حاملها يتمتع بحقوق خاصة ومختلفة عن حقوق حامل الأسهم العادية، مثل حق الأولوية في الحصول على الأرباح.

الأرباح المحتجزة: وهي المتبقي من الأرباح بعد توزيع ما هو مقرر تحتفظ به الشركة ويمكن استثماره أو توزيعه على المساهمين أصحاب الشركة، أو الاحتفاظ بجزء منه لمواجهة مخاطر مستقبلية.

- **الأموال المقترضة:** وتتكون من:

السندات: وهي صكوك متساوية القيمة تصدرها المؤسسة، قابلة للتداول وتعطي الحق لحاملها في الحصول على أمواله والفوائد المستحقة له المتفق عليها بغض النظر عن النتائج المتحققة.

القروض طويلة الأجل: وهي قروض تمنحها المصارف للمؤسسة يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاماً، ويكون معدل الفائدة نسبة محددة من قيمة القرض إلا أن المصرف قد لا يوافق على ثباتها خصوصاً إذا كانت معدلاتها متجهة نحو الارتفاع.

⁸⁹ سيع، حكيمة. (2015). آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014. رسالة ماجستير. الجزائر: الجزائر.

ثالثاً: مفهوم الاستثمار وتعريفه

إن مبدأ الاستثمار عملية اقتصادية تتمثل بخلق رأس مال أو زيادته، وذلك بهدف الحصول على إشباع مستقبلي، ويكون القائم على هذه العملية أفراد أو مشروعات أو الدولة،⁹⁰ والاستثمار هو نشاط اقتصادي في مجال معين يتولاه شخص أو مجموعة أشخاص أو حكومة، أملاً بالحصول على أرباح مستقبلية.⁹¹

تعريف الاستثمار:

هناك العديد من التعاريف فيما يخص الاستثمار، نذكر منها:

الاستثمار هو: التخلي عن جزء من المال حالياً، ولفترة محددة، بهدف الحصول على دخل مستقبلي تكون قيمته أكبر من قيمة الإنفاق الأولي.⁹²

الاستثمار: هو زيادة دخلية أو إضافة حقيقية على رأس مال أصلي بحيث تكون هذه الزيادة أو الإضافة نتيجة لتوظيف الأموال المتاحة.⁹³

ويعرف أيضاً بأنه: عملية اقتصادية متمثلة بتوظيف أموال المستثمر في أصل معين لفترة معينة بغية الحصول على عائد مستقبلي يعوض المستثمر عن الفترة التي تم توظيف تلك الأموال فيها وعن معدل التضخم المتوقع إضافة إلى تعويضه عن المخاطرة.⁹⁴

⁹⁰ جمعه. رضوان. (2016). محددات الاستثمار في الجزائر: دراسة قياسية 1984-2009. مجلة الاقتصاد الجديد. مج: 1. العدد: 14. ص-ص: 185-199. الجزائر: الجزائر. ص 189.

⁹¹ Duruechi Anthony, H. (2015). Determinants of Investments in the Nigerian Economy: An Empirical Approach (1990 C 2013). International Journal of Financial Research. 6(4). P 217.

⁹² بعداش. عبد الكريم. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر: الجزائر.

⁹³ مشتهى، بهاء الدين. (2011). دور المصارف الإسلامية الأردنية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الأزهر.

⁹⁴ الدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2010). إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، عمان: الأردن. دار إثراء للنشر والتوزيع. ص: 22.

رابعاً: محددات الاستثمار⁹⁵

1- سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة المحدد الأول الذي يأخذه المستثمر بعين الاعتبار عندما يلجأ للاقتراض للخوض في العملية الاستثمارية، فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار حيث يقل الاستثمار نتيجة عدم الإقبال على الاقتراض بفعل زيادة سعر الفائدة ويزيد بزيادة الاقتراض الناجم عن انخفاض سعر الفائدة.

2- كفاية رأس المال الحدية:

ويقصد بالكفاية الحدية لرأس المال صافي العائد المتوقع من استثمار معين، فالاستثمار يزيد كلما ارتفعت الكفاية الحدية لرأس المال حيث يزيد الدخل، وينخفض بانخفاضها حيث يقل الدخل، فالاستثمار يتعلق بالدخل بعلاقة طردية فيزداد بازدياده وينخفض بانخفاضه.

3- درجة المخاطرة:

وتعني حالة الشك التي تصيب المستثمر من ناحية حصوله على عوائد مستقبلية، والعلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية حيث يقل الاستثمار إذا زادت درجة المخاطرة والعكس صحيح.

4- عدم الاستقرار الاقتصادي:

تؤثر الأوضاع الاقتصادية المتذبذبة والغير مستقرة سلباً على الاستثمار إذ تؤثر على ربحية العديد من المشاريع الاقتصادية، فالتضخم مثلاً يؤدي إلى لجوء العديد من الشركات والمشاريع الاقتصادية إلى تجنب الاستثمارات التي تكون درجة المخاطرة فيها مرتفعة.

⁹⁵ القاضي، منار. (2018). محددات التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية الأردنية. رسالة ماجستير. المعهد العالي للدراسات الإسلامية. جامعة آل البيت، المفرق: الأردن. ص 13.

خامسًا: مشاكل تمويل الاستثمار في الأردن

هناك العديد من التحديات والمشكلات في مجال تمويل الاستثمار في الأردن، نذكر منها:⁹⁶

- 1- الفائدة العالية: تفرض بعض المصارف في الأردن معدلات فائدة عالية على القروض، وهذا يؤثر بشكل كبير على قدرة المستثمرين على الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.
- 2- الضمانات: تعتبر الضمانات اللازمة للحصول على القروض من المصارف في الأردن عالية جدًا، وهذا يجعلها غير متاحة للكثير من الأفراد والشركات.
- 3- الإجراءات المعقدة: تتطلب الإجراءات الحصول على القروض من المصارف في الأردن إجراءات معقدة وصعبة، مما يجعل الحصول على التمويل صعبًا بالنسبة للعديد من المستثمرين والشركات.

سادسًا: مشاكل تمويل الاستثمار في سورية

وفي سورية أيضًا عدة مشاكل تقف عقبة أمام عجلة تمويل الاستثمار، نذكر منها:⁹⁷

- 1- ارتفاع معدلات الفائدة: تفرض المصارف في سورية معدلات فائدة عالية على القروض، وهو ما يجعل الاستثمار بطيئًا وغير مجدٍ، كما يجعلها تعتمد بشكل أكبر على الضمانات والكفالات المتعلقة بالقروض.
- 2- التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للعملة: يعاني الاقتصاد السوري من التضخم العالي الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وتقليل القدرة على توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.
- 3- العقوبات: يعاني الاقتصاد السوري منذ بدء الأزمة من مشاكل كبيرة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، مما يؤثر على المصارف ويجعلها تكتفي بالحد الأدنى من القروض للمشاريع الجديدة والمستثمرين الجدد.

⁹⁶ تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني، <https://www.cbj.gov.jo/ar/FinancialStability/Pages/FinancialStability.aspx>

⁹⁷ صندوق النقد الدولي. (2018). التحديات الاقتصادية والمالية في سورية: الإصلاحات الهيكلية والدعم المالي.

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2018/CAR050118A.htm>

بشكل عام، تواجه سورية الكثير من التحديات في مجال الاستثمار والتمويل، ويحتاج المستثمرون ورجال الأعمال إلى اتخاذ إجراءات إيجابية لتحقيق النمو الاقتصادي.

سابعاً: دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إنّ مشكلة التمويل تمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ممارسة عملها وتعد من أهم أسباب الفشل الناجم عن نقص الموارد، فضلاً عن حرمان الاقتصاد من الفوائد الكثيرة على الأصعدة كافة من إنشاء مثل تلك المشاريع، وهنا يأتي دور المصارف بوصفها مصدر تمويل أساسي بوساطة إنشاء صناديق تمويل أو تخصيص إدارة داخل المصرف معنية مختصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتملك المصارف مقومات عدة تجعلها أفضل منفذ تمويل لتلك المشاريع وهذه المقومات هي:⁹⁸

1- القدرة العالية على تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لتنوع الخدمات المالية التي

تقدمها

2- كفاءة الإدارة في المصارف وكفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها.

3- توفر البنية التحتية المناسبة والانتشار الواسع للفروع.

4- ملكية القطاع الخاص للمصارف الأمر الذي يجعلها تتجه نحو كفاءة وإدارة المشروعات المجدية.

5- استقرار المصادر المالية.

6- النظم الداخلية الخاصة بالرقابة والنظم المحاسبية التي تمكنها من القيام بعدد كبير من المعاملات.

7- الحوافز والتسهيلات التي يقدمها المصرف المركزي للمصارف عند تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أما التمويل المقدم من المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فتأخذ أشكالاً عدة منها:

⁹⁸ مقابله، إيهاب، (2017). البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. المعهد العربي للتخطيط. العدد: 132. ص 10.

- القروض قصيرة الأجل: وترتبط صيغة التمويل هذه بالتدفقات النقدية المتحصلة من النشاط الاعتيادي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- القروض المتكررة: وهي حساب ائتماني يُفتح للعميل بعد الانتهاء من القرض وسداد التزاماته، ويرتبط حجم هذا النوع من التمويل بالتدفقات النقدية للمشروع أيضًا.

- القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية من دون ضمانات: وتعدّ صيغة التمويل الأكثر ملاءمة لدعم النشاط التشغيلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

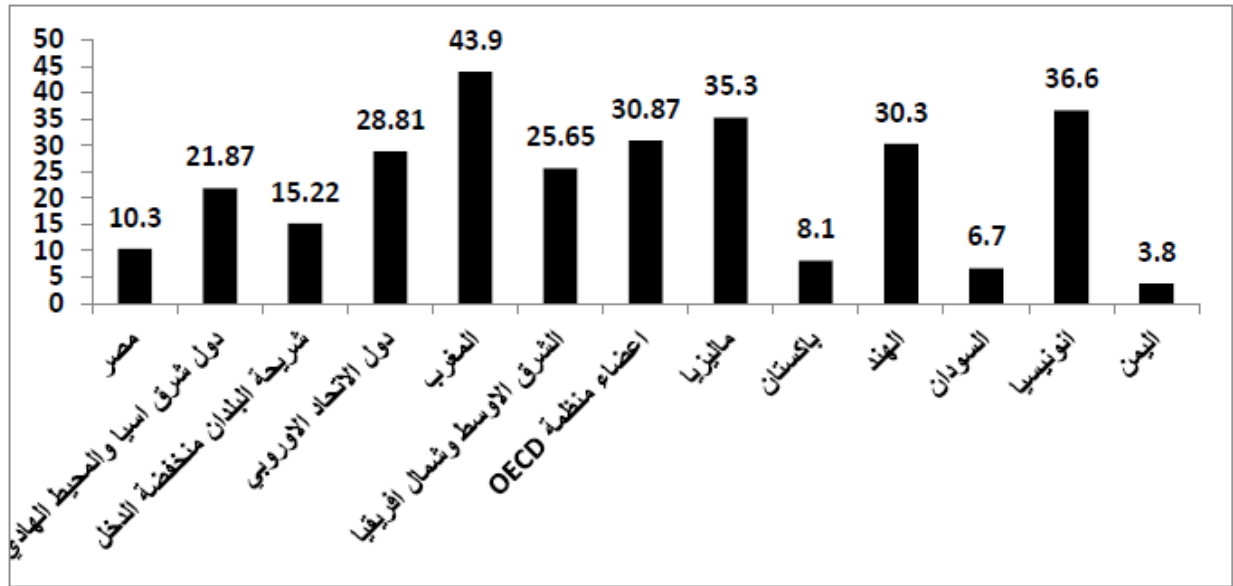
- شراء حسابات القبض بخصم أو تمويل شراء الأصول.

وقد أقرّت مؤسسة التمويل الدولية أن حوالي 70 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل لا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، إذ تقدر الفجوة التمويلية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشروعات بنحو 9.8 تريليون دولار، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل الحالية 7.3 تريليون.⁹⁹

ويوضح الشكل التالي نسبة المنشآت التي تلجأ إلى المصارف لتمويل استثماراتها إلى إجمالي المنشآت خلال الفترة الممتدة من (2013 - 2020) وفقًا لمعلومات البنك الدولي.

⁹⁹ Bruhn, M., Hommes, M., Khanna, M., Singh, S., Sorokina, A., & Wimpey, J. S. (2017). MSME finance gap: assessment of the shortfalls and opportunities in financing micro, small, and medium enterprises in emerging markets (No. 121264, P-P: 1-80). The World Bank.

الشكل رقم (1): نسبة المنشآت التي تلجأ للتمويل من المصارف إلى إجمالي عدد المنشآت للفترة (2013-2020)

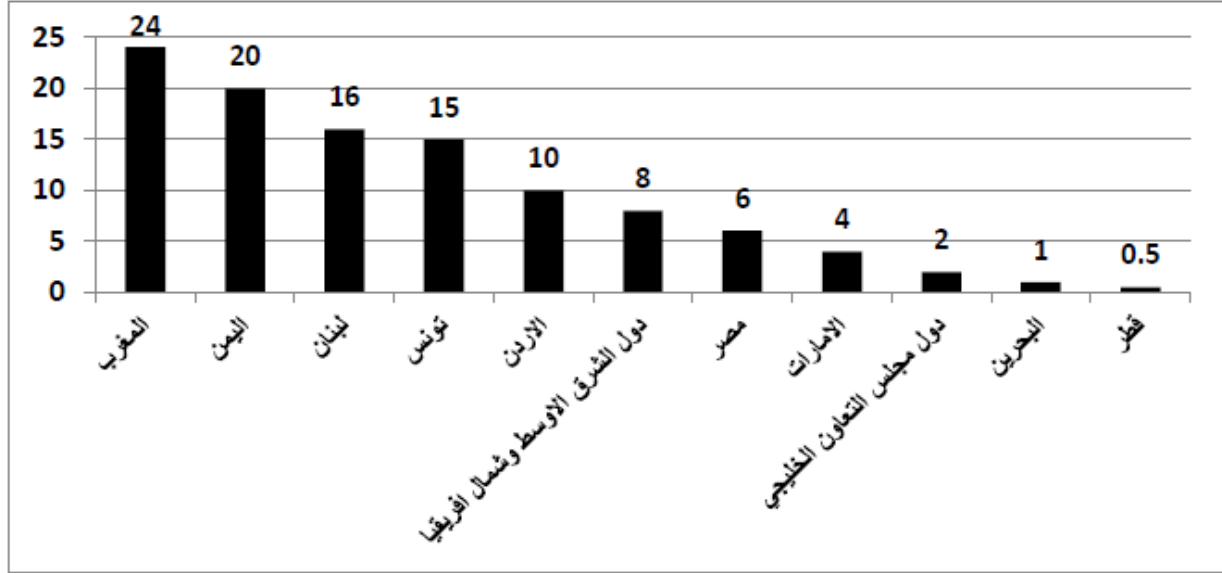


المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، استقصاءات البنك الدولي المعنية بمنشآت الأعمال 2021.

نلاحظ من الشكل السابق انخفاض في عدد المنشآت التي تلجأ للمصارف كمصدر للتمويل كما في اليمن 3.8% والسودان 6.7% وباكستان 8.1% وفي أفضلها مصر بلغت النسبة 10.3%، وفي رأي الباحث أن جميع الدول المذكورة آنفاً تشترك بانخفاض دخل الفرد وقلة الوعي المصرفي واعتمادهم بالدرجة الأولى على المدخرات الشخصية لتمويل احتياجاتهم.

فيما نجد البلدان المتطورة كإندونيسيا وماليزيا قد بلغت النسبة حوالي 35% تليها الهند وأعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (OECD) بنسبة حوالي 30%، ووصلت النسبة لأعلى قيمة لها في المغرب إلى حوالي 44% من إجمالي المنشآت، وفي الشكل التالي حصة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الشكل (2): نسبة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



المصدر: اتحاد المصارف العربية/التقرير المالي للبنك الدولي لعام 2011.

بلغت حصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 8% من إجمالي القروض المصرفية في تلك الدول وتعتبر نسبة منخفضة مقارنة بالمغرب التي وصلت فيها النسبة إلى 24% واليمن التي وصلت فيها النسبة إلى 20%، أما في الولايات المتحدة وفرنسا بلغت النسبة 29% وعليه فإن الباحث يرى أنه وبالرغم من جميع الإجراءات المتبعة من الحكومات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإنه لا تزال هناك فجوة تمويلية ينبغي إيجاد حل لها.

ومن جهة أخرى، إن نمط الإنفاق في العديد من الدول النامية يؤثر على ثقافة الادخار التي تعد ركيزة أساسية لتحفيز مصادر التمويل المحلية، وبالتالي يؤثر ذلك سلبًا على موارد التمويل الداخلي التي يمكن توجيهها لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا السياق، فإن 7% فقط من إجمالي السكان البالغين يمتلكون "حسابات ادخارية" بهدف

إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل 14% للمتوسط العالمي، و5% فقط من البالغين يمتلكون "حسابات اقتراض" من المؤسسات المالية لإدارة المشروعات الخاصة بهم مقابل 11% للمتوسط العالمي.¹⁰⁰

¹⁰⁰ رشوان. سارة. (2022). دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية. العدد: 2(1). ص 144.

الفصل الثالث: عرض التجربة الأردنية في ضمان القروض

وفيه يتناول الباحث المواضيع الآتية:

- ✓ المبحث الأول: نشأة الشركة الأردنية لضمان القروض وأهدافها.
- ✓ المبحث الثاني: برامج الشركة الأردنية لضمان القروض وأسلوب تقديم الخدمة.
- ✓ المبحث الثالث: امتيازات الشركة الأردنية لضمان القروض ومعوقاتها.
- ✓ المبحث الرابع: تحليل الأداء المالي للشركة الأردنية لضمان القروض وإمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية.

المبحث الأول: نشأة الشركة الأردنية لضمان القروض وأهدافها

أولاً: نشأة الشركة الأردنية لضمان القروض

سُجِّل بتاريخ 1994/03/26 الشركة الأردنية لضمان القروض في سجل الشركات المساهمة وبشرت أعمالها في 1994/05/07.¹⁰¹

بدأت الشركة الأردنية لضمان القروض برأسمال سبعة ملايين دينار زيدت في العام 1997 إلى عشرة ملايين دينار ومع نهاية العام 2016 أصبح رأسمال الشركة الأردنية لضمان القروض يزيد عن 29 مليون دينار.

جدول رقم (1): كبار مالكي أسهم الشركة الأردنية لضمان القروض

المساهم	حصة رأس المال المكتتب بها والمسددة (دينار أردني)	نسبة الإسهام من إجمالي رأس المال المكتتب به
البنك المركزي الأردني	13,122,199	45.12%
البنك العربي	1,973,971	6.79%
بنك القاهرة عمان	1,935,003	6.65%
بنك المال الأردني	1,854,160	6.38%
بنك الإسكان	1,656,996	5.70%
المجموع	20,542,330	70.64%

المصدر: التقرير السنوي للشركة الأردنية لضمان القروض للعام 2022.

¹⁰¹ الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي 2021، ص 6.

ثانيًا: أهداف الشركة الأردنية لضمان القروض

تتمثل أهداف الشركة الأردنية لضمان القروض فيما يأتي:¹⁰²

- 1- تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك المشاركة والموجهة لتأسيس المشاريع الاقتصادية أو تطويرها.
- 2- توفير عمليات الضمان لحساب الشركة الخاص أو للجهات الأخرى.
- 3- القيام بأعمال إعادة الضمان مقابل مخاطر القروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها.
- 4- تطوير أدوات ووسائل مستحدثة أو تقليدية وتعديلها وتطبيقها والتدريب على استخدامها في مختلف المجالات ذات العلاقة بالشركة، بما في ذلك تطوير وسائل أو أدوات لضمان عمليات التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يكفل تحقيق غايات الشركة.

المبحث الثاني: برامج الشركة الأردنية لضمان القروض وأسلوب تقديم الخدمة

هنالك نوعان أساسيان من برامج الشركة الأردنية لضمان القروض:¹⁰³

أولاً: برامج ضمان القروض

تقدم الشركة الأردنية لضمان القروض خيارات عديدة من برامج ضمان القروض سوف نأتي على كل منها فيما يأتي:

برامج الشركات الصغيرة

أ- برنامج ضمان تمويل المشروعات صغيرة الحجم:

الهدف من البرنامج:

¹⁰² الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي 2017.

¹⁰³ الموقع الرسمي للشركة الأردنية لضمان القروض <https://www.jlgc.com/ar>، تاريخ الولوج: 2022/10/20.

1- تقديم المساعدة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل إقامة مشروعاتهم الاقتصادية أو رفع الكفاءة الإنتاجية للقائم منها، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة دخل هذه المشروعات، وخلق فرص عمل في الاقتصاد الوطني.

2- تشجيع المصارف على تقديم التمويل اللازم لتلك المشاريع بالاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة والتدفقات النقدية في ظل وجود ضمان من الشركة الأردنية لضمان القروض.

مزايا البرنامج:

- 1- تغطية مخاطر التمويل الخاصة بالمشروعات الجديدة ومخاطر توسعة المشاريع القائمة فضلاً عن إدخال تحسينات على تلك المشاريع لرفع كفاءتها الإنتاجية.
- 2- تغطية مخاطر المشاريع الاقتصادية المولدة للدخل من دون استثناء في حالة كان المشروع يستوفي كامل متطلبات الحصول على التمويل اللازم، مع وجود بعض الشروط الخاصة لقروض النشاط الزراعي.
- 3- مرونة تسهيل الدفع إذ يمكن إعطاء مدة سماح بحسب خصوصية المشروع وغاية القرض.
- 4- تمويل الأصول الثابتة أو رأس المال العامل أو كليهما معاً.
- 5- منح سقف للقروض المتجددة، مع خيار إعادة السحب من أصل ما هو مسدد ولكن ضمن حدود السقف.

شروط البرنامج:

- 1- الحد الأعلى لمبلغ التمويل 250 ألف دينار.
- 2- المدة القصوى لفترة السداد 72 شهر تتضمن مدة السماح (سنة بعدها الأعلى).
- 3- ملكية المشروع تعود للقطاع الخاص وعاملاً داخل الأردن، وفي حال كانت ملكيته لغير الاردنيين يتطلب توفير كفيل أردني مقيم ومقبول ائتمانياً.

التغطية:

- 1- تغطية ما نسبته 70% من (رصيد القرض القائم وفائدة ستة أشهر) للقروض التي تبلغ 250 ألف دينار فأقل.
- 2- تخضع المشاريع المملوكة و/أو التي تديرها السيدات إلى نسبة ضمان 80%.
- 3- يتم اعتماد مبدأ الضمان الجزئي للقروض التي تزيد قيمتها عن 250 ألف دينار.
- 4- يخضع البرنامج لشروط الاتفاقية وضوابطها الموقعة مع البنوك والمؤسسات التمويلية.

ب- برنامج ضمان تمويل القروض السكنية:

الهدف من البرنامج:

- 1- تأمين مسكن ملائم لذوي الدخل المتوسط والمحدود.
- 2- تشجيع البنوك على توفير التمويل لأصحاب الدخل المتوسط والمحدود، لامتلاك مأوى ملائم وبوجود الضمان من الشركة.

مزايا البرنامج:

تغطية مخاطر التمويل الاسكاني لأصحاب الدخل المتوسطة والمحدودة.

شروط البرنامج:

- 1- مبلغ القرض 75 ألف دينار كحد أقصى.
- 2- بالنسبة للقروض التي تزيد عن هذا الحد فإنه يعتمد مبدأ الضمان الجزئي.
- 3- المدة القصوى لمدة السداد 300 شهر (25 سنة).
- 4- التوثق من صحة الدخل المعتمد بالسداد.
- 5- رهن العقار الممول من الدرجة الأولى لصالح الجهة الممولة.

6- ألا تتجاوز نسبة التمويل (85 %) من قيمة العقار التقديرية أو عقد البيع أيهما أقل، مع توفير فرق التمويل من أموال المقرض الخاصة.

7- التأمين على العقار وعلى حياة المقرض طوال مدة القرض.

8- بالنسبة للمغتربين تطبق عليهم الشروط نفسها على ألا تتجاوز مدة سداد القرض عن 15 عامًا في حدها الأقصى، مع الحصول على وكالة تبلغ وتبلغ لشخص مقيم في الأردن.

التغطية:

1- تغطية ما نسبته 75 % من رصيد القرض القائم وفائدة مدة التعثر للقروض التي تبلغ 75 ألف دينار فما دون.

2- يعتمد مبدأ الضمان الجزئي للقروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ 75 ألف دينار.

3- يخضع البرنامج لشروط الاتفاقية وضوابطها الموقعة مع البنوك والمؤسسات التمويلية.

أ- برنامج كفالة بالتعاون مع البنوك الإسلامية:

الهدف من البرنامج:

1- دعم المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم سواء كانت مشروعات جديدة أم ستتوسع أو إدخال تحسينات عليها، وتكون غايات التمويل لرأس المال العامل أو شراء أصول ثابتة خاضعة لشروط التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- تشجيع أصحاب المشاريع على الاستفادة من نظام التمويل الإسلامي في ظل عدم توافر الضمانات الكافية لديهم.

3- تستوفي الشركة رسوم إصدار كفالة من المدين مباشرة.

شروط البرنامج:

- 1- الحد الأعلى لمبلغ التمويل 250 ألف دينار .
- 2- ضمان مخاطر التمويلات بنسبة 70% للتسهيلات التي تبلغ قيمتها 250 ألف دينار فأقل .
- 3- المدة القصوى لمدة السداد 72 شهرًا بما فيها مدة السماح ولا تزيد عن سنة واحدة .

التغطية:

- 1- تغطية ما نسبته 70% من رصيد التمويل القائم عند التعثر إضافة إلى الأرباح المعتبرة من الثمن ولمدة 180 يوم، واعتماد مبدأ الكفالة الجزئية للتمويلات التي تزيد عن 250 ألف دينار ولا تتوافق أحكامها مع برنامج التمويل الصناعي والخدمات .
- 2- تخضع المشاريع المملوكة و/أو التي تديرها من السيدات إلى نسبة ضمان 80% .
- 3- يخضع البرنامج لشروط وضوابط الاتفاقية الموقعة مع البنوك والمؤسسات التمويلية .

د- برنامج ضمان تمويل المشاريع المتناهية الصغر:

الهدف من البرنامج:

- 1- تقديم المساعدة إلى أصحاب المشاريع المايكروية من أجل إقامة مشروعاتهم الاقتصادية أو رفع الكفاءة الإنتاجية للقائم منها، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة دخل هذه المشروعات، وخلق فرص عمل في الاقتصاد .
- 2- تشجيع المصارف على تقديم التمويل اللازم لتلك المشاريع بالاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة والتدفقات النقدية في ظل وجود ضمان من الشركة الأردنية لضمان القروض .

مزايا البرنامج:

- 1- تغطية مخاطر التمويل الخاصة بالمشروعات الجديدة ومخاطر توسعة المشاريع القائمة فضلاً عن إدخال تحسينات على تلك المشاريع لرفع كفاءتها الإنتاجية.
- 2- تغطية مخاطر المشاريع الاقتصادية المولدة للدخل.
- 3- مرونة تسهيل الدفع إذ يمكن إعطاء مدة سماح بحسب خصوصية المشروع وغاية القرض.
- 4- تمويل الأصول الثابتة أو رأس المال العامل أو كليهما معاً.

شروط البرنامج:

- 1- الحد الأعلى لمبلغ التمويل 15 ألف دينار.
- 2- المدة القصوى لفترة السداد 36 شهر بما فيها مدة السماح.
- 3- ملكية المشروع تعود إلى القطاع الخاص وعامل داخل الأردن، وفي حال كانت ملكيته لغير الأردنيين يتطلب توفير كفيل أردني مقيم ومقبول ائتمانيًا.

التغطية:

- 1- تغطية ما نسبته 70% من (رصيد القرض القائم وفائدة ستة أشهر) للقروض التي تبلغ 15 ألف دينار فأقل.
- 2- تخضع المشاريع المملوكة و/أو التي تديرها السيدات إلى نسبة ضمان 80%.
- 3- يُعتمد مبدأ الضمان الجزئي للقروض التي تزيد قيمتها عن 15 ألف دينار.
- 4- يخضع البرنامج لشروط الاتفاقية وضوابطها الموقعة مع البنوك والمؤسسات التمويلية.

البرنامج الوطني لمواجهة أزمة كورونا

الهدف من البرنامج:

يهدف برنامج ضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا إلى تيسير التمويل للمهنيين والحرفيين وأصحاب المؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على التمويل بشروط وكلف ميسرة لمساعدة هذه الفئات على تغطية احتياجاتها التمويلية لغايات تمويل النفقات التشغيلية ورأس المال العامل. وكذلك تمكين هذه القطاعات الاقتصادية من المحافظة على سير اعمالها ودفع رواتب موظفيها وتغطية نفقاتها التشغيلية المختلفة ومواصلة نشاطاتها وتقديم خدماتها في ظروف احتواء فايروس كورونا واجراءاته وتمكينهم ايضاً من استئناف نشاطاتهم بالمستويات الطبيعية وتوسعة اعمالها في المراحل القادمة.

الفئات المستهدفة وقيمة القروض الإفرادية:

- 1- يشترط في الشركات التي تتأهل للاستفادة من هذا البرنامج أن يقل عدد العاملين فيها عن 200 عامل وان يقل إجمالي موجوداتها أو مبيعاتها عن 5 مليون دينار أردني. ويستثنى من هذا الشرط القروض / التمويلات الممنوحة للمدارس الخاصة لدفع رواتب المعلمين والعاملين لديها وبغض النظر عن الاشهر المراد تمويلها وعن عدد العاملين واجمالي موجوداتها، ولا حاجة لموافقة وزير التربية والتعليم بما يتعلق بتغطية رواتب المعلمين والعاملين في المدارس الخاصة.
- 2- يغطي البرنامج التمويلات والقروض المقدمة من البنوك العاملة في المملكة إلى المهنيين والحرفيين والمؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في محافظات المملكة جميعها وللقطاعات المدرجة ادناه وفق السقوف الآتية لكل مستفيد من البرنامج بحسب الفئة والقطاع.

جدول رقم (2): قائمة المستفيدين من برنامج كورونا وفق سقف التمويل بحسب الموقع الرسمي للشركة الأردنية لضمان القروض بتاريخ 2022/11/30.

القطاع	السقف (بالدينار الأردني)
قطاع المهن والحرفيين	20 ألف
تجارة التجزئة	200 ألف
تجارة الجملة	600 ألف
تجارة الجملة في السلع الأساسية	1 مليون
الخدمات السياحية عدا الفنادق	500 ألف
الفنادق	1 مليون
تكنولوجيا المعلومات	500 ألف
الصناعات التحويلية بما فيها الصناعات القائمة على النشاط الزراعي	1 مليون
النقل	1 مليون
المرافق والخدمات الصحية عدا المستشفيات	250 ألف
المستشفيات	1 مليون
قطاع التعليم	750 ألف
القطاعات الأخرى	500 ألف
المجموع	8,320 ألف

المصدر: الموقع الرسمي للشركة الأردنية لضمان القروض <https://www.jlgc.com/ar>

حجم البرنامج والضمانات المقدمة للبنوك:

- 1- يبلغ حجم البرنامج 700 مليون دينار أردني موزعة على البنوك العاملة في المملكة جميعها.
- 2- يغطي البرنامج 85% من قيمة اي قرض/ تمويل بتاريخ التعثر مضاعفاً اليه فوائد / مرابحات ستة أشهر.
- 3- يتوقف العمل في البرنامج مع أي بنك إذا وصلت نسبة التعثر في القروض / التمويلات المضمونة ضمن البرنامج إلى 15% متضمنة صافي قيمة التعويض المدفوع إلى البنك لآخر 12 شهر.

آلية عمل البرنامج:

- 1- تتولى الشركة الاردنية لضمان القروض ادارة البرنامج بالتعاون مع البنوك.
- 2- تستقبل البنوك طلبات الحصول على التمويل من العملاء، وتجري المراجعة الائتمانية وتبذل العناية المهنية اللازمة في تقييم الطلبات وفق اجراءات عملها والسياسات الائتمانية المعتمدة لديها وتفوض البنوك بتقديم تمويلات القروض ضمن البرنامج لغاية 250 ألف دينار للقرض الواحد من دون الرجوع إلى الشركة الأردنية لضمان القروض بشرط الاستعلام المسبق بوساطة الشركة، ويشترط حصولها على الموافقة المسبقة للشركة الأردنية لضمان القروض في حال كان التمويل المطلوب والممنوح مسبقاً للتعامل ضمن البرنامج أكبر من 250 ألف دينار.

- 3- تكون مدة سريان موافقة الشركة الأردنية لضمان القروض على الضمان مدة 3 شهور وعبر التفويض لمدة شهرين وبخلاف ذلك يُمنح مرة أخرى ويُعاد الاستعلام بحسب الأصول، وقبل التنفيذ.

ضمان تمويل الشركات المايكروية

الهدف من البرنامج:

توفير الضمان لتمويل الفئات المستهدفة والواردة بوساطة شركات التمويل الأصغر العاملة في المملكة ووفق آجال وكلف ميسرة، وذلك لمساعدة هذه الشركات على مواصلة أعمالها وتغطية مصاريفها التشغيلية والرأسمالية ولا سيما مع التحديات الاقتصادية المرتبطة بأزمة كورونا خلال المرحلة الحالية.

الفئات المستهدفة:

يستهدف البرنامج شريحة العملاء من الشركات الصغيرة والشركات المايكروية (متناهية الصغر) أو المشاريع المايكروية المنزلية أو المهنيين والحرفيين والأفراد العاملين لحسابهم الخاص (حسب تعريف البنك المركزي الأردني).

مزايا البرنامج:

يغطي هذا البرنامج 85% من رصيد القرض الممنوح بموجب اتفاقية الضمان بتاريخ التعثر مضافاً إليه فوائد ستة أشهر.

الشروط والمحددات للتمويلات الممنوحة ضمن هذا البرنامج:

- 1- أن يكون المقترضون المستفيدون وفقاً للفئات المستهدفة وبحسب تعريف البنك المركزي الأردني.
- 2- الحد الأقصى لقيمة القرض (25 ألف دينار) للشركات الصغيرة والمشاريع المايكروية (متناهية الصغر) و (5 آلاف دينار) للمهنيين والحرفيين والأفراد العاملين لحسابهم الخاص.
- 3- ألا تزيد مدة القرض الممنوح عن 42 شهراً متضمنه مدة سماح 12 شهر بحد أقصى.
- 4- لا تمنح القروض لتسديد التزامات قائمة على العملاء تجاه شركات التمويل الأصغر أو أي مؤسسة تمويلية أخرى.
- 5- يشترط التأمين على حياة المقترض و/ أو الموجودات طوال مدة حياة القرض.

6- الحصول على كفالة من كفيل أردني مقبول ائتمانيًا للقروض الممنوحة للمهنيين والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص.

7- موافقة البنك المركزي على إعادة تمويل القرض وبحسب الإجراءات المعتمدة لدى البنك المركزي الأردني.

الأنشطة المستثناة:

- 1- المربحات والمضاربات التجارية والإتجار بالأسهم والسندات، والقروض ذات الأغراض الاستهلاكية.
- 2- تمويل المحافظ الائتمانية القائمة للمؤسسات المالية وتجديدها أو تمديداتها.
- 3- أغراض تصنيع الأسلحة أو بيعها أو الخدمات المتعلقة بها.
- 4- صناعة السجائر ومنتجات التبغ والمتاجرة بالمشروبات الروحية.
- 5- عدم تمويل أية نشاطات تؤثر في البيئة والصحة العامة.

برامج الشركات المتوسطة

تقدم الشركة الأردنية لضمان القروض أنواعًا عديدة من برامج الشركات المتوسطة:

أ- برنامج ضمان التمويل الصناعي والخدمات:

الهدف من برامج التمويل الصناعي (كفالة، تأجير تمويلي):

- 1- مساعدة أصحاب المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم على اقامة مشروعاتهم الاقتصادية أو توسعة القائم منها أو رفع كفاءتها الانتاجية، ومن ثم زيادة دخل هذه المشروعات وزيادة فرص العمل والتشغيل في الاقتصاد الوطني.

- 2- تشجيع البنوك وشركات التأجير التمويلي على توفير التمويل لهذه المشروعات بالاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية إليها وتدفقاتها النقدية في ظل غطاء الضمان المقدم من الشركة.

مزايا البرامج:

- 1- تغطية مخاطر التمويل أو التأجير لقطاع الصناعة وقطاع الخدمات.
- 2- تغطية ما نسبته 80% من الرصيد القائم لقرض برنامج كفالة أو برنامج ضمان التمويل الصناعي، وما نسبته 70% من رصيد القرض القائم لبرنامج التأجير التمويلي عند التعثر وفوائد ستة أشهر لاحقة للتعثر.
- 3- إمكانية إعطاء مدة سماح تتوافق مع خصوصية المشروع وغاية القرض.
- 4- إمكانية تمويل الأصول الثابتة أو رأس المال العامل أو كليهما.
- 5- إمكانية منح سقف قرض متجدد، مع إمكانية إعادة السحب من أصل المبالغ المسددة وفي حدود السقف الموافق عليه أصلاً (ضمن برنامج التمويل الصناعي وكفالة).

الشروط:

- 1- الحد الأعلى لقيمة القرض أو التأجير مليون دينار مع إمكانية ضمان مخاطر التمويلات التي تزيد عن مليون دينار وفق قاعدة الضمان الجزئي بحيث لا يتجاوز المبلغ المضمون 800 ألف دينار.
- 2- يكون المشروع المطلوب تمويله مؤسسة أو شركة عاملة في الأردن، ويهدف إلى تحقيق الربح وتعود ملكيته بالكامل للقطاع الخاص، ويتراوح عدد العاملين فيه بين (250-5) عامل.
- 3- تتراوح مدة السداد من ثلاث إلى ثمان سنوات تتضمن مدة السماح.
- 4- يتوجب على المقترض الإسهام بما لا يقل عما نسبته 25% من كلفة المشروع المنوي تمويله.
- 5- يستثنى من المشروعات تلك العاملة في مجال القطاع الزراعي والتجارة بما فيها استيراد المواد كاملة الصنع لأغراض البيع بالتجزئة، المضاربات المالية، أو أي شيء مخالف للقانون أو لا تتفق مع القواعد والاسس المتعارف عليها في الاقراض.
- 6- يخضع البرنامج لشروط وضوابط الاتفاقية الموقعة مع البنوك والمؤسسات التمويلية.

7- إمكانية تمويل المصاريف التشغيلية بنسبة 100%.

ب- ضمان مخاطر تمويل مشروعات الطاقة:

الهدف من البرنامج:

تشجيع المستفيدين من شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمسجلة داخل المملكة والأفراد للحصول على نظام لمصادر الطاقة المتجددة وهذا يخفف من أعباء فواتير الطاقة على المستفيد والدولة ومساعدة المستفيدين على تقدير احتياجاتهم من الطاقة، ورفع مستوى كفاءة المستفيدين من هذه الخدمة، وبما يلبي احتياجاتهم التمويلية من البنوك والمؤسسات التمويلية.

مزايا البرنامج:

- 1- يخضع البرنامج إلى شروط الاتفاقية وضوابطها الموقعة مع البنوك والمؤسسات التمويلية والاتفاقية الموقعة مع صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الاستهلاك.
- 2- نسبة تمويل تصل لغاية 100% من التكلفة الكلية لمشروع توفير الطاقة.
- 3- نسبة ضمان (تغطية) 70% من قيمة القرض.
- 4- تُخدم الفائدة بوساطة صندوق الطاقة وبحسب السعر المتفق عليه بين البنك والصندوق.

محددات البرنامج:

فيما يخص نظام توليد الطاقة، يتوجب توافر موافقة شركة الكهرباء وضمن حدود التمويل التالي ذكرها:

الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- 1- الحد الاقصى للتمويل 250 ألف دينار لمدة لا تتجاوز 60 شهر.

2- توافر دراسة جدوى مصادق عليها من الصندوق وعرض السعر لتركيب نظام الطاقة المتجددة من المورد المعتمد من الصندوق للمستفيدين.

الأفراد (أنظمة توليد الكهرباء للمنازل):

1- الحد الأقصى للتمويل 3000 دينار لمدة لا تتجاوز 60 شهر.

2- تقديم سند ملكية للعقار من المستفيد.

الأفراد (سخان شمسي):

1- الحد الأقصى للتمويل 500 دينار لمدة لا تتجاوز 36 شهر.

2- سند ملكية للعقار أو عقد الإيجار من المستفيد ومراجعة صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الاستهلاك مع تقديم عرض سعر للسخان الشمسي.

3- لا يتوجب توفير موافقة شركة الكهرباء لهذه الشريحة.

ج- برنامج ضمان مخاطر قروض المشاريع الصغيرة الناشئة:

معايير التأهل للمقترض:

1- صاحب المشروع يؤسس نشاطه للمرة الأولى و/أو امتدادًا لنشاط قائم وبرخصة مهن حديثة وموقع جديد.

2- ألا يقل عمر المقترض عن 22 عام.

3- توافر الخبرة العملية المناسبة و/أو التأهيل المهني المطلوب.

4- عدم وجود سجل ائتماني سلبي لصاحب المشروع.

المتطلبات الائتمانية للمشروع:

1- وجود سجل تجاري، رخصة مهن، سند ملكية أو عقد إيجار.

2- إسهام العميل بنسبة لا تقل عن 20%.

3- توافر دراسة جدوى مبسطة أو توقع عن التدفق النقدي طوال مدة التمويل تثبت جدوى المشروع.

4- عدم وجود مستحقات قائمة على المشروع.

5- أن يكون النشاط من ضمن الأنشطة المقبولة للبرنامج.

أولويات منح الضمان:

تعطى الأولويات للمشاريع الآتية:

1- المشاريع الريادية والابتكارية.

2- المشاريع خارج العاصمة.

3- المشاريع المدارة أو المملوكة من السيدات.

4- المشاريع المقدمة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 22 إلى 35 سنة.

محددات البرنامج:

1- يكون الحد الأعلى للقرض 250 ألف دينار (يمكن ضمان مخاطر التمويلات التي تزيد عن 250 ألف وفق

قاعدة الضمان الجزئي).

2- تستخدم القروض في تمويل رأس المال العامل أو لشراء الأصول الثابتة.

3- مدة السداد بما فيها مدة السماح لا تتجاوز 8 سنوات أما في حال تمويل رأس المال العامل فتكون مدة السداد

24 شهر.

4- فترة السماح لا تتجاوز السنة على الأكثر فقط لتمويل أصول ثابتة وفي حال وجود ما يبررها بموجب كشف

تدفق نقدي متوقع ومعد مسبقاً.

5- نسبة الضمان 85%، ويُعدّ الرصيد القائم مؤهلاً للدفع بموجب الضمان بعد انقضاء مدّة ستة شهور على تاريخ آخر قسط سدّه المقترض.

6- عمر المشروع لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل المشروع.

القطاعات والأنشطة الاقتصادية المقبولة:

- 1- المشاريع الصناعية والزراعية (القائمة على الزراعة غير التقليدية) والخدمات الصناعية والخدمات، بما فيها مشاريع الحرفيين والأعمال المهنية البسيطة.
- 2- مشاريع الخدمات الأخرى كتكنولوجيا المعلومات، والأنشطة ذات الصلة.
- 3- القطاع السياحي بما فيها الخدمات المتعلقة بالفنادق والمطاعم.
- 4- قطاع التعليم والمتعلق بالحضانات، ورياض الأطفال، والمدارس الخاصة.
- 5- مشاريع التجارة القائمة على دعم الصناعة المحلية التي يمكن تحديد تدفق نقدي لها وتسويقها.

ثانياً: برنامج ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية

يندرج ضمن هذا البرنامج نوعان من الضمان، الأول يعرف بـ:

ضمان المبيعات المحلية

الهدف من البرنامج:

يتمكن البائع الأردني بفضل توافر الضمان من زيادة مبيعاته المحلية عن طريق منح تسهيلات بالسداد لمواجهة المنافسة بين البائعين المحليين، دون الحاجة إلى فتح اعتماد مستندي أو الدفع مقدماً.

1- الحد الأعلى للسقف 4 مليون دولار.

2- فترة السداد من 4 شهور.

3- نسبة تغطية المبيعات المحلية 80%.

المخاطر التي يغطيها الضمان:

المخاطر التجارية: أي عدم دفع المشتري من القطاع الخاص لأثمان البضائع. (إفلاس المشتري من القطاع الخاص).

مزايا البرنامج:

يمكن خصم بوليصة الضمان لدى أحد البنوك التجارية والمحلية، والحصول على قيمة مبيعاته بشروط مناسبة بفضل توافر الضمان ودون الرجوع إليه في حالة عدم السداد من المشتري.

ضمان ائتمان الصادرات

الهدف من البرنامج:

تشجيع الصادرات الاردنية ودعم المنتجات الوطنية بوساطة تقديم الضمان ضد مخاطر عدم دفع المشتريين لأثمان البضائع والناجمة عن المخاطر التجارية وغير التجارية.

1- الحد الأعلى للسقف الائتماني 26 مليون دولار.

2- الحد الأعلى لفترة السداد 6 أشهر، ويمكن تجاوزها استثناءً.

3- نسبة تغطية الصادرات 90%.

المخاطر التي يغطيها الضمان:

المخاطر التجارية: عدم دفع المشتري أثمان البضائع، إفلاس المشتري، رفض استلام البضاعة المشحونة.

المخاطر غير التجارية: القيود الحكومية على تحويل العملات، أي إجراءات أو قرارات حكومية تعيق استلام المشتري للبضائع، الحروب والاضطرابات الأهلية.

مزايا البرنامج:

يتمكن المصدر الأردني بفضل توافر الضمان من زيادة صادراته إلى الدول التي يتعامل معها وولوج أسواق جديدة عن طريق منح تسهيلات بالسداد لمواجهة المنافسة بين المصدرين في دول العالم المختلفة، دون الحاجة إلى فتح اعتماد مستندي أو الدفع مقدماً.

وكذلك يمكن خصم بوليصة الضمان لدى أحد البنوك التجارية المحلية، والحصول على قيمة صادراته بشروط مناسبة بفضل توافر الضمان ومن دون الرجوع إليه في حالة عدم السداد من المستورد.

جدول رقم (3): ملخص أهم المعلومات المتعلقة ببرامج الشركة الأردنية لضمان القروض حسب التقرير السنوي للشركة للعام 2021.

أ- برامج ضمان القروض			
برامج ضمان مخاطر القروض الإنتاجية			
نسبة الضمان	الحد الأعلى لفترة السداد (شهر)	الحد الأعلى للقرض (دينار أردني)	اسم البرنامج
70%	72	250,000	ضمان تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
70%	36	15,000	ضمان تمويل المشاريع المتناهية الصغر - المايكروية
80%	96	1,000,000	ضمان قروض التمويل الصناعي - إجابة
70%	96	1,000,000	ضمان قروض التأجير التمويلي - إجابة
80%	96	1,000,000	برنامج كفالة - التمويل الإسلامي (صناعة وخدمات)
70%	72	250,000	برنامج كفالة - التمويل الإسلامي (تجارة)
80%	96	75,000	ضمان تمويل المشاريع الريادية
85%	60	250,000	ضمان تمويل المشروعات الصغيرة الناشئة
70%	63-60	500-350,000	ضمان تمويل الطاقة المتجددة
85%	54	1,000,000	البرنامج الوطني للتمويل وضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا
85%	42	25,000	برنامج البنك المركزي لضمان تمويلات الشركات المايكروية والصغيرة
برامج ضمان مخاطر القروض الاسكانية			
75%	300	75,000	ضمان تمويل القروض الاسكانية لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط
70%	120	50,000	ضمان تمويل شراء الأراضي السكنية
90%	300	35,000	ضمان تمويل القروض الاسكانية لذوي الدخل المحدود والمتوسط - سكن ميسر
ب- برامج ضمان ائتمان الصادات			
نسبة الضمان	الحد الأعلى لفترة السداد (شهر)	الحد الأعلى للقرض (دينار أردني)	اسم البرنامج
90%	6	11,000,000	ضمان ائتمان الصادرات
80%	4	4,000,000	ضمان ائتمان التجارة المحلية

المصدر: الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي 2021.

ثالثاً: أسلوب تقديم الخدمة

سوف نميز بين نوعين من أسلوب تقديم خدمة الضمان وذلك بحسب برنامج الضمان:

أولاً: للحصول على ضمان القروض

المقترضين / الجهات المشاركة (البنوك التمويلية) ببرامج الضمان:

ترتبط المؤسسات التمويلية والبنوك مع الشركة الأردنية لضمان القروض باتفاقيات عمل، تقدم بواسطتها التمويل تحت مظلة الشركة الأردنية لضمان القروض.

الخطوة الاولى:

- النقّدم إلى أحد الجهات المشاركة بالعملية التمويلية (بنوك مؤسسات تمويلية).
- تستلم الجهات المشاركة طلبات الإقراض وتراجعها بما يتفق مع اتفاقيات الضمان والشروط المؤهلة للضمان.

الخطوة الثانية:

تراجع دائرة ضمان القروض الطلب والاستعلام عن المقترضين وتزويد الجهة المشاركة المعنية بالرد خلال يوم عمل.

الخطوة الثالثة:

في حال إيجابية الاستعلام عن المقترضين، يرسل طلب الضمان للحصول على موافقة الشركة الاردنية لضمان القروض وسيتم الرد للجهة المشاركة المعنية خلال يومي عمل.

المقترضين / عملاء البنك والمؤسسات التمويلية:

صاحب المشروع المسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة:

الخطوة الاولى:

مراجعة شروط برامج الضمان المطبقة لدى الشركة لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع معايير التأهل للضمان.

الخطوة الثانية:

مراجعة إحدى الجهات المشاركة (البنوك أو المؤسسات التمويلية) لتقديم الطلب بوساطتهم ومدى إمكانية إضافة ضمانات الشركة الأردنية لضمان القروض لطلب العميل.

الخطوة الثالثة:

تزويد دائرة ضمان القروض بنموذج استعلام من الجهات المشاركة ومراجعتها من دائرة ضمان القروض والاستعلام عن المقترضين، وتُرَوَّد بعدها الجهة المشاركة المعنية بالرد خلال يوم عمل.

الخطوة الرابعة:

في حال ايجابية الاستعلام عن المقترض، يرسل طلب الضمان للحصول على موافقة الشركة الأردنية لضمان القروض ويتم الرد عادةً في يوم إلى يومي عمل للجهة المشاركة المعنية.

ثانيًا: للحصول على ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية

إجراءات الحصول على ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية:

- 1- يقدّم طالب الضمان طلب لضمان مبيعاته إلى الأسواق الخارجية والمحلية.
- 2- تستعلم الشركة الأردنية لضمان القروض عن المشتري وتحدّد الحد الأقصى للسقف الائتماني.
- 3- يُحدّد قسط الضمان على ضوء تقييم المخاطر، وحجم مبيعات طالب الضمان.
- 4- تُوقّع البوليصة في حال موافقة الطرفين.

إجراءات دفع التعويض:

في حال تحقق أي خطر من المخاطر المغطاة بموجب البوليصة، يتوجب إبلاغ الشركة وتعبئة النموذج المعد لهذا الغرض.

المبحث الثالث: امتيازات الشركة الأردنية لضمان القروض وموقوفاتها

أولاً: امتيازات خدمات الشركة الأردنية لضمان القروض

تتمتع خدمات الشركة بامتيازات يمنحها البنك المركزي إلى الجهات التمويلية المتعاملة مع الشركة الأردنية لضمان القروض على الشكل التالي:¹⁰⁴

- يُعدّ البنك المركزي الأردني القروض الممنوحة من البنوك والمضمونة من الشركة قروض جيدة ويعفي البنوك المشاركة من احتساب المخصصات لرصيد الديون المضمونة من الشركة، إذ تعفى البنوك من المخصص العام المحدد على إجمالي محفظة التسهيلات المضمونة من الشركة، وتعفى البنوك من احتساب المخصص الخاص للسنة الأولى من التعثر على أن يُبنى المخصص الخاص في السنة الثانية.
- يخفض البنك المركزي الأردني المعدل المرجح لكفاية رأس المال والمطلوب من البنوك لقاء ضمان موجوداتها من القروض المضمونة من الشركة، وتُعدّ موجودات البنوك المضمونة من الشركة من أقل الموجودات مخاطرة ويطبق عليها أقل نسب كفاية رأس المال.

¹⁰⁴ الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي 2021.

ثانيًا: المعوقات التي تواجه الشركة الأردنية لضمان القروض

واجهت الشركة الأردنية لضمان القروض العديد من المعوقات أثناء تأديتها لعملها وسوف نأتي على ذكر بعض منها¹⁰⁵.

1- الافتقار إلى الخبرة في إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يجعل تلك المشاريع عرضة للتعثّر ومن ثمّ قد تصل إلى خطر الإفلاس، لعدم قدرة إدارتها للتعامل مع المشاكل ومن ثمّ لا تنمو ولا تتوسع، وعليه لا بد من التعاون بين شركة الضمان والبنك للوصول لدراسة جدوى اقتصادية تعبر عن سلامة التدفقات النقدية للمشاريع الممولة وتقييم العنصر البشري من إذ قدرته وكفاءته على إدارة ذلك المشروع ماليًا وفنيًا.

2- راهنت الشركة الأردنية لضمان القروض منذ البداية على الجهاز المصرفي متمثلاً بالبنوك التجارية التي ستوفر بالتعاون مع الشركة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع العلم أن البنوك استطاعت توفير احتياجات زبائنها من التمويل كاملة، ولكن نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عملاء البنوك قليلة بالمقارنة مع التجار والشركات الكبرى وذلك بسبب تمسك البنوك بطلباتها التقليدية من توفير الضمانات التي لا تقوى على تأمينها المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3- وجدت بعض البنوك في ضمان القروض فرصة لتحويل جانب من القروض المتعثرة إلى محفظة القروض المضمونة من الشركة، علمًا أنه من المفترض أن نسبة الضمان المتبقية على عاتق الجهة التمويلية والمتمثلة بالبنك يجب أن تعمل ضد هذا التصرف، وعليه تطلب الشركة من البنوك عدم تحويل كل القروض إليها ما عدا تلك التي تحقق شروط معينة متفق عليها من الطرفين.

¹⁰⁵ الزامل، نواف عليان مفلح. (2007). أثر برامج الشركة الأردنية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية لفترة 1995-2004. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. المرق: الأردن. ص 73.

4- المشكلة الثقافية المنتشرة بين صغار المقترضين التي تقول إن المصارف للأغنياء فقط ومن ثم لا يتقدمون بطلب الحصول على قرض لمشاريعهم ويفضلون الاعتماد على المدخرات الخاصة بهم وأموال الأقارب والموارد العائلية.

المبحث الرابع: تحليل الأداء المالي للشركة الأردنية لضمان القروض وإمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية

أولاً: تحليل تطور الأداء المالي للشركة الأردنية لضمان القروض

حققت الشركة الأردنية لضمان القروض أرباحاً طيلة فترة الدراسة الممتدة من العام 2014 الى العام 2021، وفي الجدول الآتي الملخص المالي لأداء الشركة متضمناً أنواع الإيرادات ونسبة مساهمة كل منها في إجمالي إيرادات الشركة كما يبين حجم المصاريف وإجمالي الأرباح والخسائر وصافي ربح كل سنة من سنوات الدراسة.

جدول رقم (4): تطور الأداء المالي للشركة الأردنية لضمان القروض من العام 2014 الى العام 2021

(العملة دينار أردني)

العام	الإيرادات التشغيلية	الإيرادات الاستثمارية المحققة	إجمالي الإيرادات	المصاريف الإدارية والعمومية	إجمالي الأرباح والخسائر	مخصصات ورسوم	ربح (خسارة) السنة	حصة الإيرادات التشغيلية من مجموع الإيرادات	حصة الإيرادات الاستثمارية من مجموع الإيرادات
2014	874,048	819,920	1,755,298	992,725	762,573	306,824	420,336	50%	47%
2015	969,996	712,866	1,713,082	1,130,147	582,935	251,807	596,694	57%	42%
2016	1,151,978	743,648	1,924,450	1,185,020	739,430	332,485	270,106	60%	39%
2017	1,425,701	1,508,085	2,965,691	1,370,018	1,595,673	612,424	730,980	48%	51%
2018	1,652,295	1,899,955	3,601,054	1,608,631	1,992,423	1,127,368	697,141	46%	53%
2019	1,874,427	2,093,614	4,100,466	1,649,834	2,450,632	1,177,425	1,043,103	46%	51%
2020	2,366,449	1,774,203	4,487,242	1,624,305	2,862,937	2,067,429	645,019	53%	40%
2021	3,094,634	1,570,286	5,219,076	1,778,912	3,440,164	2,009,614	1,130,133	59%	30%

المصدر: التقارير السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الشركة الأردنية لضمان القروض لديها مصدرين أساسيين للإيرادات هما:

الإيرادات التشغيلية: يتكوّن هذا النوع من الإيرادات عادة من الأموال الداخلة للشركة نتيجة مزاولتها نشاطها الرئيسي، وفي حالة الشركة الأردنية فالإيرادات التشغيلية تتكون بكاملها من عمولات برامج ضمان القروض بأنواعها المختلفة، وتشكّل حوالي النصف من إجمالي إيرادات الشركة.

الإيرادات الاستثمارية المحققة: تتكوّن هذه الإيرادات من توظيفات لأموال الشركة الأردنية لضمان القروض في مجالات استثمارية تدر عليها عوائد تتمثل في (فوائد ودائع بنكية، توزيعات أرباح استثمارية مقبوضة، وفوائد استثمارات في موجودات مالية بالكلفة المطفأة)، وتشكّل هذه الإيرادات مصدر مهم جداً للدخل، إذ تمثّل النصف الآخر من إجمالي إيرادات الشركة.

أما بالنسبة لمصاريف الشركة الأردنية لضمان القروض فتتمثّل بشكل رئيسي بالمصاريف الإدارية والعمومية (كالرواتب والأجور، مساهمة الشركة في صندوق الادخار، مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي، مصاريف تسويق وإيجارات، ومهمات رسمية خارج البلاد ... الخ).

أما مصاريف ضمان القروض فتندرج ضمن بند المخصصات والرسوم، إذ تحتسب الشركة مخصص ضمان لكل نوع من أنواع القروض المضمونة بالإضافة لمخصص ضمان خاص

ثانيًا: الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية

تعدّ التجربة السورية في مجال ضمان القروض حديثة العهد مقارنة بالتجربة الأردنية، إذ صدر قانون إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض في سورية في العام 2016، وتأسست في العام 2018، وأول تمويل مصرفي تمّ منحه بضمانتها كان في شهر أيلول 2022 بعد أن وصل عدد المصارف التي وقّعت على الاتفاقية مع المؤسسة الوليدة إلى 14 مصرفاً حتى الآن، بينها فقط أربعة فاعلة بشكل متفاوت مع المؤسسة، وفي المقابل فإنّ الشركة الأردنية لضمان القروض فقد كانت نواتها منذ العام 1988 بواسطة مشروع ضمان القروض، ولغاية 1993 كان المشروع قد ضمن

326 قرصًا، ثم من رحم تلك الخبرة نشأت الشركة الأردنية لضمان القروض في العام 1994 وباشرت أعمالها في نفس العام بعد شهرين من تاريخ تسجيلها في سجل الشركات المساهمة، وقد توصلت دراسة (محمد، مياد، 2015)¹⁰⁶، إلى أنه هنالك تشابه بين البيئتين المصرفية والتأمينية الأردنية والسورية بحيث يتيح إمكانية الاستفادة من التجربة الأردنية في سورية، ومن الواضح أن برامج مؤسسة ضمان مخاطر القروض وشروطها وميزاتها تم وضعها مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الأخرى، إذ يمكن ملاحظة التشابه بينها وبين برامج الشركة الأردنية لضمان القروض، ولكن لا بد من مواجهة بعض الأمور التي تعرقل أو تحد من عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض حتى تستطيع ممارسة عملها على أكمل وجه، ويمكن تلخيص هذه المعوقات على بما يأتي:¹⁰⁷

1- تدني المعرفة والإحاطة على مستوى الإدارات في المصارف السورية بمجال ضمان القروض عامة وبرامج مؤسسة ضمان القروض بشكل خاص مما خلق بعض التحفظات منعت البعض منهم من البدء بالتعامل مع المؤسسة.

2- يلزم لنجاح مؤسسة ضمان مخاطر القروض وضمان النتائج الإيجابية لعملها أن تقدم خدماتها لأكثر من 1000 مشروع، وعليه لا بد من التوجيه لكل فروع المصارف بعدم رفض تمويل أي مشروع مكتمل الشروط مقترض أو تخفيض المبلغ المطلوب للمشروع بسبب نقص الضمانات.

3- يعد رأس مال مؤسسة ضمان مخاطر القروض قليل نسبة إلى حجم العمل المطلوب، خصوصًا وأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 97% من نسبة المشروعات في سورية، والوضع الاقتصادي الراهن يحتاج إلى إعادة تقييم رأس مال المؤسسة لتستطيع القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه.

¹⁰⁶ محمد، مياد. (2015). التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص 164.

¹⁰⁷ عثمان. قيس. (2022). عثرات التمويل المصرفي في سورية. مقابلة. المحمد. باسم، وآخرون. دمشق: سورية. صحيفة تشرين.

4- ضعف الكوادر البشرية المصرفية في مجال التمويل الصغير الأمر الذي يحتاج لدورات تأهيل وتنسيق مع العاملين في مؤسسة ضمان مخاطر القروض لتبادل المعرفة وتنسيق الجهود.

الفصل الرابع: الإطار العملي للبحث

وفية يتناول الباحث المواضيع الآتية:

✓ المبحث الأول: تطور قيم متغيرات البحث.

✓ المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية.

المبحث الأول: تطور قيم متغيرات البحث

أولاً: محفظة القروض المضمونة

جمع الباحث بيانات من التقارير السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض والقوائم المالية للبنوك المشاركة بالعملية التمويلية وذلك للمدة من العام 2014 للعام 2021.

تقدم الشركة ضمانات للبنوك ومؤسسات التمويل المختصة لتمويل المشاريع الناشئة والصغيرة ومتوسطة الحجم والمشاريع المتناهية الصغر وفق مجموعة متنوعة من البرامج، وفيما يلي قيمة محفظة القروض المضمونة في أعوام الدراسة:

جدول رقم (5): تطور قيمة محفظة القروض المضمونة من الشركة الأردنية لضمان القروض خلال أعوام الدراسة

(العملة دينار أردني)

العام	عدد القروض	قيمة المحفظة المضمونة	التغير في قيمة المحفظة	معدل النمو في قيمة المحفظة
2014	3599	64,636,954	-	-
2015	3567	67,896,130	3,259,176	5.04%
2016	3864	79,274,874	11,378,744	16.76%
2017	4349	93,020,476	13,745,602	17.34%
2018	4601	104,873,653	11,853,177	12.74%
2019	4299	103,994,743	(878,910)	-0.84%
2020	8757	424,170,049	320,175,306	307.88%
2021	9596	646,181,146	222,011,097	52.34%
المجموع	42632	1,584,048,025		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات من التقارير السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض،

وتم حساب معدّل النمو من قبل الباحث.

لاحظ من الجدول السابق عدم وجود اختلاف كبير بين العام 2015 و2014 سواء من إذ عدد القروض المضمونة أو قيمة المحفظة المضمونة بمعدل نمو 5.04%.

شهد العام 2016 ارتفاعاً طفيفاً بقيمة المحفظة المضمونة يقدر بما يقارب 11 مليون دينار أردني بمعدل نمو 16.76%.

استطاعت الشركة تقريباً الحفاظ على معدل النمو في العام 2017 لترتفع قيمة محفظة القروض المضمونة بقيمة تقارب 13.7 مليون دينار وتصبح 93 مليون دينار، ومع ارتفاع قيمة المحفظة في العام 2018 لتصبح 104.8 مليون دينار بزيادة قدرها 11.8 مليون دينار عن عام 2017 إلا أن معدل النمو في العام (2018) 12.74% أقل مقارنة مع معدل نمو العام (2017) 17.34% وقد يعزى ذلك لاستحداث دائرة إدارة المخاطر ومراقبة الامتثال في الشركة الأردنية لضمان القروض التي تعمل على تحديد المخاطر التي تواجه عمل الشركة، وفهمها وتقييمها، والتأكد من بقائها ضمن المستويات المقبولة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والنمو في المحفظة المضمونة والعائد، وتُدِير الدائرة عمليات مراقبة الامتثال إذ ترفع تقاريرها الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر.¹⁰⁸ ولم يتحقق أي تقدم في العام 2019 بل على العكس انخفضت قيمة المحفظة انخفاضاً طفيفاً وسُجل معدل نمو سالب -0.84%.

شهد العام 2020 قفزة كبيرة على صعيد عدد القروض الممنوحة التي بلغت 8757 قرض وقيمة محفظة القروض 424 مليون دينار، إذ اتخذت الشركة العديد من الإجراءات والقرارات تماشياً مع أزمة وباء كورونا ومواجهة تداعياته على أنشطة الشركة وعملياتها، إذ أُطلق البرنامج الوطني للتمويل وضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا بقيمة 500 مليون دينار أردني للقطاعات الاقتصادية جميعها العاملة في المملكة، الذي يتضمن تقديم البنك المركزي التمويلات والقروض للبنوك من دون فائدة لتُقرض بسعر فائدة / عائد حده الأقصى 2% سنوياً.

¹⁰⁸ الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي 2018، ص33.

واتفق على أن تضمن الشركة الاردنية لضمان القروض هذه القروض والتمويلات جميعها مقابل عمولة ضمان قدرها 0.35%، علماً أن البنك المركزي وفر قرصاً بقيمة 300 مليون دينار للشركة بسعر فائدة قدره 0.5% استثمرت الشركة حصيلة هذا القرض في السندات الحكومية بعائد قدره 5.498% سنوياً وسيستخدم فرق العائد مخصصاً لتغطية التعثرات المتوقعة من البرنامج وفقاً للاتفاقية الموقعة مع البنك المركزي، وبعد أن أقرها مجلس ادارة الشركة في بدايات الازمة في شهر نيسان من عام 2020.¹⁰⁹

وقرّر مجلس إدارة الشركة تخفيض عمولة ضمان القروض لبرنامج التمويل الصناعي والخدمات من 1.5% إلى 0.75% وعمولة برنامج ضمان قروض المشاريع الناشئة من 1% إلى 0.75% وذلك لكافة القروض والتمويلات التي ستضمنها الشركة منتصف آذار 2020 وحتى نهاية العام.

ارتفعت قيمة المحفظة المضمونة في العام 2021 لتبلغ مستوى قياسي جديد ما يقارب 646 مليون دينار بزيادة عن العام السابق 2020 تبلغ 222 مليون دينار ومعدل نمو 52.34%، إذ صاغت الشركة في عام 2021 البرامج الجديدة وأعادت النظر في معالم البرامج القائمة على نحو متكامل مع العمل على تطوير إدارة العمليات وإجراءات العمل بما يُسهم في تنفيذ البرامج بالمستوى المستهدف.

وتمدّد العمل على بالبرنامج الوطني للتمويل وضمان القروض لمواجهة أزمة كورونا للقطاعات الاقتصادية العاملة في المملكة جميعها، وقدم البنك المركزي بتقديم التمويلات والقروض للبنوك من دون فائدة لتُقرض بسعر فائدة / عائد حده الأقصى 2% سنوياً، وعلى أن تضمن الشركة الاردنية لضمان القروض هذه القروض والتمويلات جميعها مقابل عمولة ضمان قدرها 0.35%.

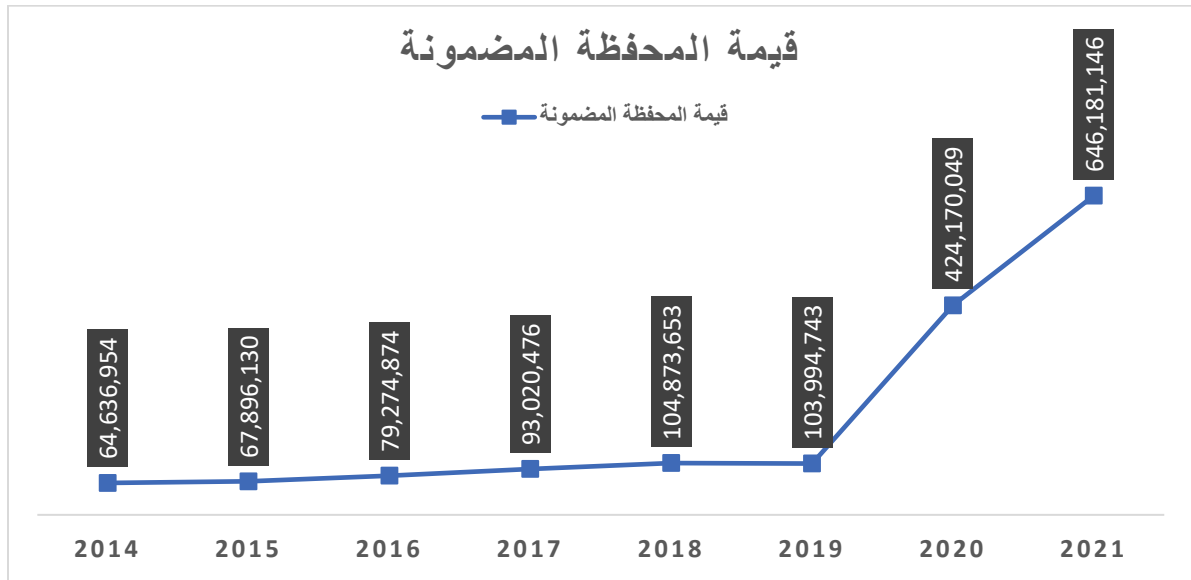
رُفعت نسبة الضمان للقروض والتمويلات الممنوحة للقطاع الصناعي وقطاع الخدمات إلى 80% بدلاً من نسبة 70%، فضلاً عن تمديد العمل بنسبة العمولة التي جرى تخفيضها لبرنامج ضمان قروض التمويل الصناعي والخدمات والبالغة

¹⁰⁹ الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي 2020، ص 29.

0.75% للبنوك التجارية و0.425% للبنوك الإسلامية حتى نهاية العام 2022 إلى جانب توسيع غايات التمويل المقبولة لضمان لتشمل رأس المال العامل والنفقات التشغيلية جميعها، ومُدّد العمل بالعمولة المخفضة المطبقة على القروض والتمويلات للمشاريع الناشئة جميعها والبالغة 0.75%، للبنوك التجارية و0.425% للبنوك الإسلامية حتى نهاية العام 2022.

أطلقت الشركة وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني برنامج خاص لضمان تمويلات الشركات المايكروية (متناهية الصغر) يهدف إلى توفير التمويل بوساطة شركات التمويل الأصغر العاملة في المملكة ووفق آجال وكلف ميسرة، لمساعدة هذه الشركات على مواصلة أعمالها وتغطية مصاريفها التشغيلية والرأسمالية ولا سيما مع التحديات الاقتصادية المرتبطة بأزمة كورونا، وقد وُقِّعت اتفاقيات الضمان مع عدد من شركات التمويل الأصغر العاملة في المملكة والخاضعة لرقابة البنك المركزي عقب إطلاق البرنامج.¹¹⁰

الشكل رقم (3): تطور قيمة محفظة القروض المضمونة خلال أعوام الدراسة



¹¹⁰ الشركة الأردنية لضمان القروض، التقرير السنوي 2021، ص 29.

ثانيًا: الجهات التمويلية المشاركة بالعملية التمويلية مع الشركة الأردنية لضمان القروض

تقدم الشركة الأردنية لضمان القروض خدماتها بالتعاون مع بنوك أو جهات تمويلية أخرى لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد، إذ بلغ عدد البنوك المشاركة 16 مصرفًا و 15 جهة تمويلية أخرى، وتمثل جميعها منافذ يستطيع بوساطتها صاحب المشروع التوجه إليها للحصول على التمويل اللازم، الأمر الذي يعكس مدى الاهتمام الكبير بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النهوض بأعمالها ومن ثم تحقيق معدلات أعلى وأفضل على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

يتضمن التقرير السنوي للشركة الأردنية لضمان القروض بيانًا يوضح فيه توزيع محفظة القروض المضمونة بحسب الجهة التمويلية المشاركة، وجمع الباحث تلك البيانات من العام 2014 إلى العام 2018 بحسب المصارف التجارية المشاركة، وفيما يلي جدول يوضح ترتيب أعلى المصارف المشاركة من حيث قيمة المحفظة المضمونة.

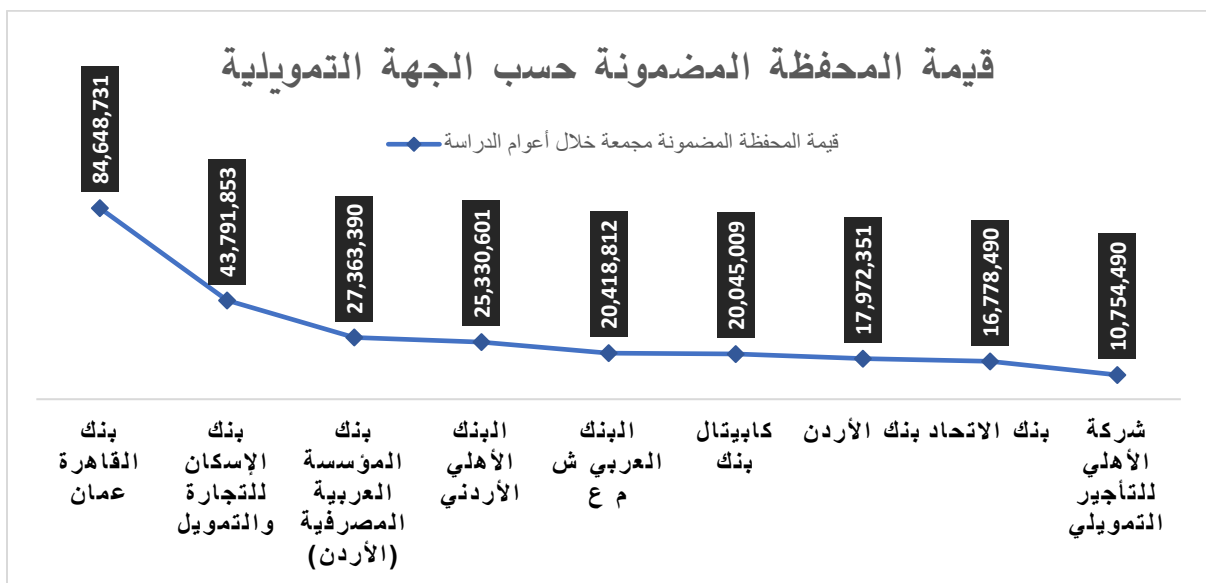
جدول رقم (6): قيمة محفظة القروض المضمونة موزعة بحسب الجهة التمويلية

البنك / الجهة المشاركة في العملية التمويلية	قيمة المحفظة المضمونة مجمعة خلال أعوام الدراسة
بنك القاهرة عمان	84,648,731
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	43,791,853
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	27,363,390
البنك الأهلي الأردني	25,330,601
البنك العربي ش م ع	20,418,812
كابيتال بنك	20,045,009
بنك الأردن	17,972,351
بنك الاتحاد	16,778,490

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات من التقارير السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض

نلاحظ من الجدول أن أعلى خمسة مصارف تجارية مشاركة بالعملية التمويلية على الترتيب (بنك القاهرة عمان، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، والبنك الأهلي الأردني، والبنك العربي ش م ع)، وتتراوح قيمة محافظ قروضهم المضمونة ما بين 20 مليون دينار و 84.6 مليون دينار أردني موزعة على قروض مشاريع صغيرة ومتوسطة وأفراد وبرامج تمويل صناعي.

الشكل رقم (4): قيمة المحفظة المضمونة موزعة على بعض الجهات التمويلية المشاركة



ثالثاً: قيمة محفظة التسهيلات الائتمانية المضمونة لعينة المصارف المشاركة

فيما يأتي جدول يبين حركة محفظة القروض المضمونة لكل مصرف على حدة على مدى أعوام الدراسة.

جدول رقم (7): تطور قيمة المحفظة المضمونة خلال أعوام الدراسة موزعة بحسب عينة المصارف المشاركة

(المبالغ بالآلاف - دينار أردني)

المجموع	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	العام المصرف (البنك)
287,853	90,955	90,148	22,102	18,104	17,321	15,813	16,921	16,490	بنك القاهرة عمان
150,268	47,659	47,236	11,581	8,545	8,850	7,696	8,367	10,334	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
95,217	30,371	30,102	7,380	4,235	4,893	5,499	6,151	6,587	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
88,588	28,314	28,063	6,880	3,448	4,447	5,362	5,810	6,263	البنك الأهلي الأردني
67,157	20,920	20,735	5,084	5,164	5,201	4,860	3,235	1,960	البنك العربي ش م ع
689,083	218,220	216,283	53,027	39,495	40,712	39,230	40,484	41,633	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات من التقارير السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض.

نلاحظ أن بنك القاهرة عمان هو الأكثر نشاطاً من إذ منح القروض المضمونة بقيمة إجمالية تقريبة 288 مليون دينار أردني بليه بنك الإسكان للتجارة والتمويل بقيمة 150 مليون.

لا يوجد فرق كبير بين عامي 2015 و 2014 من إذ قيمة القروض المضمونة والممنوحة من بنك القاهرة عمان بزيادة في العام 2015 تقدر ما يقارب 400 ألف دينار، إلا أنه عاودت لتتخفف في العام 2016 بقيمة تقارب مليون دينار واستمرت قيمة المحفظة بالتأرجح حول تلك المعدلات للعام 2018، وهذا يمكن تفسيره أن البنك كان راضياً عن هذا المستوى من منح القروض المضمونة لأنه وفي العام اللاحق 2019 حقق البنك زيادة ملحوظة في قيمة المحفظة لتسجل 22 مليون دينار بزيادة تقدر بـ 4 ملايين دينار الأمر الذي عزاه البنك إلى سعيه لتعزيز العمل مع الشركة الأردنية لضمان القروض التي تساعد الشركات التي لا تملك ضمانات ولكنها تملك الكفاءة لممارسة أعمالها.

فضلاً عن إجراء البنك مبادرات عدّة هدفت إلى التوسع بمنح تسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة على نحو مدروس ومراقبة ومتابعة المحفظة القائمة بتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS9).¹¹¹

شهد العام 2020 قفزة نوعية وكبيرة في محفظة القروض المضمونة، إذ وصلت القيمة التقديرية لمحفظة التسهيلات المضمونة الممنوحة من البنك إلى ما يقارب 90 مليون دينار أردني، بزيادة تقارب 68 مليون دينار، فقد كان عام 2020 عامًا صعبًا على المستويات الاقتصادية جميعها بسبب جائحة كورونا، ولكن البنك أدّى دورًا رئيسًا بالوقوف في جانب الشركات المتضررة، وعرض خدماته على العملاء واستجاب لتعليمات البنك المركزي الأردني بتأجيل سداد أقساط القروض بالإضافة لمنح الشركات المتضررة القروض الممنوحة من البنك المركزي للقطاعات المتضررة والبالغ حجمها 500 مليون دينار أردني بسعر فائدة 2% وبكفالة 85% من الشركة الأردنية لضمان القروض، وقد أُستغلت الحصة كاملة لتمويل رأس المال العامل وتمويل المصاريف التشغيلية.¹¹²

لم يطرأ تغيير جوهري على قيمة محفظة القروض المضمونة لبنك القاهرة عمان في العام 2021 سوى ارتفاع طفيف لم يتجاوز المليون دينار ويمكن تفسير ذلك أن البنك حافظ على المسيرة التي بدأها بالعام 2020 التي تركزت على دعم القطاعات المتضررة من أزمة جائحة كورونا.

أما بالنسبة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل فقد كان العام الأول 2014 أعلى قيمة للمحفظة المضمونة حتى عام 2018 إذ كان بداية الانخفاض في قيمة محفظة القروض المضمونة في العام 2015 إذ بلغت قيمة المحفظة ما يقارب 8 ملايين دينار أردني وبقيت قيمة المحفظة حول هذا المعدل حتى العام 2018.

شهد العام 2019 ارتفاعًا في قيمة المحفظة عن العام 2018 ما يقارب 3 ملايين دينار وعن العام 2014 مليون دينار إذ وصلت قيمة المحفظة إلى ما يقارب 11.5 مليون دينار أردني، ويفسر هذا الارتفاع نتيجة للاهتمام المتزايد من

¹¹¹ بنك القاهرة عمان، التقرير السنوي 2019، ص 14.

¹¹² بنك القاهرة عمان، التقرير السنوي 2020، ص 22.

البنك بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ استحدث البنك في العام 2019 وحدة أعمال خاصة بفروعه في مناطق معينة بهدف تحسين مستوى الخدمة المقدمة لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الوصول إليهم واستقطاب المزيد من تعاملاتهم.¹¹³

ارتفعت قيمة محفظة القروض المضمونة لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل في العام 2020 بنسبة تقارب 300% بعد أن وصلت إلى ما يقارب 47 مليون دينار أردني بزيادة عن العام السابق 35 مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع في الجهود الحثيثة من الحكومة لمواجهة تبعات أزمة جائحة كورونا، والوقوف إلى جانب الشركات المتضررة في وقت الأزمات، الأمر الذي أدى إلى تخفيض نسبة الفوائد المقطوعة على قروض العملاء القائمة بنسبة تراوحت ما بين 1% - 1.5% بحسب توجيهات البنك المركزي الأردني.

لم يطرأ تغيير على قيمة المحفظة في العام 2021 التي بلغت 47.6 مليون مقارنة بقيمتها في العام السابق 47.2 مليون بزيادة 1%، ويمكن تفسير هذا الثبات أن البنك ركز على الاهتمام بالمحفظة الحالية ومتابعتها أكثر من السعي إلى زيادة قيمة المحفظة بعد الزيادة الكبيرة في قيمة المحفظة التي شهدتها في العام السابق 2020.

أما بالنسبة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) فقد بلغت قيمة محفظة قروضه المضمونة من الشركة الأردنية لضمان القروض في العام 2014 6.5 مليون دينار أردني وهي أعلى قيمة للمحفظة حتى العام 2018، إذ شهدت انخفاضاً طفيفاً في العام 2015 لتصبح 6.1 مليون دينار، ثم تواصل التراجع بقيمة المحفظة إلى أن وصلت في العام 2018 إلى ما يقارب 4.2 مليون دينار.

يمكن تفسير ذلك التراجع في قيمة المحفظة بسبب سياسة البنك التي ركزت جهوده نحو التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الكبيرة والسعي للوصول لمحفظة ائتمانية ذات جودة عالية.

¹¹³ بنك الإسكان للتجارة والتمويل، التقرير السنوي 2019، ص 30.

عاودت محفظة القروض المضمونة إلى الارتفاع في العام 2019 لتسجل 7.3 مليون دينار أردني بزيادة عن العام السابق 74%، إذ حاول البنك في العام 2019 زيادة قاعدة العملاء بوساطة استقطاب عملاء جدد.

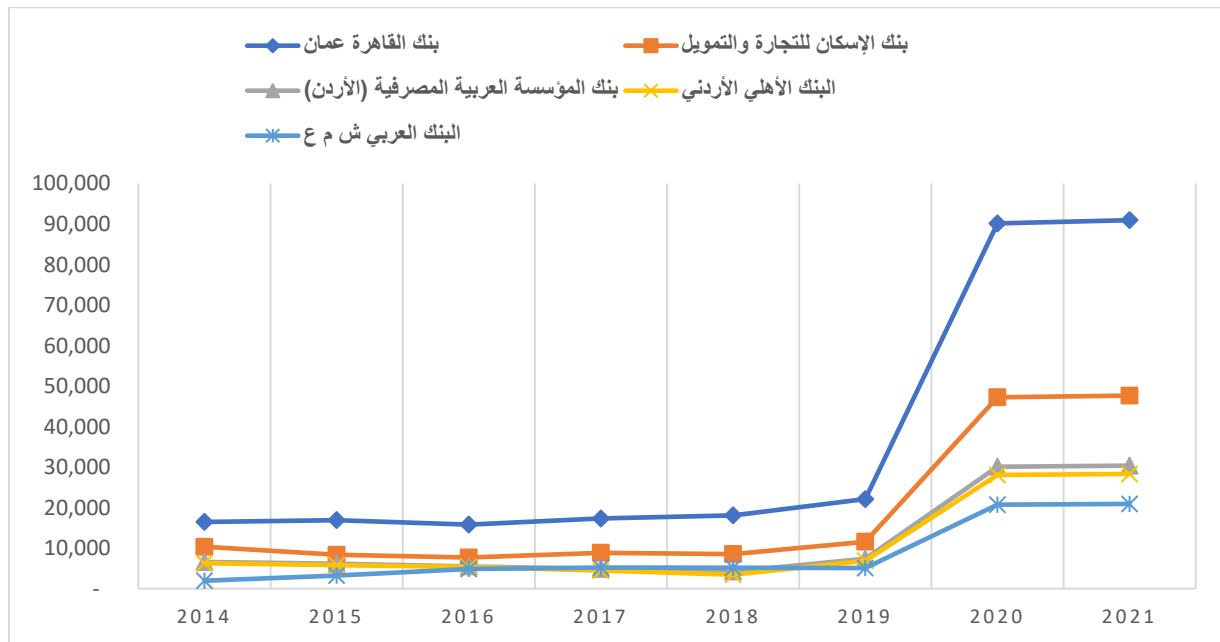
أما بالنسبة لمحفظة القروض المضمونة للبنك الأهلي الأردني فهي تشبه إلى درجة كبيرة حركة قيمة محفظة القروض المضمونة الخاصة ببنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، إذ كانت قيمتها في العام 2014 هي الأعلى حتى العام 2018، فقد سجلت في العام 2014 6.2 مليون دينار أردني وفي العام 2018 3.4 مليون دينار أردني، إلا أنها عاودت الارتفاع في العام 2019 لتصبح ما يقارب 6.8 مليون دينار بزيادة ما يقارب 100%.

إلا أن الوضع مختلف بالنسبة لمحفظة القروض المضمونة الخاصة بالبنك العربي التي شهدت ارتفاعاً تدريجياً، إذ بلغت قيمتها ما يقارب 2 مليون دينار أردني في العام 2014 ثم ارتفعت في العام 2015 بنسبة 65% لتسجل 3.2 مليون دينار ثم تابعت الارتفاع إلى أن وصلت في العام 2019 إلى ما يقارب 5 مليون دينار.

ولاحظنا من الجدول السابق الارتفاع الكبير في قيمة المحافظ العائدة للبنوك المشاركة جميعها في العام 2020 وذلك بسبب إطلاق البنك المركزي الأردني البرنامج الوطني لمواجهة أزمة كورونا، لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة على الاقتصاد وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم للتعامل مع الآثار السلبية لفيروس كورونا والحفاظ على الأيدي العاملة، ومساعدة تلك الشركات على تغطية احتياجاتهم التمويلية المتعلقة برأس المال العامل وتغطية المصاريف التشغيلية وأهمها رواتب العاملين لديهم فضلاً عن النفقات المتكررة.¹¹⁴

¹¹⁴ البنك المركزي الأردني، الموقع الرسمي، برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا. www.cbj.gov.jo

الشكل رقم (5): تطور قيمة المحفظة المضمونة خلال أعوام الدراسة موزعة حسب عينة المصارف المشاركة



رابعاً: تطور قيمة المطالبات لعينة المصارف المشاركة

نظرًا إلى طبيعة عمل الشركة في مجال ضمان تمويل القروض فهي تواجه مخاطر عدم سداد المقترض لأسباب قد تكون ائتمانية أو تجارية ناجمة عن تراجع أداء القطاعات الاقتصادية والعديد من الأسباب الأخرى وهذا يترتب عليها دفع مبالغ لتلك المصارف فالمطالبات هي تلك القيم من القروض المضمونة المتعثرة التي طالبت بها المصارف الشركة الأردنية لضمان القروض بسبب عجز أصحابها أو تأخرهم مدة تزيد على المتفق عليها لسداد مستحقات تلك القروض.

جدول رقم (8): تطور قيمة المطالبات خلال أعوام الدراسة موزعة بحسب عينة المصارف المشاركة

(المبالغ بالآلاف - دينار أردني)

المجموع	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	المصرف (البنك) العام
5,648	910	1,128	1,023	626	698	383	700	181	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
2,349	424	526	477	95	297	71	255	204	بنك القاهرة عمان
995	142	176	159	181	228	40	69	-	البنك الأهلي الأردني
919	158	196	178	71	76	239	-	-	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
344	43	53	48	178	-	12	11	-	البنك العربي ش م ع
10,255	1,676	2,078	1,885	1,151	1,299	746	1,035	385	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات من التقارير السنوية للشركة الأردنية لضمان القروض.

نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في قيمة المطالبات الخاصة ببنك الإسكان للتجارة والتمويل في العام 2015 بقيمة 700 ألف دينار أردني مقارنةً بالعام 2014 بقيمة 181 ألف، علماً أنه وبحسب الجدول رقم (11) فإن قيمة محفظة القروض الخاصة ببنك الإسكان في العام 2014 كانت ما يقارب 10.3 مليون وفي العام 2015 كانت 8.3 مليون ولكن في رأي الباحث يبدو أن هنالك مشكلة في دراسة طلبات التمويل المتعلقة ببنك الإسكان للتجارة والتمويل إذ تنضوي التسهيلات التي تجري عن طريقه على مخاطر سداد لم يتم أخذها في الحسبان جيداً الأمر الذي يفسر ارتفاع في قيمة

مطالباته للشركة الأردنية لضمان القروض معظم مدّة الدراسة فبالإضافة للمطالبة الكبيرة نسبياً في العام 2015 نجد أنه في الأعوام 2017 و2018 و2019 مبالغ مطالبات أيضاً كبيرة مقارنة بغيره من البنوك.

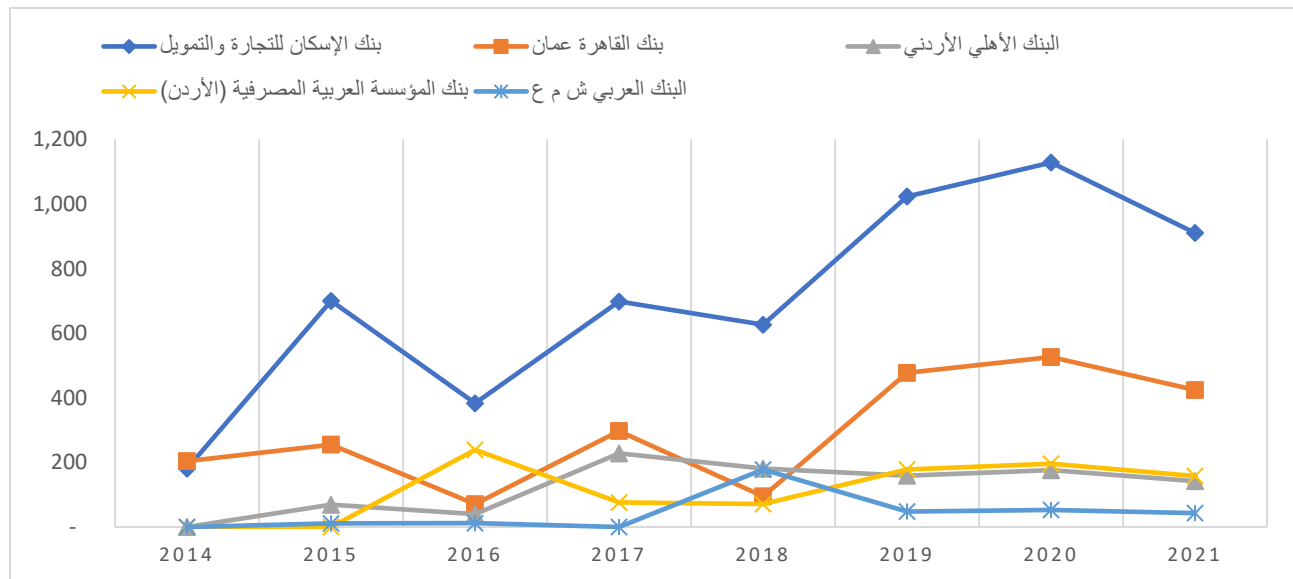
أمّا بنك القاهرة عمان فقد حافظ على مستوى متقارب من قيمة المطالبات ما يقارب 250 ألف دينار أو أقل مع ازدياد في قيمة المحفظة المضمونة على مدى سنوات الدراسة من 2014 إلى 2018، أما في الأعوام الثلاثة المتبقية فقد ارتفعت قيمة المطالبات نتيجة الازدياد الكبير في قيمة المحفظة المضمونة، ومع ذلك فقد كانت الزيادة في قيمة المطالبات أقل بكثير من الزيادة في قيمة المحفظة المضمونة وهذا يعكس كفاءة المصرف في دراسة طلبات التمويل المقدمة له.

لم يسجل البنك الأهلي الأردني أيّة مطالبات في العام 2014، في حين بلغت قيمة متوسط مطالباته في العامين 2015 و2016 ما يقارب 55 ألف وهي قيمة قليلة مقارنة ببنك الإسكان للتجارة والتمويل عند مستوى متقارب من محفظة القروض المضمونة في الأعوام نفسها، ثم عاودت قيمة المطالبات الارتفاع في الأعوام 2017 بقيمة 228 ألف و2018 بقيمة 181 ألف عند قيم منخفضة لمحفظة القروض المضمونة 4,447 مليون دينار و3,448 مليون على الترتيب، إلّا أن البنك حافظ على نفس المستوى من المطالبات بمتوسط 159 ألف للأعوام 2019 و2020 و2021 مع الارتفاع بقيمة محفظة القروض المضمونة.

لم يسجل بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) أيّة مطالبات في الأعوام 2014 و2015، إلّا أنّه سجل في العام 2016 مطالبات بلغت قيمتها 239 ألف دينار التي تعدّ قيمة كبيرة نسبياً مقارنة بغيره من البنوك عند نفس المستوى أو أعلى من محفظة القروض المضمونة في العام نفسه، ثم عاودت قيمة المطالبات بالانخفاض لتسجل قيم تعدّ من الأفضل في تلك الفترة بالمقارنة مع قيم محفظة القروض إذ سجلت 76 ألف في العام 2017 و 71 ألف في العام 2018، أما في الأعوام الثلاثة المتبقية فقد سجلت مطالبات بمتوسط 177 ألف شهرياً وتقترب بذلك من أداء بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن).

لم يسجل البنك العربي ش م ع في العام 2014 أية مطالبات، في حين سجل مطالبات بقيمة قليلة 11 ألف في العام 2015 و 12 ألف في العام 2016 لتتعدم قيمة المطالبات في العام التالي 2017 ثم تسجل أعلى قيمة إليها في العام 2018 وهي 178 ألف عند المستوى نفسه تقريباً من محفظة القروض المضمونة في العامين السابقين 2017 و 2016، ثم انخفضت قيمة المطالبات في الأعوام المتبقية إذ بلغت بمتوسطها 48 ألف دينار في حين كانت قيمة محفظة القروض المضمونة تزداد، وعليه فإن الباحث يرى أن البنك العربي أفضل نموذج لإدارة مخاطر محفظة القروض المضمونة وذلك في ضوء تجارب البنوك الأخرى، فهو (البنك العربي) لديه أقل قيمة من القروض المتعثرة (المطالبات) 344 ألف دينار أردني فقط.

الشكل رقم (6): تطور قيمة المطالبات خلال أعوام الدراسة موزعة حسب عينة المصارف المشاركة



خامساً: تطور قيمة إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد

فيما يأتي جدول يبين تطور قيمة إجمالي التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد خلال أعوام الدراسة وموزعة حسب المصارف المشاركة

جدول رقم (9): تطور قيمة إجمالي التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد خلال أعوام الدراسة وموزعة حسب المصارف المشاركة

(المبالغ بالآلاف - دينار أردني)

المجموع	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	بنك القاهرة عمان	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	البنك العربي ش م ع	البنك الأهلي الأردني	العام
5,143,700	233,507	649,385	831,755	2,827,996	601,056	2014
5,643,599	441,363	681,320	882,444	3,045,346	593,125	2015
5,860,186	259,707	723,341	1,038,013	3,249,938	589,188	2016
6,469,792	284,177	816,836	1,114,352	3,542,543	711,884	2017
6,471,528	295,722	827,164	1,074,811	3,743,515	530,316	2018
6,562,149	307,436	805,092	1,106,712	3,836,531	506,377	2019
6,685,683	354,609	909,922	1,175,569	3,755,147	490,435	2020
6,982,547	407,780	989,265	1,293,148	3,792,903	499,451	2021
49,819,183	2,584,301	6,402,325	8,516,804	27,793,919	4,521,833	المجموع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات من التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

نلاحظ أن البنك الأهلي الأردني زاد من قيمة التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العام 2017 وذلك لمنحه قروض إضافية بعد توقيع عدة اتفاقيات أولها كانت اتفاقية الشراكة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير للنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة، ثم وقع البنك مذكرة تفاهم مع غرفة صناعة عمان وغرفة تجارة عمان.¹¹⁵

أما بالنسبة للبنك العربي فنلاحظ أنه الأكثر تمويلًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ بلغ مجموع تمويلاته خلال أعوام الدراسة حوالي 27 مليار دينار ما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وفي رأي الباحث أن ذلك نتيجة الانتشار الكبير لفروع البنك ونشاطه وتوجهاته لدعم هذا القطاع.

يأتي بنك الإسكان للتجارة والتمويل في المرتبة الثانية بعد البنك العربي بقيمة التسهيلات الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد بإجمالي بلغ حوالي 8.5 مليار دينار خلال أعوام الدراسة، ونلاحظ ارتفاعاً في التمويلات في العام 2016 بحوالي 155 مليون دينار وذلك يعود إلى أن البنك أولى أهمية كبيرة لتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

¹¹⁵ البنك الأهلي الأردني. التقرير السنوي (2017). ص 16.

خلال العام 2016، إذ وقع اتفاقية شراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، والتي أطلق البنك بموجبها منتج القرض السياحي الجديد والمخصص لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي، ثم أطلق منتج تمويل الأصول الثابتة، والمخصص لتمويل غايات واسعة ومتعددة مثل مباني المصانع والمكاتب والآلات والمعدات والأثاث والديكورات الخاصة بالمشروع الممول.¹¹⁶

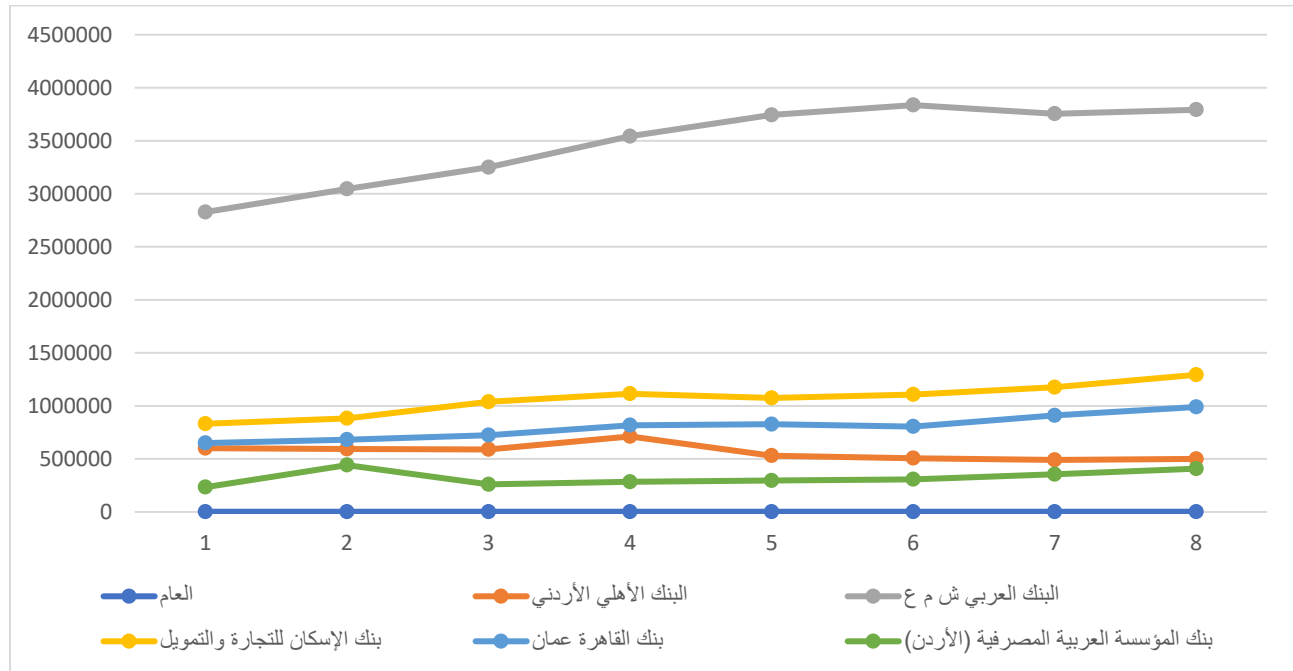
حافظ بنك القاهرة عمان على ارتفاع بسيط في قيم إجمالي التسهيلات خلال أعوام الدراسة، إلا أنه في العام 2020 حقق ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 105 مليون دينار أردني، يعزى ذلك الارتفاع في نظر الباحث إلى جهود البنك خلال فترة أزمة كورونا في منح التمويل للمتضررين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد، حيث كما لاحظنا في الجداول السابقة كان بنك القاهرة عمان في مقدمة البنوك التي حققت أعلى قيم من القروض المضمونة حسب بيانات الشركة الأردنية لضمان القروض وخصوصاً خلال الأعوام 2020 و2021.

بالنسبة لبنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) فنلاحظ ارتفاعاً في العام 2015 بقيمة التسهيلات الممنوحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 207 مليون دينار، وذلك بسبب قيام البنك بالتركيز خلال العام المذكور على تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات المتوسطة تماشياً مع التوجيهات الصادرة من المصرف المركزي الأردني تحقيقاً للأهداف المرجوة من دعم هذه الفئة من المجتمع¹¹⁷، أما في العام الذي يليه فقد انخفضت إجمالي التسهيلات بشكل كبير 181 مليون دينار، ويعزو الباحث ذلك إلى حجم المطالبات من القروض المتعثرة التي أصابت محفظة البنك من القروض المضمونة في تلك الفترة والتي كانت الأكبر خلال أعوام الدراسة، وبعد العام 2016 بدأت قيمة التسهيلات بالارتفاع لتسجل 407 مليون دينار لتعاود تقريباً المستوى الذي كانت عليه في العام 2015.

¹¹⁶ بنك الإسكان للتجارة والتمويل، التقرير السنوي. (2016). ص 32.

¹¹⁷ بنك المؤسسة العربية المصرفية، التقرير السنوي. (2015). ص 87.

الشكل رقم (7): تطور قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من عينة المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد خلال أعوام الدراسة.



المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية

الأسلوب الإحصائي المستخدم

اتَّبَعَ الباحث أسلوب التحليل الكمي (القياسي)، لغرض بيان تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة باعتماد نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الـ Panel Data لأنها تأخذ في الحسبان أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل، وتبرز أهمية استخدامها لأنها تراعي ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف بين مفردات العينة سواء المقطعية أم الزمنية لأن إهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة، فضلاً عن تلك العوامل التي تتفرد وتتغير بامتداد الزمن.

واختير بين نماذج بيانات ال Panel الثلاثة الآتية وهي:

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM) (Pooled Regression Model)

2. نموذج الآثار الثابتة (FEM) (Fixed Effects Model)

3. نموذج الآثار العشوائية (REM). (Random Effects Model)

وللتوصل إلى النموذج الأكثر ملاءمةً لبيانات البحث والذي يعطي نتائج صحيحة ودقيقة طُبِّق اختبار likelihood

Ratio للاختيار بين (PRM) و (FEM) ومن ثم اختبار (Hausman)، ويستخدم من أجل الاختيار بين (REM) و (FEM).

حُلَّت البيانات الخاصة بالدراسة باستخدام برنامج E-views الإصدار العاشر.

وفيما يلي الأدوات والأساليب الإحصائية التي طُبِّقت على البيانات:

- الإحصاءات والمؤشرات الوصفية للمتغيرات المدروسة (مقاييس النزعة المركزية والتشتت).
- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باختبار جذر الوحدة unit root test.
- دراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المدروسة.
- دراسة نماذج انحدار ال Panel Data وفق كل من (الانحدار التجميعي - التأثيرات الثابتة - التأثيرات العشوائية).
- اختبار likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة.
- اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية في حال كانت نتيجة اختبار likelihood Ratio هي نموذج التأثيرات الثابتة.

وسيتضمن هذا الفصل عرض الجانب القياسي للعلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بأداء مؤسسة ضمان القروض

مقاسًا بحجم المحفظة، والمتغيرات التابعة (حجم التسهيلات، إيرادات البنك، إجمالي الربح، المخاطر الائتمانية)، إذ

سيتناول الجانب النظري والعملي للأدوات والأساليب القياسية المستخدمة، وبيان تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.



الإحصاء الوصفي

استخدمت بعض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت كالمتوسط الحاسبي، الانحراف المعياري لكل من المتغيرات المدروسة، وبالنسبة لمستوى الدلالة الإحصائية فإنه يعبر عن احتمال وقوع عوامل تجعل من دراسة العلاقة بين المتغيرات غير صحيحة، فعند القول أن مستوى الدلالة 5% فهذا يعني أن البيانات موثوقة بنسبة 95% واحتمال وقوع أو حدوث أو وجود عوامل أخرى لم يأخذها الباحث بعين الاعتبار 5%، وعليه فقد أعتمد مستوى الدلالة 5% لأنه المستوى المعتمد في غالب ومعظم الدراسات الاقتصادية والمالية، بعد ذلك اختبر خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي، إذ يفترض أن البيانات تأخذ في شكلها البياني شكل التوزيع الطبيعي ولكن بالطبع هناك انحرافات عن الخط البياني المعياري للتوزيع الطبيعي وهذه الانحرافات قد تكون بالزيادة أو بالنقصان وعليه فإذا كانت هذه الانحرافات قليلة فإن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي والعكس صحيح، وفيما يلي النتائج الموضحة للاختبارات:

جدول (10): بيانات الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

Y3	Y2	Y1"	Y1	X3	X2	X1	Type
6.50%	2.10%	75,399,030	1,250,000,000	2.30%	2.59%	17,227,068	Mean
10.03%	8.80%	203,000,000	3,840,000,000	9.90%	10.54%	90,954,743	Maximum
3.90%	0.00%	20,198,801	234,000,000	0.07%	0.13%	1,959,611	Minimum
1.49%	2.48%	47,911,597	1,170,000,000	2.57%	2.73%	20,424,027	Std. Dev.
1.250	16.309	5.24	12.85	24.36	23.96	102.54	Jarque-Bera
0.535	0.00028	0.07	0.00	0.000005	0.000006	0.00	Probability

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق أمور عدّة أهمها:

1. تراوحت قيم إجمالي محفظة القروض المضمونة بين 91 و2 مليون تقريباً بمتوسط 17 مليون وانحراف معياري 20 مليون، وهي بيانات لا تخضع إلى التوزيع الطبيعي إذ إنّ قيمة Probability تساوي الـ (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، أي أن قيمة محفظة القروض المضمونة خلال أعوام الدراسة تحتوي على نسبة انحرافات كبيرة وهذا ما وجدناه بدراسة تطور قيمة المحفظة وخصوصاً في الأعوام 2020 و2021.

2. البيانات التي تمثل (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) توزعت بين أعلى قيمة (11%) وأصغر قيمة (0.13%) وكان المتوسط الحسابي (3%) بانحراف معياري (3%)، وهي بيانات لا تخضع إلى التوزيع الطبيعي إذ إنّ قيمة Probability تساوي الـ (0.000006) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

3. البيانات التي تمثل (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) توزعت بين أعلى قيمة (10%) وأصغر قيمة (0.07%) وكان المتوسط الحسابي (2%) بانحراف معياري (3%)، وهي بيانات لا تخضع إلى التوزيع الطبيعي إذ إنّ قيمة Probability تساوي الـ (0.000005) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

4. تراوحت قيم إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد بين 4 مليار تقريباً و234 مليون بمتوسط 1,250 مليار وانحراف 1,170 ملياراً، وهي بيانات لا تخضع إلى التوزيع الطبيعي إذ إنّ قيمة Probability تساوي الـ (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

5. تراوحت إيرادات البنك من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين 203 مليون و20 مليون تقريباً بمتوسط 75 مليون تقريباً وانحراف 48 مليون تقريباً، وهي بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي

إذ إنّ قيمة P-Value تساوي الـ (0.07) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، أي أن نسبة الانحرافات في بيانات إيرادات المصارف المشاركة بالعملية التمويلية قليلة.

6. البيانات التي تمثل (القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة) توزعت بين أعلى قيمة (9%) وأصغر قيمة (0%) وكان المتوسط الحسابي (2%) بانحراف معياري (2%)، وهي بيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي إذ إنّ قيمة Probability تساوي الـ (0.00028) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

7. البيانات التي تمثل (القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) توزعت بين أعلى قيمة (10%) وأصغر قيمة (4%) وكان المتوسط الحسابي (7%) بانحراف معياري (1%)، وهي بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي إذ إنّ قيمة Probability تساوي الـ (0.54) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، أي أن نسبة الانحرافات في بيانات نسبة (القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) قليلة.

دراسة الاستقرار

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة stationary، وفي حال غياب صفة الاستقرار stationary فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبًا ما يكون

زائفًا Spurious

وهناك عدة طرائق يمكن بواسطتها اختبار سكون السلاسل الزمنية أهمها:

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test): يشير مفهوم جذر الوحدة إلى وجود حركة عشوائية انجرافية داخل السلسلة الزمنية أي يكون داخل السلسلة أنماط منهجية غير قابلة للتنبؤ وهنا تكمن المشكلة.

يهدف هذا الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات، والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في قيمها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر أي (0)، أما إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي (1)، أما إذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الثاني فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2) وهكذا. وسيعتمد على اختبار (Phillps – Perron) إذ يعد اختبار أكثر موثوقية من ناحية طبيعة البيانات إذ يراعي عدم وجود تجانس بين بواقي معادلة ADF، هو يأخذ بالاعتبار قيود أقل على حد الخطأ العشوائي¹¹⁸ الذي ينص على الفرضيات الآتية:

- فرضية العدم H_0 تقول إنَّ السلسلة تحتوي على جذر الوحدة (غير مستقرة)
- الفرضية البديلة H_1 تقول إنَّ السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (مستقرة)

عند مستوى دلالة α يساوي 5%.

¹¹⁸ Davidson, Russell; MacKinnon, James G. (2004). *Econometric Theory and Methods*. New York: Oxford University Press. p. 613

جدول (11): دراسة استقرار السلاسل الزمنية

نتيجة الاستقرار	PP - Fisher Chi-square		متغيرات الدراسة
	Probability	Statistics	
L (-2)	0.0002	33.3981	X ₁
L (-2)	0.0001	35.4264	X ₂
L (-2)	0.0001	34.5575	X ₃
L (-1)	0.0108	22.9919	Y ₁
L (-1)	0.0272	20.2255	Y ₁ "
L (0)	0.0022	27.4096	Y ₂
L (-1)	0.0249	20.4960	Y ₃

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

من الجدول السابق نلاحظ أمور عدّة منها:

- إن كل من السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات (إجمالي محفظة القروض المضمونة، إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) القيمة الاحتمالية لها أصغر من مستوى الدلالة α ومن ثمّ نرفض فرضية العدم أي إنّ السلسلة الزمنية المدروسة لا تحتوي جذر الوحدة وهي مستقرة عند المستوى L (-2).

- إن كل من السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات (إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وإيرادات البنك من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع) القيمة الاحتمالية لها أصغر من مستوى الدلالة α ومن ثم نرفض فرضية العدم أي إن السلسلة الزمنية المدروسة لا تحتوي جذر الوحدة وهي مستقرة عند المستوى L (-).1)

- إن السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير (القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة) القيمة الاحتمالية إليها أصغر من مستوى الدلالة α ومن ثم نرفض فرضية العدم أي إن السلسلة الزمنية المدروسة لا تحتوي جذر الوحدة وهي مستقرة عند المستوى L (0).

تحليل الارتباط

يبين الارتباط أو معامل الارتباط قوة العلاقة واتجاه العلاقة بين متغيرات عشوائية في الظواهر المختلفة (ظاهرتين، أو أكثر، أو متغيرين، أو أكثر) لمعرفة ما إذا كان تغير أحدهما أو مجموعة منها مرتبطاً بتغير الأخرى، وتحليل الارتباط يعني دراسة العلاقة بين متغيرين، والهدف الأساسي له هو تحديد مدى درجة العلاقة بين المتغيرات، من صفر (لا يوجد ارتباط no Correlation) إلى الارتباط الكامل (Perfect Correlation).

وفيما يأتي جدول من مخرجات برنامج E-Views يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

جدول (12): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

X3	X2	X1	Correlation
		0.416917	Y1
		2.864468	t-statistics
		0.0067	Probability
		0.510896	Y1"
		3.711477	t-statistics
		0.0006	Probability
	- 0.296467		Y2
	1.938588		t-statistics
	0.0017		Probability
- 0.662123			Y3
5.517728			t-statistics
0.0000			Probability

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

من الجدول السابق نلاحظ أمور عدّة أهمها:

1. يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين X1 (إجمالي محفظة القروض المضمونة) و Y1 (إجمالي

التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد) إذ بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.05، وهذا أمر

طبيعي فعندما تزداد محفظة القروض المضمونة فإن حجم التسهيلات الائتمانية سوف تزداد.

2. يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين X1 (إجمالي محفظة القروض المضمونة) وبين Y1" (إيرادات

البنك من الفوائد الدائنة المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) إذ بلغ مستوى المعنوية

أقل من 0.05، فعندما تزداد عدد القروض ضمن المحفظة وحجم تلك القروض فإنه سوف ترتفع إيرادات المصارف المانحة.

3. يوجد ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين X_2 (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) و Y_2 (القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة) إذ بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.05، أي كلما زادت نسبة القروض المضمونة من إجمالي القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد فإن مخاطر تعثر تلك القروض بالنسبة إلى مخاطر تعثر كامل القروض في المحفظة تنخفض.

4. يوجد ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين X_3 (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) و Y_3 (القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) إذ بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.05، أي كلما زادت نسبة القروض المضمونة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد فإن مخاطر تعثر تلك التسهيلات تنخفض.

دراسة الأثر

تقتصر دراسة الأثر على المتغيرات التي وجد فيما بينها علاقة ارتباط معنوية إحصائية لأنه إذا لم يوجد ارتباط معنوي بين متغيرين ومن ثم حتماً لا يوجد أثر معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع أمّا في حال وجود ارتباط معنوي بين متغيرين فإنه من الممكن أن يكون هناك أثر للمتغير المستقل في المتغير التابع ومن ثمّ يمكن دراسة الأثر للتأكد من ذلك، وفيما يلي دراسة أثر العلاقة التي وجد فيها ارتباط معنوي باستخدام النماذج السابق ذكرها:

أثر X1 في Y1:

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول (13): نموذج الانحدار التجميعي لأثر X1 في Y1

Dependent Variable: Y1

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	6.551987	9.238351	-0.709216	0.4825
C	1.36E+09	2.45E+08	5.543581	0.0000
R-squared	0.013064	Mean dependent var		1.25E+09
Adjusted R-squared	-0.012908	S.D. dependent var		1.17E+09
S.E. of regression	1.18E+09	Akaike info criterion		44.66132
Sum squared resid	5.28E+19	Schwarz criterion		44.74576
Log likelihood	-891.2263	Hannan-Quinn criter.		44.69185
F-statistic	0.502987	Durbin-Watson stat		0.018625
Prob(F-statistic)	0.482519			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) 6.55 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل بلغ 0.4825 أكبر من 0.05 ومن ثمّ علاقة التأثير هذه غير معنوية وفق نموذج الانحدار التجميعي.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.013 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 1.3% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 0.50 وبمستوى معنوية 0.48 أكبر من 0.05 ومن ثمّ النموذج كله المتضمن لـ X1 بوصفه متغيراً مستقلاً و Y1 بوصفه متغيراً تابعاً غير معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج الانحدار التجميعي فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (محفظة القروض المضمونة) والمتغير التابع (إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد) غير معنوية، والتغيرات في المتغير التابع لا تفسرها التغيرات في المتغير المستقل.

جدول (14): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر X1 في Y1

Dependent Variable: Y1

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	3.839485	1.683732	2.280342	0.0290
C	1.18E+09	41373464	28.50466	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.977857	Mean dependent var	1.25E+09
Adjusted R-squared	0.974600	S.D. dependent var	1.17E+09
S.E. of regression	1.87E+08	Akaike info criterion	41.06424
Sum squared resid	1.18E+18	Schwarz criterion	41.31758
Log likelihood	-815.2849	Hannan-Quinn criter.	41.15584
F-statistic	300.2912	Durbin-Watson stat	0.446403
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) 3.83 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل فبلغ 0.029 أقل من 0.05 ومن ثم علاقة التأثير هذه معنوية وذات دلالة إحصائية وفق نموذج التأثيرات الثابتة.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.97 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 97% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 300.29 وبمستوى معنوية 0.00 أقل من 0.05 ومن ثم النموذج كله المتضمن ل X1 بوصفه متغيراً مستقلاً و Y1 بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج التأثيرات الثابتة فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (محفظة القروض المضمونة) والمتغير التابع (إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد) معنوية، والتغيرات في المتغير التابع تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول (15): نموذج التأثيرات العشوائية لأثر X1 في Y1

Dependent Variable: Y1

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	3.808365	1.683114	2.262690	0.0295
C	1.18E+09	6.21E+08	1.900144	0.0650
R-squared	0.120224	Mean dependent var		59241851
Adjusted R-squared	0.097072	S.D. dependent var		1.95E+08
S.E. of regression	1.85E+08	Sum squared resid		1.30E+18
F-statistic	5.192814	Durbin-Watson stat		0.404184
Prob(F-statistic)	0.028387			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) 3.80 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل بلغ 0.029 أقل من 0.05 ومن ثم علاقة التأثير هذه معنوية وذات دلالة إحصائية وفق نموذج التأثيرات العشوائية.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.12 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 12% من تغيرات المتغير التابع.

بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 5.19 وبمستوى معنوية 0.028 أقل من 0.05 ومن ثمَّ

النموذج كله المتضمن ل X1 بوصفه متغيراً مستقلاً و Y1 بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج التأثيرات العشوائية فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (محفظة القروض

المضمونة) والمتغير التابع (إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد) معنوية، والتغيرات في

المتغير التابع تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والأثر الثابت:

فيما يأتي اختبار likelihood Ratio والذي ينص فرضه الصفري أن النموذج الأفضل هو نموذج الانحدار التجميعي.

جدول (16): اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	370.349350	(4,34)	0.0000
Cross-section Chi-square	151.882899	4	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج

التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي:

فيما يأتي اختبار Hausman والذي ينص فرضه العدم أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملاءمة للبيانات.

جدول (17): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.465439	1	0.4951

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.4951 أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات العشوائية.

نتيجة الفرضية:

وفق نموذج التأثيرات العشوائية فإن علاقة التأثير بين X_1 و Y_1 معنوية إحصائياً والنموذج الإحصائي كله معنوي إحصائياً.

أثر X1 في Y1":

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول (18): نموذج الانحدار التجميعي لأثر X1 في Y1"

Dependent Variable: Y1"

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.228010	0.378744	0.602016	0.5507
C	79326976	10045544	7.896733	0.0000
R-squared	0.009447	Mean dependent var		75399030
Adjusted R-squared	-0.016620	S.D. dependent var		47911597
S.E. of regression	48308098	Akaike info criterion		38.27280
Sum squared resid	8.87E+16	Schwarz criterion		38.35725
Log likelihood	-763.4561	Hannan-Quinn criter.		38.30334
F-statistic	0.362423	Durbin-Watson stat		0.326405
Prob(F-statistic)	0.550739			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) 0.228 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل فبلغ 0.55 أكبر من 0.05 ومن ثمّ علاقة التأثير هذه غير معنوية وفق نموذج الانحدار التجميعي.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.009 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 0.9% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 0.36 وبمستوى معنوية 0.55 أكبر من 0.05 ومن ثمّ النموذج كله المتضمن ل X1 بوصفه متغيراً مستقلاً و Y1 بوصفه متغيراً تابعاً غير معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج الانحدار التجميعي فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (محفظة القروض المضمونة) والمتغير التابع (إيرادات البنك من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) غير معنوية، والتغيرات في المتغير التابع لا تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول (19): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر X1 في Y1"

Dependent Variable: Y1"

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.119876	0.190472	0.629361	0.5333
C	77464139	4680373.	16.55085	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.830783	Mean dependent var	75399030
Adjusted R-squared	0.805898	S.D. dependent var	47911597
S.E. of regression	21108396	Akaike info criterion	36.70572
Sum squared resid	1.51E+16	Schwarz criterion	36.95905
Log likelihood	-728.1144	Hannan-Quinn criter.	36.79732
F-statistic	33.38514	Durbin-Watson stat	1.912325
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) 0.119 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل بلغ 0.53 أكبر من 0.05 ومن ثمّ علاقة التأثير هذه غير معنوية وفق نموذج التأثيرات الثابتة.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.83 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 83% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 0.33 وبمستوى معنوية 0.00 أقل من 0.05 ومن ثمّ النموذج كله المتضمن لـ X1 بوصفه متغيراً مستقلاً و Y1 بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج التأثيرات الثابتة فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (محفظة القروض المضمونة) والمتغير التابع (إيرادات البنك من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) غير معنوية، والتغيرات في المتغير التابع لا تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول (20): نموذج التأثيرات العشوائية لأثر X1 في Y1"

Dependent Variable: Y1"

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.122485	0.189908	0.644971	0.00005
C	77509090	24871131	3.116428	0.0035
R-squared	0.011108	Mean dependent var		10206706
Adjusted R-squared	-0.014915	S.D. dependent var		20684052
S.E. of regression	20837732	Sum squared resid		1.65E+16
F-statistic	0.426864	Durbin-Watson stat		1.755597
Prob(F-statistic)	0.000066			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) 0.122 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل بلغ 0.00 أصغر من 0.05 ومن ثمّ علاقة التأثير هذه معنوية وفق نموذج التأثيرات العشوائية.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.011 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 11% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 0.42 وبمستوى معنوية أصغر من 0.05 ومن ثمّ النموذج كله المتضمن ل X1 بوصفه متغيراً مستقلاً و Y1 بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج التأثيرات العشوائية فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (محفظة القروض المضمونة) والمتغير التابع (إيرادات البنك من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) معنوية، والتغيرات في المتغير التابع تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة:

فيما يأتي اختبار Likelihood Ratio الذي ينص فرضه الصفري أن النموذج الأفضل هو نموذج الانحدار التجميعي.

جدول (21): اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	41.256865	(4,34)	0.0000
Cross-section Chi-square	70.683292	4	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية:

فيما يأتي اختبار Hausman الذي ينص فرضه العدم أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملاءمة للبيانات.

جدول (22): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.031733	1	0.8586

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.8586 أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات العشوائية.

نتيجة الفرضية:

وفق نموذج التأثيرات العشوائية يوجد أثر معنوي بالإضافة إلى أن النموذج كله المتضمن ل X_1 بوصفه متغيراً مستقلاً و Y_1 بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائي

أثر X2 في Y2:

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول (23): نموذج الانحدار التجميعي لأثر X2 في Y2

Dependent Variable: Y2

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	-0.257289	0.141234	-1.821720	0.0764
C	0.027775	0.005292	5.249029	0.0000
R-squared	0.080319	Mean dependent var		0.021100
Adjusted R-squared	0.056117	S.D. dependent var		0.024851
S.E. of regression	0.024144	Akaike info criterion		-4.560879
Sum squared resid	0.022151	Schwarz criterion		-4.476435
Log likelihood	93.21758	Hannan-Quinn criter.		-4.530347
F-statistic	3.318663	Durbin-Watson stat		0.912745
Prob(F-statistic)	0.076376			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) -0.25 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل بلغ 0.07 أكبر من 0.05 ومن ثمّ علاقة التأثير هذه غير معنوية وفق نموذج الانحدار التجميعي.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.08 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 8% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 3.31 وبمستوى معنوية 0.07 أكبر من 0.05 ومن ثمّ النموذج كله المتضمن لـ $X2$ بوصفه متغيراً مستقلاً و $Y2$ بوصفه متغيراً تابعاً غير معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج الانحدار التجميعي فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (المخاطر الائتمانية على مستوى محفظة القروض المضمونة والتي عبّر عنها بالنسبة "القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة") غير معنوية، والتغيرات في المتغير التابع لا تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول (24): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر X2 على Y2

Dependent Variable: Y2

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	-0.274404	0.123382	-2.224026	0.0329
C	0.028219	0.004263	6.619381	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.552388	Mean dependent var	0.021100
Adjusted R-squared	0.486563	S.D. dependent var	0.024851
S.E. of regression	0.017807	Akaike info criterion	-5.080979
Sum squared resid	0.010781	Schwarz criterion	-4.827647
Log likelihood	107.6196	Hannan-Quinn criter.	-4.989382
F-statistic	8.391723	Durbin-Watson stat	1.870827
Prob(F-statistic)	0.000030		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) -0.27 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل فبلغ 0.03 أقل من 0.05 ومن ثمّ علاقة التأثير هذه معنوية وفق نموذج التأثيرات الثابتة.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.55 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 55% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 8.39 وبمستوى معنوية 0.00003 أقل من 0.05 ومن ثمّ النموذج كله المتضمن ل $X2$ بوصفه متغيراً مستقلاً و $Y2$ بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج التأثيرات الثابتة فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (المخاطر الائتمانية على مستوى محفظة القروض المضمونة والتي عبّر عنها بالنسبة "القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة") معنوية، والتغيرات في المتغير التابع تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول (25): نموذج التأثيرات العشوائية لأثر X2 في Y2

Dependent Variable: Y2

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2	-0.272457	0.121349	-2.245232	0.0307
C	0.028169	0.010222	2.755766	0.0089
R-squared	0.119886	Mean dependent var		0.006109
Adjusted R-squared	0.096726	S.D. dependent var		0.018490
S.E. of regression	0.017573	Sum squared resid		0.011735
F-statistic	5.176245	Durbin-Watson stat		1.719218
Prob(F-statistic)	0.028625			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) -0.27 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل فبلغ 0.03 أقل من 0.05 ومن ثم علاقة التأثير هذه معنوية وفق نموذج التأثيرات العشوائية.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.11 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 11% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 5.17 وبمستوى معنوية 0.028 أقل من 0.05 ومن ثم النموذج كله المتضمن ل $X2$ بوصفه متغيراً مستقلاً و $Y2$ بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج التأثيرات العشوائية فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (المخاطر الائتمانية على مستوى محفظة القروض المضمونة والتي عُبّر عنها بالنسبة "القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة") معنوية، والتغيرات في المتغير التابع تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة:

فيما يأتي اختبار Likelihood Ratio الذي ينص فرضه الصفري أن النموذج الأفضل هو نموذج الانحدار التجميعي.

جدول (26) اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.964428	(4,34)	0.0000
Cross-section Chi-square	28.803999	4	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية:

فيما يأتي اختبار Hausman الذي ينص فرضه العدم أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملاءمة للبيانات.

جدول (27): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.007621	1	0.9304

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.93 أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات العشوائية.

نتيجة الفرضية: وفق نموذج التأثيرات العشوائية يوجد أثر معنوي لـ X_2 في Y_2 بالإضافة إلى أن النموذج كله المتضمن لـ X_2 بوصفه متغيراً مستقلاً و Y_2 بوصفه متغيراً تابعاً معنو

أثر X3 في Y3:

نموذج الانحدار التجميعي:

جدول (28): نموذج الانحدار التجميعي لأثر X3 في Y3

Dependent Variable: Y3

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3	- 0.010025	0.094245	0.106374	0.9158
C	0.064926	0.003251	19.97326	0.0000
R-squared	0.000298	Mean dependent var		0.065160
Adjusted R-squared	-0.026010	S.D. dependent var		0.014956
S.E. of regression	0.015149	Akaike info criterion		-5.493019
Sum squared resid	0.008721	Schwarz criterion		-5.408575
Log likelihood	111.8604	Hannan-Quinn criter.		-5.462487
F-statistic	0.011315	Durbin-Watson stat		0.364023
Prob(F-statistic)	0.915845			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) -0.01 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل فبلغ 0.91 أكبر من 0.05 ومن ثمّ علاقة التأثير هذه غير معنوية وفق نموذج الانحدار التجميعي.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.0002 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 0.02% من تغيرات المتغير التابع.

بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 0.011 وبمستوى معنوية 0.91 أكبر من 0.05 ومن ثمّ النموذج كله المتضمن ل $X3$ بوصفه متغيراً مستقلاً و $Y3$ بوصفه متغيراً تابعاً غير معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج الانحدار التجميعي فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيلات المصرفية والتي عبّر عنها بالنسبة "القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة") غير معنوية، والتغيرات في المتغير التابع لا تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

نموذج التأثيرات الثابتة:

جدول (29): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر X3 في Y3

Dependent Variable: Y3

Method: Panel Least Squares

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3	- 0.307268	0.071225	4.314055	0.0001
C	0.057995	0.002250	25.78043	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.641056	Mean dependent var	0.065160
Adjusted R-squared	0.588270	S.D. dependent var	0.014956
S.E. of regression	0.009597	Akaike info criterion	-6.317310
Sum squared resid	0.003131	Schwarz criterion	-6.063978
Log likelihood	132.3462	Hannan-Quinn criter.	-6.225713
F-statistic	12.14445	Durbin-Watson stat	0.988105
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) -0.3 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل بلغ 0.0001 أقل من 0.05 ومن ثم علاقة التأثير هذه معنوية وفق نموذج التأثيرات الثابتة.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.64 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 64% من تغيرات المتغير التابع. بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 12.14 وبمستوى معنوية 0.000001 أقل من 0.05 ومن ثم النموذج كله المتضمن لـ $X3$ بوصفه متغيراً مستقلاً و $Y3$ بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج التأثيرات الثابتة فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيلات المصرفية والتي عُبِّرَ عنها بالنسبة "القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة") معنوية، والتغيرات في المتغير التابع تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

نموذج التأثيرات العشوائية:

جدول (30): نموذج التأثيرات العشوائية لأثر X3 في Y3

Dependent Variable: Y3

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Sample: 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 40

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X3	- 0.010025	0.059702	0.167921	0.8675
C	0.064926	0.002059	31.52960	0.0000
R-squared	0.000298	Mean dependent var		0.065160
Adjusted R-squared	-0.026010	S.D. dependent var		0.014956
S.E. of regression	0.015149	Sum squared resid		0.008721
F-statistic	0.011315	Durbin-Watson stat		0.364023
Prob(F-statistic)	0.915845			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

بلغت قيمة معامل الانحدار (الميل) -0.01 وتفسر أنها مقدار تغير المتغير التابع عند تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة، أما مستوى المعنوية للميل بلغ 0.86 أكبر من 0.05 ومن ثمّ علاقة التأثير هذه غير معنوية وفق نموذج التأثيرات العشوائية.

بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج 0.0002 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 0.02% من تغيرات المتغير التابع.

بلغت قيمة اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج 0.011 وبمستوى معنوية 0.91 أكبر من 0.05 ومن ثمّ النموذج كله المتضمن ل $X3$ بوصفه متغيراً مستقلاً و $Y3$ بوصفه متغيراً تابعاً غير معنوي إحصائياً.

نستنتج من هذا أنه بموجب نموذج التأثيرات العشوائية فإن علاقة التأثير بين المتغير المستقل (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) والمتغير التابع (المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيلات المصرفية والتي عبّر عنها بالنسبة "القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة") غير معنوية، والتغيرات في المتغير التابع لا تفسر التغيرات في المتغير المستقل.

المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة:

فيما يأتي اختبار Likelihood Ratio الذي ينص فرضه الصفري أن النموذج الأفضل هو نموذج الانحدار التجميعي.

جدول (31): اختبار Likelihood Ratio للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	15.173510	(4,34)	0.0000
Cross-section Chi-square	40.971622	4	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.00 أصغر من 0.05 نرفض فرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية:

فيما يأتي اختبار Hausman الذي ينص فرضه العدم أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملاءمة للبيانات.

جدول (32): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	58.564008	1	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

نلاحظ أن مستوى الدلالة 0.000 أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ويكون النموذج المقبول هو نموذج التأثيرات الثابتة.

نتيجة الفرضية:

وفق نموذج التأثيرات الثابتة يوجد أثر معنوي لـ $X3$ في $Y3$ بالإضافة إلى أن النموذج كله المتضمن لـ $X3$ بوصفه متغيراً مستقلاً و $Y3$ بوصفه متغيراً تابعاً معنوي إحصائياً.

دراسة معنوية فروق أداء البنوك

سيدرس في هذه الفقرة معنوية فروق متوسطات قيم مؤشرات المصارف في أعوام الدراسة 2014-2021 مقاسة بـ (إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وإيرادات البنك من الفوائد الدائنة المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة، القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع).

مؤشر إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد

جدول (33): معنوية فروق متوسطات قيم مؤشر إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد
بين البنوك الخمسة في الأعوام المدروسة 2014-2021

Test for Equality of Means of Y1

Categorized by values of BANKS

Sample: 2014 2021

Included observations: 40

Method	Df	Value	Probability
Anova F-test	(4, 35)	333.9861	0.0000
Welch F-test*	(4, 16.9254)	148.5858	0.0000

*Test allows for unequal cell variances

Category Statistics

BANKS	Count	Mean	Std. Dev.	Std. Err.of Mean
Arab Bank	8	3.47E+09	3.86E+08	1.36E+08
Arab Banking Corporation Bank (Jordan)	8	3.23E+08	72412706	25601758
Cairo Amman Bank	8	8.00E+08	1.14E+08	40443252
Jordan Ahli Bank	8	5.65E+08	74399191	26304086
The Housing Bank for Trade and Finance	8	1.06E+09	1.50E+08	52949744
All	40	1.25E+09	1.17E+09	1.85E+08

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

تفاوت متوسط قيم مؤشر إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد بين البنوك الخمسة تفاوتاً ملحوظاً إذ بلغ أعلى متوسطين 3 و1 مليار للبنكين العربي والإسكان على الترتيب، وأخفض متوسطين كان للبنكين المؤسسة العربية والأهلي بقيمة بلغت على التوالي 323 و565 مليون، وإن التفاوت بين قيم متوسطات البنوك معنوي وذو دلالة إحصائية إذ إنَّ قيمة P-Value تساوي الـ 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5%.

مؤشر إيرادات البنك من الفوائد الدائنة المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

جدول (34): معنوية فروق متوسطات قيم مؤشر إيرادات البنك من الفوائد الدائنة المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين البنوك الخمسة في الأعوام المدروسة 2014-2021

Test for Equality of Means of Y1"

Categorized by values of BANKS

Sample: 2014 2021

Included observations: 40

Method	Df	Value	Probability
Anova F-test	(4, 35)	42.36335	0.0000
Welch F-test*	(4, 15.681)	288.6420	0.0000

*Test allows for unequal cell variances

Category Statistics

BANKS	Count	Mean	Std. Dev.	Std. Err.of Mean
Arab Bank	8	1.45E+08	16008087	5659713.
Arab Banking Corporation Bank (Jordan)	8	22778459	1596202.	564342.7
Cairo Amman Bank	8	65911291	4176205.	1476512.
Jordan Ahli Bank	8	43801787	3501085.	1237820.
The Housing Bank for Trade and Finance	8	99588363	43599050	15414592
All	40	75399030	47911597	7575489.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق أمور عدّة أهمها:

تفاوت متوسط قيم مؤشر إيرادات البنك من الفوائد الدائنة المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بين البنوك الخمسة تفاوتًا ملحوظًا إذ بلغ أعلى متوسطين 145 و 100 مليون تقريبًا للبنكين العربي والإسكان على الترتيب، وأخفض متوسطين كان للبنكين المؤسسة العربية والأهلي بقيمة بلغت على التوالي 23 و 44 مليون، وإن التفاوت بين قيم متوسطات البنوك معنوي وذو دلالة إحصائية إذ إنّ قيمة P-Value تساوي الـ 0.0000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5%.

مؤشر القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة

جدول (35): معنوية فروق متوسطات قيم مؤشر القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة بين البنوك الخمسة في الأعوام المدروسة 2014-2021

Test for Equality of Means of Y2

Categorized by values of BANKS

Sample: 2014 2021

Included observations: 40

Method	Df	Value	Probability
Anova F-test	(4, 35)	8.315498	0.0001
Welch F-test*	(4, 16.4229)	4.117891	0.0170

*Test allows for unequal cell variances

Category Statistics

BANKS	Count	Mean	Std. Dev.	Std. Err.of Mean
Arab Bank	8	0.006763	0.011585	0.004096
Arab Banking Corporation Bank (Jordan)	8	0.013950	0.014676	0.005189
Cairo Amman Bank	8	0.010800	0.006662	0.002355
Jordan Ahli Bank	8	0.019688	0.020953	0.007408
The Housing Bank for Trade and Finance	8	0.054300	0.030515	0.010789
All	40	0.021100	0.024851	0.003929

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق أمور عدّة أهمها:

تفاوت متوسط قيم مؤشر القروض المضمونة المتعثرة / إجمالي محفظة القروض المضمونة بين البنوك الخمسة تفاوتًا ملحوظًا إذ بلغ أعلى متوسطين 5.43% و1.97% تقريبًا للبنكين الإسكان والأهلي على التوالي، وأخفض متوسطين كان للبنكين العربي والقاهرة بقيمة بلغت على الترتيب 0.68% و1.08%، وإن التفاوت بين قيم متوسطات البنوك معنوي وذو دلالة إحصائية إذ إنّ قيمة P-Value تساوي الـ 0.0001 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5%.

مؤشر القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى

إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع

جدول (36): معنوية فروق متوسطات قيم مؤشر القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع بين البنوك الخمسة في الأعوام المدروسة 2014-2021

Test for Equality of Means of Y3

Categorized by values of BANKS

Sample: 2014 2021

Included observations: 40

Method	df	Value	Probability
Anova F-test	(4, 35)	7.003712	0.0003
Welch F-test*	(4, 16.8732)	13.29893	0.0000

*Test allows for unequal cell variances

Category Statistics

BANKS	Count	Mean	Std. Dev.	Std. Err. of Mean
Arab Bank	8	0.079825	0.011770	0.004161
Arab Banking Corporation Bank (Jordan)	8	0.061050	0.018914	0.006687
Cairo Amman Bank	8	0.050113	0.005477	0.001936
Jordan Ahli Bank	8	0.064550	0.007764	0.002745
The Housing Bank for Trade and Finance	8	0.070263	0.010278	0.003634
All	40	0.065160	0.014956	0.002365

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي.

التعليق على النتائج:

نلاحظ من الجدول السابق أمور عدّة أهمها:

تفاوت متوسط قيم مؤشر القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع بين البنوك الخمسة تفاوتًا ملحوظًا إذ بلغ أعلى متوسطين 7.98% و 7.03% تقريبًا للبنكين العربي والإسكان على الترتيب، وأخفض متوسطين كان للبنكين القاهرة والمؤسسة العربية بقيمة بلغت على التوالي 5.01% و 6.11%، وإن التفاوت بين قيم متوسطات البنوك معنوي وذو دلالة إحصائية إذ إنّ قيمة P-Value تساوي الـ 0.0003 وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد 5%. .

النتائج

بعد دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة التي تمثلت بـ:

- إجمالي محفظة القروض المضمونة X1.
- إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة X2.
- إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة X3.

وبين متغيرات الدراسة التابعة التي تمثلت بـ:

- إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد Y1.
- إيرادات البنك من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة "Y1".
- المخاطر الائتمانية على مستوى محفظة القروض المضمونة والتي عُبِّرَ عنها بالنسبة (القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة Y2).
- المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيلات المصرفية والتي عُبِّرَ عنها بالنسبة (القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة Y3).

وعليه فقد توصلَ البحث إلى النتائج الآتية:

1. يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي محفظة القروض المضمونة وإجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد إذ بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.05، ووفق نموذج التأثيرات العشوائية يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محفظة القروض المضمونة وإجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة والأفراد والنموذج الإحصائي معنوي إحصائياً، أي أنه كلما زادت المصارف من تنمية محفظة القروض المضمونة لديها فإن ذلك سوف ينعكس على محفظتها من التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد بالزيادة، ويفسر نموذج التأثيرات العشوائية ما مقداره 0.12 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بوساطة المتغير المستقل، وهذا يتوافق مع دراسة (الزامل، نواف عليان مفلح، وآخرون 2007)، ودراسة (نجار، أسامة، 2008) اللتان توصلتا إلى أن برامج ضمان القروض تسهم في زيادة حجم الائتمان الممنوح من المصارف، بالإضافة لدراسة (محمد، مياد، 2015)، التي توصلت إلى أن التأمين على الائتمان يؤدي دوراً جوهرياً في تعزيز عمليات التمويل، ودراسة (Kevin Cown, & others, 2009) التي خلصت إلى أن تأمين الائتمان يزيد من حجم التسهيلات الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2. يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية بين إجمالي محفظة القروض المضمونة وإيرادات المصرف من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.05، ووفق نموذج التأثيرات العشوائية يوجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين إجمالي محفظة القروض المضمونة وإيرادات المصرف من الفوائد المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والنموذج الإحصائي معنوي إحصائياً، أي أنه كلما زادت المصارف من تنمية محفظة القروض المضمونة لديها فإن ذلك سوف ينعكس على إيراداتها من الفوائد الدائنة بالزيادة، ويفسر نموذج التأثيرات العشوائية ويفسر نموذج التأثيرات العشوائية ما مقداره 0.11 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بوساطة المتغير المستقل.

3. يوجد ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) وبين المخاطر الائتمانية المصرفية على مستوى محفظة القروض المضمونة والمتمثلة بـ (القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي محفظة القروض المضمونة) إذ بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.05، ووفق نموذج التأثيرات العشوائية يوجد أثر معنوي (لإجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) في (القروض المضمونة المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي

محفظة القروض المضمونة) والنموذج الإحصائي معنوي إحصائياً، أي أنه كلما زادت نسبة محفظة القروض المضمونة في محفظة قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصرف انخفضت المخاطر الائتمانية المصرفية على مستوى محفظة القروض المضمونة، ويفسر نموذج التأثيرات العشوائية ما مقداره 0.11 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بوساطة المتغير المستقل، وهذا يتوافق مع دراسة (محمد، مياد، 2015)، التي توصلت إلى أن للتأمين على الائتمان أثر مباشر في الحد من المخاطر الائتمانية.

4. يوجد ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) وبين المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيلات المصرفية والمتمثلة بـ (القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) إذ بلغ مستوى المعنوية أقل من 0.05، ووفق نموذج التأثيرات الثابتة يوجد أثر معنوي (إجمالي محفظة القروض المضمونة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) في (القروض المتعثرة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة انخفضت المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيلات المصرفية، ويفسر نموذج التأثيرات الثابتة ما مقداره 0.64 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بوساطة المتغير المستقل، وتختلف هذه النتيجة في درجة تأثير ضمان القروض على المخاطر المصرفية مع دراسة (الخالدة، محمد كامل، 2019)، التي توصلت إلى أن مجال دور مؤسسة ضمان القروض في تخفيض المخاطر المصرفية قد جاء بدرجة متوسطة فمؤسسة ضمان القروض تسهم غالباً في إيجاد الآليات اللازمة لتسهيل الحصول على التمويل، ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى الوسيلة الإحصائية المستخدمة،

- فالدراسة المذكورة استخدمت الاستبانة لبيان غرض تأثير المتغيرات في بعضها البعض، في استخدمت الدراسة الحالية تحليل البيانات المالية والتشغيلية الخاصة بالشركة الأردنية لضمان القروض والمصارف المشاركة معها.
5. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة المصارف المشاركة بالعملية التمويلية وذلك بالنسبة إلى إجمالي التسهيلات المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وإيرادات المصارف من الفوائد الدائنة المتحصلة من قروض الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمخاطر الائتمانية على مستوى محفظة القروض المضمونة، والمخاطر الائتمانية على مستوى التسهيلات المصرفية، وهذه الفروق تعود إلى عدة أمور تخص ظروف كل مصرف مثل النشاط والحجم والمعاملات وانتشار الفروع.
6. تشكّل الإيرادات الاستثمارية للشركة الأردنية لضمان القروض جزء كبير ومهم من إجمالي الإيرادات، إذ تتولد تلك الإيرادات من توظيفات الأموال في مجالات استثمارية تدر عليها عوائد.
7. تملك المصارف العديد من المقومات تجعلها أفضل المنافذ لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة لخيارات التمويل المتعددة التي تستطيع تقديمها لتلك المشاريع.

التوصيات

بناء على النتائج يقترح الطالب ما يأتي:

- 1- تذليل كل الصعوبات والمعوقات أمام عمل الشركة الأردنية لضمان القروض بسبب التأثير الإيجابي الواضح على مؤشرات القطاع المصرفي المختلفة المتمثل في الزيادة في محفظة القروض والزيادة في إيرادات المصارف وانخفاض في المخاطر الائتمانية.
- 2- السعي نحو زيادة الإيرادات التشغيلية المتولدة من نشاط عمل الشركة الأردنية لضمان القروض وتنميتها لأنها تظل أكثر استقراراً من ناحية القيمة، وتحمي الشركة من مخاطر السيولة.

3- العمل على زيادة وعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بخيارات التمويل المتعددة المتاحة لدى المصارف عن طريق إقامة الندوات أو عن طريق اللقاءات المباشرة أو إعداد أدلة إرشادية تحتوي كل المعلومات اللازمة حول المنتجات المصرفية وطرق المفاضلة بينها.

4- إقامة دورات تدريبية متبادلة بين مؤسسة ضمان القروض والمصارف بهدف تبادل المعلومات عن العمليات التشغيلية لدى الطرفين، لتوحيد المعلومة المقدّمة لطالبي التمويل.

5- التخفيف من عوامل البيروقراطية والروتين في المعاملات المتعلقة بضمان القروض جميعها بالنسبة إلى طالب التمويل حتى لا يفقد التمويل بعضًا من قيمته ولا سيما مع ارتفاع الأسعار الكبير الذي يشهده السوق حاليًا.

6- توجيه المصارف والجهات المعنية المختلفة ذات العلاقة مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض في سورية إلى إعطاء أهمية أكبر وأولوية للأمور المتعلقة بالمؤسسة المذكورة، فكما لاحظنا صدر قرار إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر القروض في العام 2016، وتأسست في العام 2018، ولم تبدأ أعمالها فعليًا سواء من إذ توقيع الاتفاقيات مع المصارف المشاركة أم البدء بضمان التمويلات إلا في العام الحالي 2022، أي بعد ما يقارب خمس سنوات من تاريخ تأسيس المؤسسة.

7- حثّ المصارف على إعادة توجيه طالبي التمويل من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات ضمان مخاطر القروض وعدم ردّهم بحال عدم توافر الضمانات لديهم.

8- إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بمؤسسات ضمان القروض في المستقبل ولا سيما أثر مؤسسة ضمان مخاطر القروض في سورية في القطاع المصرفي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب

- (1) الحاج، طارق. (2002). مبادئ التمويل. دمشق: سورية. دار صفاء للنشر والتوزيع. ص: 219.
- (2) الخطيب، سمير. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. الإسكندرية: مصر. منشأة المعارف للنشر. ص: 317.
- (3) الدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2010). إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، عمان: الأردن. دار إثراء للنشر والتوزيع. ص: 360.
- (4) الراوي، خالد وهيب. (2003). إدارة العمليات المصرفية. عمان: الأردن. دار المناهج للنشر والتوزيع. ص: 560.
- (5) الزبيدي، حمزة محمود. (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. عمان: الأردن. دار الوراق للنشر والتوزيع. ص: 322.
- (6) الزعبي. هيثم. (2000). الإدارة والتحليل المالي. عمان: الأردن. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 374.
- (7) السيسي، صلاح الدين حسن (1998). إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية - دراسة نظرية وتطبيقية. بيروت: لبنان. دار الوسام للطباعة والنشر. ص: 348.
- (8) العساف، أحمد عارف، والوادي، محمود حسين، وسمعان، حسين محمد. (2012). الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. عمان: الأردن. دار الصفاء للنشر والتوزيع. ص: 658.

(9) النجار، فايق. (1997). التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات. عمان: الأردن. مطبعة بنك الإسكان. ص: 435.

(10) أبو طالب، يحيى محمد. (1998). التحليل المالي والمحاسبي في المجال الإداري مع مقدمة في نظرية المحاسبة، القاهرة: مصر. مكتبة عين شمس. ص: 144.

(11) أحمد تيجاني، بلعروسي، ورشيد، وابل. (2015). قانون التأمينات الاقتصادية. الجزائر: الجزائر. دار هومه للنشر والتوزيع. ص: 383.

(12) أرشيد، عبد المعطي رضا، وجودة، محفوظ أحمد. (1999). إدارة الائتمان. عمان: الأردن. دار وائل للنشر. ص: 349.

(13) أمين عبد الله، خالد، وإبراهيم الطراد، إسماعيل. (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. عمان: الأردن. دار وائل للنشر. ص: 464.

(14) جديدي، معراج. (2007). مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري. الجزائر: الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. ص: 187.

(15) جربوع، يوسف. (2001). نظرية المحاسبة، الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير. عمان: الأردن. الوراق للنشر والتوزيع. ص: 346.

(16) حجازي، محمد عباس. (1991). المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة النظرية الأساليب الاستخدامات القاهرة: مصر. مكتبة عين شمس. ص: 640.

(17) رزق، عادل. (2006). دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار. بيروت: لبنان. اتحاد المصارف العربية. ص: 486.

(18) رمضان، زياد، وجودة، محفوظ أحمد. (2008). إدارة الائتمان. القاهرة: مصر. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. ص: 392.

(19) عبد الحميد، عبد المطلب. (2010). الائتمان المصرفي ومخاطره. القاهرة: مصر. الشركة العربية المتحدة للتسويق. ص: 428.

(20) عبد العال، طارق. (2007). إدارة المخاطر. القاهرة: مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 562.

(21) عبد العزيز النقيب، كمال. (2004). مقدمة في نظرية المحاسبة. عمان: الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع. ص: 472.

(22) عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعيل إبراهيم. (2006). إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. عمان: الأردن. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 460.

(23) فلاح، عز الدين. (2007). التأمين: مبادئه - أنواعه. عمان: الأردن. دار أسامة. ص: 272.

(24) نور، أحمد. (2008). مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والاحكام المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية. القاهرة: مصر. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. ص: 823.

(25) هندي، منير. (2005). إدارة البنوك التجارية. الإسكندرية: مصر. المكتب العربي الحديث. ص: 482.

الرسائل الجامعية

(1) الآغا، بسام محمد. (2005). أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار دراسة - تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين. رسالة ماجستير. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة: فلسطين.

(2) الخوالدة، محمد كامل. (2019). دور مؤسسات ضمان الودائع وضمان القروض في تخفيض مخاطر الجهاز المصرفي الأردني. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة آل البيت. المفرق: الأردن.

- (3) الزامل، نواف عليان مفلح. (2007). أثر برامج الشركة الأردنية لضمان القروض على حجم الائتمان للبنوك التجارية لفترة 1995-2004. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. المفرق: الأردن.
- (4) القاضي، منار. (2018). محددات التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية الأردنية. رسالة ماجستير. المعهد العالي للدراسات الإسلامية. جامعة آل البيت. المفرق: الأردن.
- (5) النجار، أسامة. (2008). دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت. بيرزيت: فلسطين.
- (6) بعداش، عبد الكريم. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. الجزائر: الجزائر.
- (7) بلقاضي، فؤاد. (2013). تأمين الائتمان كأداة لإدارة مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين. رسالة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بن مهيدي. أم البواقي: الجزائر.
- (8) بوشويط، ابتسام. (2010). آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة منتوري. قسنطينة: الجزائر.
- (9) دراجي، كريمو. (2006). دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. الجزائر: الجزائر.
- (10) رزاق، أسماء. (2008). آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. الجزائر: الجزائر.
- (11) سبع، حكيمة. (2015). آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2014. رسالة ماجستير. الجزائر: الجزائر.

- (12) صبرينة، قبي. (2015). دور صندوق ضمان القروض في الرفع من القدرة الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة صندوق ضمان القروض -وكالة ورقلة- من 2004 إلى غاية 2015. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة: الجزائر.
- (13) عبد الحكيم، سلطان. (2015). صندوق ضمان القروض FGAR ودوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الفترة (2004-2014). رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خيضر. الجزائر: الجزائر.
- (14) فائق، آفين. (2015). "أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة (دراسة تطبيقية)". رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة حلب. حلب: سورية.
- (15) قويدر، فاطمة الحاج. (2012). التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة شركة Cap-Ti للخدمات الاستشارية خلال الفترة (2009-2012). رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح - ورقلة. الجزائر: الجزائر.
- (16) محمد، مياد. (2015). التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية.
- (17) مشتهى، بهاء الدين. (2011). دور المصارف الإسلامية الأردنية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الأزهر.

المجلات والصحف

- (1) الحسن، خنساء. (2019). دور مؤسسات ضمان القروض في تخفيض المخاطر الائتمانية "دراسة تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض. مجلة جامعة البعث. مج: 41، العدد: 128. ص-ص: 117-164. حمص: سورية.

(2) السيد محمد، علا. (2020). دور شركات ضمان مخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على الحالة المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. العدد: 3. ص-ص: 258-320. القاهرة: مصر.

(3) بتال، احمد حسين، والراوي، محمد مزعل، وعلي، وسام حسين. (2011). دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. مج: 4. العدد: 7. ص-ص: 44-68. الرمادي: العراق.

(4) جمعه. رضوان. (2016). محددات الاستثمار في الجزائر: دراسة قياسية 1984-2009. مجلة الاقتصاد الجديد. مج: 1. العدد: 14. ص-ص: 185-199. الجزائر: الجزائر.

(5) رشوان. سارة. (2022). دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية. العدد: 2(1). ص-ص: 125-148.

(6) زيدان، محمد. (2009). الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد: 7. ص-ص: 121-138. الشلف: الجزائر. (د. ن.).

(7) عياش، زبير، ومناصرة، سميرة. (2017). برامج ضمان القروض كآلية لدعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية. العدد: 7. ص-ص: 1-20. أم البواقي: الجزائر. (د. ن.).

(8) مبارك، بلالطة، وآخرون. (2003). الآليات المعتمدة من طرف الجزائر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة قانونك. ص-ص: 1-10. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

(9) مقابله، إيهاب. (2017). البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. المعهد العربي للتخطيط. العدد: 132. ص-ص: 6-29. الكويت: الكويت. (د. ن.).

(10) مقابله، إيهاب. (2017). برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. المعهد

العربي للتخطيط. العدد: 137. ص-ص: 1-34. الكويت: الكويت. (د. ن.).

(11) يحياوي. مفيدة. (2002). تحديد الهيكل المالي الأمثل في المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية. مجلة

العلوم الإنسانية. العدد: 3. ص-ص: 86-101. الجزائر: الجزائر.

التقارير والقرارات

(1) التقارير السنوية لعينة المصارف في الدراسة

(2) الشركة الأردنية لضمان القروض، التقارير السنوية.

(3) تقرير الاستقرار المالي، موقع البنك المركزي الأردني،

<https://www.cbj.gov.jo/ar/FinancialStability/Pages/FinancialStability.aspx>

(4) صندوق النقد الدولي. (2018). التحديات الاقتصادية والمالية في سوريا: الإصلاحات الهيكلية والدعم المالي،

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2018/CAR050118A.htm>

المواقع الإلكترونية

(1) الموقع الرسمي للشركة الأردنية لضمان القروض <https://www.jlgc.com/ar>

ثانيًا: المراجع الأجنبية

الكتب

- 1) Arping, S., Lóránth, G., & Morrison, A. D. (2010). Public initiatives to support entrepreneurs: Credit guarantees versus co-funding. Journal of Financial Stability. Vol: 6(1). P-P:26-35. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.
- 2) Cowan, Kevin. Drexler, Alejandro. Yañez, Álvaro. (2009). The Effect of Credit Insurance on Liquidity Constraints and Default Rates: Evidence From a

Governmental Intervention. Working Papers Central Bank of Chile 524, Central Bank of Chile.

- 3) Kuo, C. J., Chen, C. M., & Sung, C. H. (2011). Evaluating guarantee fees for loans to small and medium-sized enterprises. *Small Business Economics*. Vol: 37. P-P: 205-218. Springer.
- 4) Lelarge, C., Sraer, D., & Thesmar, D. (2010). Entrepreneurship and credit constraints: Evidence from a French loan guarantee program. In *International differences in entrepreneurship*. P-P: 243-273. University of Chicago Press.
- 5) Mitra, Saumya. (2016). CREDIT GUARANTEES CHALLENGING THEIR ROLE in IMPROVING ACCESS to FINANCE in the PACIFIC REGION. URL: <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/203871/credit-guarantees.pdf>

الرسائل الجامعية

- 1) Agnese, Paolo, Manuel Rizzo, and Vento Gianfranco (2019). The Impact of Credit Guarantee Schemes on SMEs Bankruptcies: An International Overview. *Journal of Applied Finance and Banking*. Vol: 9 (4). P-P: 1-9.
- 2) Demirgüç, A., & Kane, E. J. (2002). Deposit insurance around the globe: where does it work?. *Journal of Economic Perspectives*. Vol: 16(2). P-P: 175-195.
- 3) Yamori, Nobuyoshi. (2015). Japanese SMEs and the credit guarantee system after the global financial crisis. *Cogent Economics & Finance*. Vol: 3(1). P-P: 1-17. london: UK. Taylor & Francis Group.

المجلات والصحف

- 1) Dorfman, M. S. (2005). Introduction to risk management and insurance. Sixth Edition. Prentice-Hall International. P: 640.
- 2) World Bank. (2015). Principles for Public Credit Guarantee Schemes for SMEs. World Bank site. 16-APR-23. URL: <https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/publication/principles-for-public-credit-guarantee-schemes-cgss-for-smes>.

- 3) Saadani, Y., Arvai, Z., & Rocha, R. D. R. (2011). A review of credit guarantee schemes in the Middle East and North Africa Region. World Bank Policy Research Working Paper.(5612) ,
- 4) Schich, S., Cariboni, J., Naszodi, A., & Maccaferri, S. (2017). Evaluating publicly supported credit guarantee programmes for SMEs. OECD. URL: www.oecd.org/finance/Evaluating-Publicly-Supported-Credit-Guarantee-Programmes-for-SMEs.pdf.
- 5) Honohan, Patrick. (2010). Partial credit guarantees: Principles and practice. Journal of Financial Stability. Vol: 6(1). P-P: 1-9. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.
- 6) Kang, J. W., & Heshmati, A. (2008). Effect of credit guarantee policy on survival and performance of SMEs in Republic of Korea. Small Business Economics. Vol: 31(4). P-P: 445-462. Springer.
- 7) Farinha, L., S. Felix, and N. Ribeiro. (2016). Evaluating Costs and Benefits of Policy Interventions to Facilitate SME Access to Credit: Lessons from Literature Review. URL: <http://aecm.eu/wp-content/uploads/2016/01/DAF-CMF201617-ENG.pdf>.
- 8) Allinson, G., Robson, P., & Stone, I. (2013). Economic Evaluation of the Enterprise Finance Guarantee (EFG) scheme. Department for Business Innovation and Skills. URL: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/85761/13-600-economic-evaluation-of-the-efg-scheme.pdf
- 9) Cowling, M., Robson, P., Stone, I., & Allinson, G. (2018). Loan guarantee schemes in the UK: the natural experiment of the enterprise finance guarantee and the 5 year rule. Applied Economics, 50(20), 2210-2218.
- 10) Viggiano, Claudio. (2016). Do Government Loan Guarantee Instruments Make Sense?. MSc. Universidade Católica Portuguesa. Lisboa: Portugal.

- 11) Beck, T., Klapper, L. F., & Mendoza, J. C. (2010). The typology of partial credit guarantee funds around the world. *Journal of Financial Stability*. Vol: 6(1). P-P: 10-25. Amsterdam: Netherlands. Elsevier.
- 12) Kendall, G. I., & Rollins, S. C. (2003). *Advanced project portfolio management and the PMO: multiplying ROI at warp speed*. J. Ross Publishing. P: 448.
- 13) Beck, Thorsten and Augusto Do La Torre (2007). The Basic Analytics of Access to Financial Service. *Financial Markets. Institutions and Instruments*. Vol: 16 (2). P-P: 79-117.
- 14) Ketzner, J., & ACI, C. E. H. (2007). An Overview of Trade Credit Insurance. *Business Credit-NEW YORK then COLUMBIA MD-*, 109(6), 10.
- 15) Bruhn, M., Hommes, M., Khanna, M., Singh, S., Sorokina, A., & Wimpey, J. S. (2017). MSME finance gap: assessment of the shortfalls and opportunities in financing micro, small, and medium enterprises in emerging markets (No. 121264, P-P: 1-80). The World Bank.
- 16) Duruechi Anthony, H. (2015). Determinants of Investments in the Nigerian Economy: An Empirical Approach (1990–2013). *International Journal of Financial Research*. 6(4). P-P: 217-227.

Abstract

The study aimed to evaluate the performance of loan guarantee institutions in the indicators of the banks dealing with them, by studying the Jordanian experience represented by the JORDAN LOAN GUARENTEE CORP and the traditional commercial banks that deal with it .

The researcher adopted the descriptive analytical method in his study, as he collected data related to the secured loan portfolio and banking data from the periodic annual reports of each of the Jordan Loan Guarantee Company and a sample of banks dealing with it, which is the top five participating banks for a period of eight years from 2014 to 2021, then the researcher analyzed That data and tested the hypotheses using statistical methods in the statistical program (E-Views) to study the relationship between independent and dependent variables.

The results showed that guaranteed loans had a positive effect on the bank's revenues and the total of credits provided to small and medium enterprises, and an inverse effect on credit risks.

The study also recommended overcoming all the difficulties and obstacles facing the Jordan Loan Guarantee Company due to the positive and clear impact on the various indicators of the banks dealing with it.

Keywords: loan guarantee, loan guarantee institutions, banking system.



Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and scientific research

Damascus University

Faculty of Economic

Department of Banking & insurance

**Evaluating the Performance of Loan Guarantee Institutions in
the Banking System
(An Empirical Study)**

A dissertation submitted in fulfillment of the requirements for the degree of
Master in Financial Markets

Prepared by:

Mohamed Khaled Mslmany

Supervisor:

Dr. Afif Sandouk

Assistant Professor in the Department of Banking & Insurance

Damascus 2023